تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر
اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي،
والاجتماعات المصاحبة الأخرى التي انعقدت في،
(الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
26–30 كانون الثاني – يناير 2023)

الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،

حول *اجتماعات* الدورة السابعة عشرة لمؤتمر

اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي،

والاجتماعات المصاحبة الأخرى التي انعقدت في،

(الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26 – 30 كانون الثاني – يناير 2023)

مقدمة:

انعقدت في الجزائر في الفترة من 26 إلى 2023/01/30، اجتماعات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والاجتماعات المصاحبة لها. وشارك في هذه الاجتماعات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات بصفة عضو مشارك أو مراقب ممثلو العديد من المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم تقريراً مفصلاً لوقائع اجتماعات الجزائر، وماتمخضت عنه من قرارات وتوصيات، آملين أن تتحقق الفائدة المرجوة راجين إبداء أية ملاحظات أو اقتراحات، حول الطريقة التي أعد بها هذا التقرير، ليتسنى لنا أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً تعميماً للفائدة، وتمت الفهرسة من أجل تسهيل الوصول إلى وقتق أي فعالية من فعاليات المؤتمر.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة التقرير	03
الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد	85-04
إعلان الجزائر	89-86
الدورة الرابعة والعشرون للجنة العامة للاتحاد	94-90
الاجتماع الثامن والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد	105-95
المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات للاتحاد	108-106
الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية	145-109
الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة	170-146
الاجتماع التاسع للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة	207-171
الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان	231-208
الاجتماع الحادى عشر للجنة فلسطين الدائمة للاتحاد	234-232
الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين لمجالس الاتحاد	236-235
الاجتماع الثاني للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة	242-237
الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية	246-243
الاجتماع التشاوري للمجموعة الإفريقية	247
الاجتماع التشاوري للمجموعة الآسيوية	248
الخاتمة	249

أولاً – مقدمة:

في الفترة من 26 إلى 2023/01/30، انعقدت في الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– اجتماعات :

- الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد
- الدورة الرابعة والعشرون للجنة العامة للاتحاد
- الاجتماع الثامن والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد
- المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات للاتحاد
- الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية
- الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة
- الاجتماع التاسع للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة
- الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان
- الاجتماع الحادى عشر للجنة فلسطين الدائمة للاتحاد
- الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين لمجالس الاتحاد
- الاجتماع الثاني للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة
- الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية
- الاجتماع التشاوري للمجموعة الإفريقية
- الاجتماع التشاوري للمجموعة الآسيوية

ثانياً –الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:

تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عقد مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دورته السابعة عشرة في مدينة الجزائر يومي 8 – 9 رجب 1444هـ الموافق 29 – 30 يناير 2023 تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية».

وحضر المؤتمر (39) وفداً منهم (20) رئيس مجلس، و(8) نواب رئيس، إضافة إلى (18) هيئة مراقبة .

1 – الجلسة الافتتاحية:

افتتح المؤتمر بعد ظهر يوم الأحد 8 رجب 1444هـ، الموافق 29 يناير 2023، بقاعة أكوزيوم بالمركز الدولي للمؤتمرات في مدينة الجزائر، بحضور معالي السيد / أيمن عبد الرحمان، الوزير الأول الجزائري، وعدد من الوزراء، وأعضاء الوفود المشاركة ، إضافة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في الجزائر.

بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم،

بعد ذلك ألقى رئيس مجلس الأمة الجزائري معالي السيد صالح قوجيل كلمة رحب في مستهلها بالمشاركين في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر، ودعا إلى تحديد موقف دقيق بشأن القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والخروج بموقف موحد تجاه هذه القضية المركزية للأمة الإسلامية، وأبرز موقف الجزائر الثابت من القضية الفلسطينية وقال إننا فخورون بموقف الجزائر تجاه هذه القضية العادلة وذكر رئيس مجلس الأمة الجزائري بمبادرة فخامة الرئيس عبد المجيد تبون للم شمل الفصائل الفلسطينية وبناء الوحدة الوطنية وهي المبادرة التي تم الاتفاق عليها في الجزائر مشدداً على أن هذه الوحدة هي السبيل الوحيد لتحقيق الانتصار كما حدث في الجزائر خلال حرب التحرير المجيدة. وأكد على أن القضية الفلسطينية هي قضية تصفية استعمار. وتحدث عن التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم الإسلامي اليوم متسائلاً عن مكانة العالم الإسلامي في هذا العالم.

ثم ألقى معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلمة تقدم فيها بخالص الشكر وعظيم الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ومن خلاله للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية على ما بذلته وتبذله لصالح الاتحاد وخاصة المشاركة الفاعلة في نشاطات الاتحاد، وخص بالشكر صاحب المعالي الاستاذ إبراهيم بو غالي رئيس المجلس الشعبي الوطني وصاحب المعالي صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة الجزائري، وقال إن هذا المؤتمر ينعقد تحت شعار (العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية) وأن عالمنا الإسلامي يسعى إلى كسب هذه الرهانات الملحة في حياتنا المعاصرة ودعا إلى وقفة تأمل مشيراً إلى أنه على الرغم من كثرة الأرزاق والخيرات فإن الفقر ما زال منتشراً، وعلى الرغم من تطور العلوم والتكنولوجيا في صناعة الأدوية فإن الأمراض والأوبئة كثرت وتنوعت، وعلى الرغم من انتشار العلوم وتطور الأدوات والوسائل للتحصيل العلمي فإن الجهل ما زال سائداً. وتحدث عن القضية الفلسطينية داعياً دولنا الإسلامية في الأمم المتحدة إلى أن تتجه نحو تنفيذ القرارات الأممية التي اتخذت لصالح هذه القضية العادلة.

وتحدث بعد ذلك معالي البروفيسور / مصطفى شنتوب رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى في تركيا عن مفهوم العصرنة والتنمية، وقال إن مؤتمر الاتحاد يعتبر واحداً من أهم المنابر التي تجري من خلالها مناقشة المشاكل التي يتعرض لها العالم الإسلامي وأكد على أهمية استحداث لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة كجهاز من أجهزة الاتحاد، مبرزاً أن كراهية الأجانب والتمييز وجرائم الكراهية الموجهة ضد المسلمين قد تزايدت بشكل كبير في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد، وأضاف أن هذه الممارسات تجد الدعم الرسمي وكأنها سياسية دولة، وذكر أن 400 مليون مسلم ممن يعيشون في بلدان غير إسلامية في العالم يتعرضون لانتهاكات حقوقهم الإنسانية بطريقة ممنهجة: فردية وجماعية ودعا معاليه الدول الإسلامية إلى أن ترفع صوتها في مواجهة الأعمال الاستفزازية مثل حرق المصحف في دول مثل السويد وهولندا والدنمارك بدعوى حرية التعبير فإن هذه الدول تكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالمقدسات والثوابت الإسلامية، ودعا المشاركين إلى أن يقرأوا بإمعان التقرير المقدم للمؤتمر من طرف مقرر لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، وأوضح أن هذا التقرير احتوى على معلومات ومقترحات جديرة بالاهتمام.

بعد ذلك قرأ معالي السيد إبراهيم بو غالي رئيس المجلس الشعبي الوطني رسالة فخامة رئيس الجمهورية السيد / عبد المجيد تبون إلى المؤتمر. وقال فخامة رئيس الجمهورية إن القضية الفلسطينية ستبقى القضية الأولى للأمة الإسلامية ودعا إلى مضاعفة الجهود لحشد المزيد من الدعم السياسي والمادي لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود إزاء ما يتعرض له من جرائم ممنهجة واسعة النطاق خاصةً في ظل تعنّت الاحتلال الإسرائيلي واستمرار انتهاكاته الجسيمة من خلال توسيع مستوطناته وكذلك من خلال انتهاكات حرمة المسجد الأقصى، وأكد أن الجزائر ستعمل مع الأشقاء في العالم في العالم الإسلامي مع كل الدول المناصرة للحق والحرية في العالم على تكريس العضوية الكاملة لدولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة. وجدد الرئيس الجزائري تهانيه للفلسطينيين على التوافق حول إعلان الجزائر التاريخي للم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية داعياً اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مرافقة الفلسطينيين نحو استكمال هذا المشروع الوطني، وقدم رئيس الجمهورية مبادرةً من ثلاث نقاط تحوي آليات عملية لتعزيز التعاون والتضامن الإسلامي وهي:

1. إنشاء مركز بحث لتعزيز المناعة الفكرية إزاء التحولات الرقمية المتسارعة التي تواجه المجتمعات الإسلامية يكون ضمن جهاز الاتحاد والجزائر مستعدة لاحتضانه.
2. بعث استراتيجية للتعاون الفكري والإلكتروني والسيبرياني بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
3. إنشاء حاضنة لاستقطاب وترقية المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة لفائدة الشباب. (نص الرسالة في المرفق)

كما خاطب الجلسة كل من معالي السيد شاف فورتين شارومبيرا رئيس برلمان عموم إفريقيا، ومعالي السيدة / غلوريا إنيس فلوريز، رئيسة البرلمان الإنديني، ومعالي السيد / عادل العسومي رئيس البرلمان العربي، كضيوف شرف.

وفي نهاية الجلسة الافتتاحية تم رفع الستار عن طابع بريدي جديد يحمل شعار الدورة الحالية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقدة في مدينة الجزائر، وذلك بحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، ووزير البريد والمواصلات الجزائري، والأمين العام للاتحاد.

جلسة العمل:

استأنف المؤتمر أعماله، صباح يوم الإثنين 30 يناير 2023. برئاسة معالي السيد إبراهيم بو غالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري،

1. انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

- نائب الرئيس (من المجموعة الإفريقية): ساحل العاج
- نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية): ماليزيا
- المقرر : الجزائر

2. اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل:

تم اعتماد جدول الاعمال و برنامج عمل الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد

3. تم اعتماد تقرير معالي الأمين العام للاتحاد

4. تمت الموافقة على طلب انضمام المنظمات التالية إلى الاتحاد بصفة مراقب:

4-1 الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز (NAM PA).

4-2 المؤتمر البرلماني الدولي (IPC)

4-3 جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

5 – كلمات رؤساء الوفود

واصل المؤتمر أعماله بالاستماع لكلمات أصحاب المعالي والسعادة التالية أسماؤهم، على ترتيب إلقائهم للكلمات:

5 – 1 معالي السيدة/ صاحيبة جافاروفا رئيسة المجلس الشعبي الوطني بجمهورية أذربيجان،

5 – 2 معالي السيد / عثمان بوجوما، رئيس المجلس الوطني الانتقالي لبوركينا فاسو،

5 – 3 معالي السيد / مارسيل نيات إدجيفنجتي، رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون،

5 – 4 معالي السيد / آدم فيكتوجو ، رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار،

5 – 5 معالي السيد / دانسا كوروما، رئيس المجلس الوطني الانتقالي بجمهورية غينيا،

5 – 6 معالي السيدة/ بان مهراني، رئيسة مجلس النواب بجمهورية إندونيسيا،

5 – 7 معالي السيد / محمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني،

5 – 8 معالي السيد / أحمد الصفدي رئيس مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية،

5 – 9 معالي السيدة داتوجوهري عبدون، رئيسة مجلس النواب في ماليزيا،

5 – 10 معالي السيدة / إسبرانزا لورند فرانسيسكو، رئيسة جمعية جمهورية موزمبيق،

5 – 11 معالي السيد / صمصيني عمرو رئيس الجمعية الوطنية في النيجر،

5 – 12 معالي الاستاذ / خالد بن هلال المعولي، رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان،

5 – 13 معالي السيد / روحي أحمد فتوح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بدولة فلسطين،

5 – 14 معالي السيد/ أمادوما مديوب، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية السنغال،

5 – 15 معالي السيد/ محمادتوارا زيكورزدا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية طاجيكستان،

5 – 16 سعادة المستشار / أحمد سعد الدين وكيل أول مجلس النواب المصري،

5 – 17 سعادة السيد / أساريد امباركوان، نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي بجمهورية مالي،

5 – 18 سعادة الاستاذ / محمد والزين، نائب رئيس مجلس النواب بالمملكة المغربية،

5 – 19 سعادة السيد / زاهد أكرم نائب رئيس الجمعية الوطنية في باكستان،

5 – 20 سعادة الدكتورة / حمدة بنت حسن السليطي، نائب رئيس مجلس الشورى القطري،

5 – 21 /السيد / أجوروفي ياوافي النائب الرابع لرئيس برلمان توجو،

5 – 22 سعادة السيد / محمد علي سالم نائب رئيس مجلس النواب بجمهورية اليمن،

5 – 23 سعادة الدكتور / علي أحمد الحداد، عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين،

5 – 24 سعادة السيد / مد شاهد الزمان رئيس اللجنة الدائمة للشؤون القانونية ببرلمان بنغلاديش،

5 – 25 سعادة السيد / مبانغ حاجي سلطان منطقة شاري رئيس وفد الجمعية الوطنية بجمهورية تشاد

5 – 26 سعادة السيد / موانقو بونقندراص، عضو الجمعية الوطنية بالغابون،

5 – 27 سعادة السيد / أمادو كامارا عضو الجمعية الوطنية بغامبيا،

5 – 28 سعادة السيد عدنان برهان عضو مجلس النواب بالعراق،

5 – 29 سعادة السيد/ ثامر سعد الظفيري وكيل الشعبة البرلمانية بمجلس الأمة بدولة الكويت،

5 – 30 سعادة السيد قاسم هاشم عضو مجلس النواب بالجمهورية اللبنانية،

5 – 31 سعادة السيد / محمد أكرم العجلاني نائب رئيس مجلس الشعب بالجمهورية العربية السورية،

5 – 32 سعادة السيدة/ عائشة رضا البيرق عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

5 – 33 كلمة معالي السيد/ إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

أهم المواضيع التي تناولتها الخطابات

- **القضية الفلسطينية:**

– التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة لدول المجالس الأعضاء كافة، مهما اختلفت توجهاتها السياسية

– الإشادة بالجهود التي تبذل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وفق مبادرة الجزائر المعروفة بـ «لم الشمل» لما في هذه المبادرة من أثر مباشر لدعم الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه المشروعة في إقامة دولته المستقلة.

– الإشادة بدعم ومساندة كل الدول الإفريقية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

– التنديد بالاعتداء على مخيم جنين، وتمادي الكيان الصهيوني في ارتكاب الجرائم اللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

– ضرورة بذل الجهود الرامية لانضمام دولة فلسطين إلى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية.

– الدعوة إلى تنفيذ قرار منظمة التعاون الإسلامي لإصدار قيمة ورقية في كل عملة إسلامية لدعم صمود سكان القدس.

- **الإساءة إلى الإسلام والمسلمين**

– شجب واستنكار التطاول على المصحف الشريف في عدد من البلدان الأوروبية

– المطالبة بفرض تشريع دولي يحمي الرموز الدينية ويحد من الكراهية، ويكفل حرية الاعتقاد باعتبارها جزءً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

– معاداة الإسلام في الغرب ممزوجة بالعنصرية والإسلاموفوبيا.

– استنكار ورفض تدخلات البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية لعدد من دول المجالس الأعضاء في الاتحاد.

- **المجتمعات والأقليات المسلمة:**

– إنشاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة سيساعد في تحسين أوضاع تلك الأقليات التي تعاني من انتهاكات لحقوق الإنسان، مع الإشادة بالجهود التي تبذلها جمهورية بنجلاديش في تقديم الدعم للاجئي الروهينجيا .

- **مكافحة الإرهاب:**

– إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره – خاصة إرهاب الدولة – لما يشكله من ترويع للآمنين وإشاعة الخوف والرعب وعدم الاستقرار في المجتمعات البشرية.

– الدعوة للتضامن والتكاتف مع دول الساحل الإفريقي في حربها ضد الإرهاب والتهديدات الأمنية التي تلقاها من بعض الخارجين عن القانون.

- **التعاون الاقتصادي:**

– الدعوة لزيادة التبادل التجاري بين دول المجالس الأعضاء، مع تطوير وتنوع مصادر الطاقة، بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي للشعوب.

– السعي وراء حل مشترك للتحديات التي تواجه عملية التنمية، والدعوة لامتلاك ناصية التكنولوجيا الكفيلة بعصرنة اقتصاد متطور وحديث يكفل تعزيز مكانة الشباب وإيجاد فرص عمل مناسبة له.

- **التحديات المناخية:**

– ضرورة التعاون المشترك للحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي التي تهدد الكثير من البلدان.

- **التضامن والانسجام:**

– الدعوة إلى التضامن بين الدول الإسلامية وتنحية الخلافات جانباً، وإرساء قواعد السلام والتنمية المستدامة مع نشر روح التعايش السلمي ونبذ العنف والطائفية.

– التأكيد على إحلال السلام في العالم والدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، والتصدي للاستعمار الإمبريالي الذي يعصف بأمريكا اللاتينية وإفريقيا من أجل بناء إنسانية أفضل، قائمة على السيادة والعدالة الاجتماعية.

- **تفعيل منظمات العمل الإسلامي وقرارتها:**

– العمل على تطوير مؤسسات العمل الإسلامي المشترك ومساعدتها على تنفيذ ما يصدر من قرارت لخدمة قضايا الأمة الإسلامية.

- **إشاعة القيم الإسلامية السمحة:**

– الإشادة بالتجربة القطرية الناجحة في تنظيم فعاليات كأس العالم وإظهار القيم الرفيعة للإسلام،

– الدعوة للتسامح وتشجيع الحوار والتحلي بالوسطية، وإظهار تعاليم الإسلام في التعامل مع الآخرين.

6 – تم اعتماد تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد:

7 – دراسة واعتماد التقارير ومشروعات القرارات المقدمة من:

7 – 1 تم اعتماد تقرير الاجتماع التاسع للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

7 – 2 تم اعتماد تقرير الاجتماع التاسع للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.

7 – 3 تم اعتماد تقرير الاجتماع التاسع للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

7 – 4 تم اعتماد تقرير الاجتماع التاسع للجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

الأجهزة المتفرعة:

8– دراسة واعتماد التقارير ومشروعات القرارت المقدمة من اللجان التالية:

8-1 تم اعتماد تقرير الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة.

8-2 تم اعتماد تقرير الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات.

8-3 تم اعتماد تقرير الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد.

9 – تحديد زمان ومكان انعقاد الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:

وافق المؤتمر على عرض برلمان ساحل العاج الموقر لاستضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد في عام 2024، على أن تستضيف المجموعة الآسيوية الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر في عام 2025.

10 – تحديد زمان ومكان انعقاد الاجتماع الـ 49 للجنة التنفيذية للاتحاد:

وافق المؤتمر على استضافة برلمان ساحل العاج الموقر للاجتماع الـ 49 للجنة التنفيذية للاتحاد.

11 – الجلسة الختامية:

أ – تمت قراءة البيان الختامي للجنة فلسطين من طرف ممثل المجلس التشريعي الفلسطيني.

ب – اعتماد إعلان الجزائر:

قرأ سعادة السيد/ يزيد بن حمودة، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري إعلان الجزائر ومن ثم تم اعتماده (نص الإعلان مرفق)

12 – برقية شكر:

قرأ الأمين العام للاتحاد معالي السيد محمد قريشي نياس، برقية الشكر والتقدير التي رفعها المؤتمرون إلى فخامة السيد/ / عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد عبّروا له فيها عن بالغ شكرهم وتقديرهم

للجمهورية الجزائرية رئيساً وبرلماناً وحكومةً وشعباً على ما لاقوه من كرم الضيافة وحسن التنظيم الذي أدى إلى نجاح المؤتمر .

- اختتمت الجلسة بآيات من الذكر الحكيم.

الأعضاء المنتخبون

للجنة التنفيذية واللجان الدائمة

من قبل

للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد
الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
7-8 رجب 1444هـ
29 – 30 يناير 2023م

MEMBERS ELECTED BY THE 17th PUIC CONFERENCE

قائمة بأسماء أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد

EXECUTIVE COMMITTEE
COMITE EXECUTIF

ARAB GROUP	GROUPE ARABE	عن المجموعة العربية:
1. Republic of **LEBANON**	1. République du **LIBAN**	1. الجمهورية اللبنانية
2. Sultanate of **OMAN**	2. Sultanat **d'OMAN**	2. سلطنة **عمان**
3. Kingdom of **MOROCCO**	**3.** Royaume du **MAROC**	**3. المملكة المغربية**
4. Kingdom of **SAUDI ARABIA**	4. Royaume d'**ARABIE SAOUDITE**	4. المملكة **العربية السعودية**
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
5. Republic of **AZERBAIJAN**	**5.** République **D'AZERBAIDJAN**	5. جمهورية **أذربيجان**
6. People's Republic of **BANGLADESH**	6. République Populaire du **BANGLADESH**	6. جمهورية **بنغلاديش** الشعبية
7. Republic of **INDONESIA**	**7.** République **d'INDONESIE**	**7.** الجمهورية **الاندونيسية**
8. Islamic Republic of **IRAN**	**8.** République Islamique **d'IRAN**	8. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
9. **BURKINA FASO**	9. **BURKINA FASO**	**9. بوركينا فاسو**
10. Republic of **TCHAD**	10. République du **TCHAD**	**10. جمهورية تشاد**
11. Republic of **MOZAMBIQUE**	11. République de **MOZAMBIQUE**	11. جمهورية **موزمبيق**
12. Republic of **NIGER**	12. République du **NIGER**	12. جمهورية **النيجر**
THE TROIKA	**TROIKA**	**الترويكا:**
13. Peoples Democratic Republic of **ALGERIA** (Present)	13. République Démocratique et Populaire **d'ALGERIE** (Actuel)	13. الجمهورية **الجزائرية** الديمقراطية الشعبية (الحالي)
14. Republic of **TURKIYE** (Past)	**14.** République de **TURKIYE** (Précédent)	14. الجمهورية **التركية** (السابق)
15. **COTE D'IVOIRE** (Futur)	15. **COTE D'IVOIRE** (Futur)	**15. كوت ديفوار** (القادم)

MEMBERS ELECTED BY THE 17th PUIC CONFERENCE

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

STANDING SPECIALIZED COMMITTEE ON

POLITICAL AFFAIRS AND FOREIGN RELATIONS

COMITE SPECIALISE PERMANENT DES AFFAIRES POLITIQUES ET DES RELATIONS EXTERIEURES

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. Peoples Democratic Republic of **ALGERIA** (Present)	1. République Démocratique et Populaire **d'ALGERIE**	1. الجمهورية **الجزائرية** الديمقراطية الشعبية
2. State of **KUWAIT**	2. Etat de **KOWEÏT**	2. دولة **الكويت**
3. State of **PALESTINE**	3. Etat de **PALESTINE**	3. دولة **فلسطين**
4. **SYRIAN** Arab Republic	4. République Arabe **Syrienne**	4. الجمهورية العربية **السورية**
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
5. Republic of **INDONESIA**	5. République **D'INDONESIE**	5. الجمهورية **الاندونيسية**
6. Islamic Republic of **IRAN**	6. République Islamique d**'IRAN**	6. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
7. Islamic Republic of **PAKISTAN**	7. République Islamique du **PAKISTAN**	7. جمهورية **باكستان** الإسلامية
8. Republic of **TURKIYE**	8. République de **TURKIYE**	8. الجمهورية **التركية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
9. Republic of The **CAMEROON**	9. République de **CAMEROUN**	9. **جمهورية الكاميرون**
10. Republic of **MALI**	10. République de **MALI**	10. **جمهورية مالي**
11. Republic of **SENEGAL**	11. République du **SENEGAL**	11. **جمهورية السنغال**
12. Republic of **UGANDA**	12. République D**'UGANDA**	12. جمهورية **أوغندا**

MEMBERS ELECTED BY THE 17th PUIC CONFERENCE

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الاقتصادية والبيئة

STANDING SPECIALIZED COMMITTEE ON ECONOMIC AND ENVIRONMENT

COMITE SPECIALISE PERMANENT DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DE L'ENVIRONMENT

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. Arab Republic of **Egypt**	1. République Arabe **d'EGYPTE**	1. جمهورية **مصر العربية**
2. Republic of **IRAQ**	2. République d'**IRAQ**	2. جمهورية العراق
3**.** Hashemite Kingdom of **JORDAN**	3. Royaume Hachémite de **JORDANIE**	3. المملكة **الأردنية** الهاشمية
4. State of **QATAR**	4. Etat du **QATAR**	4. دولة **قطر**
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
5. People's Republic of **BANGLADESH**	5. République Populaire du **BANGLADESH**	5. جمهورية **بنغلاديش** الشعبية
6. Republic of **KAZAKHSTAN**	6**.** République de **KAZAKHSTAN**	6. جمهورية **كازاخستان**
7. Republic **of TAJIKISTAN**	7. République **de TADJIKISTAN**	**7. الجمهورية طاجيكستان**
8. Republic of **TURKIYE**	8.République de la **TURKIYE**	8. الجمهورية **التركية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
9. Republic of **GABON**	9**.** République de **GABON**	**9.** جمهورية **غابون**
10. Republic of **GAMBIA**	10. République de **GAMBIA**	10. جمهورية **غامبيا**
11. Republic of **TOGO**	11. République de **TOGO**	11. جمهورية **توغو**
12. Republic **of UGANDA**	12. République du **UGANDA**	12. جمهورية **أوغندا**

MEMBERS ELECTED BY THE 17th PUIC CONFERENCE

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون حقوق الإنسان والمرأة والأسرة

STANDING SPECIALIZED COMMITTEE ON HUMAN RIGHTS, WOMEN AND FAMILY AFFAIRS

COMITE SPECIALISE PERMANENT DES ROITS DE L'HOMME, DES FEMMES ET DES AFFAIRES FAMILLE

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. Kingdom of **BAHRAIN**	1. Royaume de **BAHREIN**	1. مملكة **البحرين**
2. LIBYA	**2. LIBYE**	**2. دولة ليبيا**
3. Republic of **IRAQ**	3. République d'**IRAQ**	3. جمهورية العراق
4. The Federal Republic of **SOMALIA**	4. République Fédérale de **SOMALIE**	4. جمهورية **الصومال** الفيدرالية
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
5. Republic of **AZERBAIJAN**	5. République **D'AZERBAIDJAN**	5. جمهورية **أذربيجان**
6. Republic of **INDONESIA**	6. République **D'INDONESIE**	6. الجمهورية **الاندونيسية**
7. Islamic Republic of **IRAN**	7. République Islamique **d'IRAN**	7. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
8. Republic of **TURKIYE**	8. République de **TURKIYE**	8. الجمهورية **التركية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
9. Republic of **GABON**	9. République du **GABON**	9. جمهورية **الغابون**
10. Republic of **GUINEE**	10. République du **GUINEE**	10. جمهورية **غينيا**
11. Republic of **MALI**	11. République du **MALI**	11. جمهورية **مالي**
12. Republic of **MOZAMBIQUE**	12. République de **MOZAMBIQUE**	12. جمهورية **موزمبيق**

MEMBERS ELECTED BY THE 17th PUIC CONFERENCE

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الثقافية والقانونية وحوارالحضارات والأديان

STANDING SPECIALIZED COMMITTEE ON

CULTURAL AFFAIRS, LEGAL AND DIALOGUE OF CIVILIZATIONS AND RELIGIONS

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. Peoples Democratic Republic of **ALGERIA**	1. République Démocratique et Populaire **d'ALGERIE**	1. الجمهورية **الجزائرية** الديمقراطية الشعبية
2. Union of the **COMOROS**	2. Union des **COMORES**	**2.** جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
3. Islamic Republic of **MAURITANIA**	3. République Islamique de **MAURITANIE**	3. الجمهورية الإسلامية **الموريتانية**
4. United Arab **EMIRATES**	4. **EMIRATS** Arabes Unis	4. **دولة الامارات العربية المتحدة**
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
5. Republic of **INDONESIA**	5. République **D'INDONESIE**	5. الجمهورية **الاندونيسية**
6. Islamic Republic of **IRAN**	6. République Islamique **d'IRAN**	6. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
7. **MALAYSIA**	7. **MALAISIE**	7. **ماليزيا**
8. Republic of **TURKIYE**	8. République de **TURKIYE**	8. الجمهورية **التركية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
9. Republic of **CAMEROON**	9. République du **CAMEROUN**	9. جمهورية **الكاميرون**
10. Republic of **GUINEA**	10. République du **GUINEE**	10. جمهورية **غينيا**
11. Republic of **MOZAMBIQUE**	11. République de **MOZAMBIQUE**	11. جمهورية **موزمبيق**
12. Republic of **TOGO**	12. République de **TOGO**	12. جمهورية **توغو**

اللجنة الدائمة بشأن فلسطين

PERMANENT COMMITTEE ON PALESTINE

COMITE PERMANENT DE LA PALESTINE

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. State of **PALESTINE**	1. Etat de **PALESTINE**	1. دولة **فلسطين**
2. People's Democratic Republic of **ALGERIA**	2. République Démocratique et Populaire d'**ALGERIE**	2. الجمهورية **الجزائرية** الديمقراطية الشعبية
3. Kingdom of **BAHRAIN**	3. Royaume du **BAHREÏN**	3. مملكة **البحرين**
4. Arab Republic of **Egypt**	4. République Arabe d'**EGYPTE**	4. جمهورية **مصر العربية**
5. Republic of **IRAQ**	5. République d**'IRAQ**	5. جمهورية العراق
6. Hashemite Kingdom of **JORDAN**	6. Royaume Hachémite de **JORDANIE**	6. المملكة **الأردنية** الهاشمية
7. State of **KUWAIT**	7. Etat de **KOWEÏT**	7. دولة **الكويت**
8. Republic of **LEBANON**	8. République du **LIBAN**	8. الجمهورية اللبنانية
9. Kingdom of **MOROCCO**	9. Royaume du **MAROC**	9. المملكة **المغربية**
10. kingdom of **SAUDI ARABIA**	10. Royaume D**'ARABIE SAOUDITE**	10. المملكة العربية **السعودية**
11. Republic of **SUDAN**	11. République du **SOUDAN**	**11**. جمهورية **السودان**
12. State of the United Arab **EMIRATES**	12. Etat des **EMIRATS** Arabes Unis	12. دولة **الإمارات** العربية المتحدة
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
13. Republic of **INDONESIA**	13. République d'**INDONÉSIE**	13. الجمهورية **الإندونيسية**
14. Islamic Republic of **IRAN**	14. République Islamique d**'IRAN**	14. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
15. Republic of **TURKEY**	15. République de **TURQUIE**	15. الجمهورية **التركية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
16. BURKINA FASO	**16. BURKINA FASO**	16. بوركينا فاسو
17. Republic of **CAMEROUN**	17. République du **CAMEROUN**	17. جمهورية **الكاميرون**
18. Republic of **CHAD**	18. République du **TCHAD**	18. جمهورية **تشاد**
19. Republic of **GUINEA**	19. République de **GUINÉE**	19. **جمهورية غينيا**
20. Republic of **SENEGAL**	20. République du **SÉNÉGAL**	20. جمهورية **السنغال**

MEMBERS ELECTED BY THE 17TH PUIC CONFERENCE

أعضاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة

MEMBERS OF THE COMMITTEE ON MUSLIM COMMUNITIES AND MINORITIES
SUBSIDAIRY TO THE STANDING SPECIALIZED COMMITTEE ON POLITICAL AFFAIRS AND FOREIGN

ARAB GROUP	**GROUPE ARABE**	**عن المجموعة العربية:**
1. State of **KUWAIT**	1. Etat de **KOWEÏT**	1. دولة **الكويت**
2. State of **PALESTINE**	2. Etat de **PALESTINE**	2. دولة **فلسطين**
ASIAN GROUO	**GROUOE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
3.Republic of **INDONESIA**	3. République d'**INDONÉSIE**	3. الجمهورية **الإندونيسية**
4.Islamic Republic of **IRAN**	4. République Islamique d'**IRAN**	4. الجمهورية الإسلامية **الإيرانية**
AFRICAN GROUP	**GROUPE AFRICAIN**	**عن المجموعة الأفريقية:**
5. Republic of **CAMEROUN**	5. République du **CAMEROUN**	5. جمهورية **الكاميرون**
6. Republic **of UGANDA**	6. République du **UGANDA**	6. جمهورية **أوغندا**
TROIKA	**TROIKA**	**الترويكا:**
7.People's Democratic Republic of **ALGERIA (Present)**	7. République Démocratique et Populaire d'**ALGERIE (Actuel)**	7. الجمهورية **الجزائرية** الديمقراطية الشعبية (الحالي)
8.Republic of **TURKIYE (Past)**	8.République de **TURKIYE (Précédent)**	8. الجمهورية **التركية (السابق)**
9. **COTE D'IVOIRE** (Futur)	9. **COTE D'IVOIRE** (FUTUR)	9. **كوت ديفوار (القادم)**

جدول أعمال الدورة السابعة عشرة

لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

8– 9 رجب 1444 29–30 يناير 2023)

مركز المؤتمرات الدولي بالجزائر العاصمة

الأحد 29 يناير 2023	الجلسة الافتتاحية	المكان: القاعة اكوزيوم	16:00-19:00
الأثنين 30 يناير 2023	جلسات العمل	المكان: قاعة جانت + قاعة تميمون	09:00-12:00
	جلسة العمل والجلسة الختامية	المكان: قاعة جانت + قاعة تميمون	15:00-19:00

تلاوة آيات من الذكر الحكيم.

1. انتخاب أعضاء هيئة المكتب كما يلي:

1.1 نائب الرئيس (من المجموعة الافريقية).

2.1 نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية).

3.1 المقرر.

2. اعتماد جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

3. تقرير الأمين العام.

4. الموافقة على طلب انضمام المنظمات التالية إلى الاتحاد بصفة مراقب: –

4 –1 الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز (NAM)

4 –2 المؤتمر البرلماني الدولي (IPC)،

4 –3 جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

5. كلمات رؤساء الوفود.

6. اعتماد تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد وملحقاتها (تقريري الدورة الـ 47 والدورة الـ48 للجنة التنفيذية للاتحاد).

اللجان الدائمة المتخصصة:

7. دراسة واعتماد التقارير ومشاريع القرارات المقدمة من:

1.7 الاجتماع الطارئ للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

- تقريري الاجتماع الأول والاجتماع الثاني للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة.

2.7 الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

3.7 الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة.

4.7 الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

5.7 الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

الأجهزة المتفرعة:

8. دراسة واعتماد التقارير ومشروعات القرارات المقدمة من:

1.8 الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة.

2.8 الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات.

3.8 الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد.

الشؤون التنظيمية:

9. ترشيح أعضاء اللجنة العامة للاتحاد للاجتماع القادم.

10. ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد لاجتماعها القادم.

11. ترشيح أعضاء لجان الاتحاد التالية لاجتماعاتها القادمة

1.11 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

2.11 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة.

3.11 اللجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4.11 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

12. تحديد موعد ومكان انعقاد:

1.12 الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد (من المجموعة الافريقية).

2.12 الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد من المجموعة الآسيوية).

3.12 الاجتماع التاسع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد.

الجلسة الختامية:

13. إعتماد التقرير الختامي للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد

14. إعتماد اعلان الجزائر الصادر عن الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

15. ما يستجد من أعمال.

جدول أعمال

الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

8 رجب 1444هـ (30) يناير (2023)

المكان: قاعة جانت + قاعة تيمون بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة: 09:00 – 11:30

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

1.1 نائب الرئيس من المجموعة الافريقية).

2.1 نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية).

3.1 المقرر.

2 – اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

3 – تقرير الأمين العام.

4 – دراسة واعتماد تقريري اللجنة التنفيذية لاجتماعيها السابع والأربعين والثامن والأربعين وملحقاتهما.

الشؤون المالية:

5 – اعتماد الوثائق المالية التالية للاتحاد:

1.5 تقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات عامي 2021 و 2022.

2.5 الميزانية المقترحة للسنة المالية 2023. كما هي في الأعوام السابقة.

المسائل التنظيمية:

6 – إبداء الرأي حول ما تم تقديمه من قبل اللجنة التنفيذية بشأن طلب «الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز» و«المؤتمر البرلماني الدولي (IPC)»، للانضمام إلى الاتحاد بصفة مراقب لتقديمه إلى الاتحاد مؤتمر.

7 – تحديث مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

8 – اعتماد تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

9 – ما يستجد من أعمال.

جدول أعمال الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

10 و 11 شعبان 1443 هـ (13–14 مارس 2022م)

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

1.1 نائب الرئيس (من المجموعة الافريقية).

2.1 نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية).

3.1 المقرر.

2 – اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

3 – التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد.

4 – موعد ومكان الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

5 – النظر في موضوع أعضاء اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

6 – النظر في مشروع لائحة إجراءات لجنة «الأقليات المسلمة» المتفرعة عن اللجنة السياسية للاتحاد.

7 – اللجان الدائمة المتخصصة:

إعداد مشروع جدول أعمال الاجتماع التاسع للجان التالية:

1.7 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

2.7 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة.

3.7 اللجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4.7 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

8 – الأجهزة المتفرعة:

إعداد مشاريع جداول أعمال:

1.8 الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة.

2.8 الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات.

3.8 الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد.

9 – إعداد مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

10 – إعداد مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

11 – اعتماد إعلان الجزائر وتقرير الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية.

12 – ما يستجد من أعمال.

جدول أعمال الاجتماع الثامن والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5 رجب 1444هـ (26 يناير 2023)

المكان: قاعة زيبان بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 12:00–09:30 **تلاوة آيات من الذكر الحكيم.**

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

1.1 نائب الرئيس (من المجموعة الافريقية).

2.1 نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية).

3.1 المقرر.

2 – اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

3 – تقرير الأمين العام للاتحاد.

4 – دراسة نموذج جديد لصياغة القرارات في اللجنة السياسية بناء على اقتراح من مجلس الأمة الكويتي.

5 – دراسة طلب انضمام المنظمات التالية إلى الاتحاد بصفة مراقب وإبلاغ اللجنة العامة بتوصياته: –

5 –1 الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز (NAM PA)

5–2 المؤتمر البرلماني الدولي (IPC)،

5–3 جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

اللجان الدائمة المتخصصة –:

6 – وضع مشروع جدول أعمال الاجتماع التاسع للجان التالية:–

1.6 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية للاتحاد.

– لجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة.

2.6 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة للاتحاد.

3.6 اللجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة للاتحاد.

4.6 اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان للاتحاد.

الأجهزة المتفرعة:

7 – وضع مشروع جداول أعمال:

1.7 الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة للاتحاد.

2.7 الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات للاتحاد.

3.7 الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد.

8 – وضع مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

9 - وضع مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

10 – ما يستجد من أعمال.

11 - اعتماد تقرير الاجتماع الثامن والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد.

جدول أعمال

الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

6 رجب 1444هـ (27 يناير 2023)

المكان: قاعة زيبان بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة: 09:30 – 12:00
17:00 - 19:00

1 – انتخاب مقرر اللجنة.

2 – **دراسة نموذج جديد لصياغة القرارات في اللجنة السياسية بناء على اقتراح من مجلس الأمة الكويتي.**

3 – القدس الشريف والقضية الفلسطينية والأراضي المحتلة في سوريا ولبنان:

1.3 الوضع في فلسطين.

2.3 دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الصهيونية الإسرائيلية بشأن يهودية الكيان الصهيوني (إسرائيل) وتهويد القدس.

3.3 الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان

4 – مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره:

1.4 مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وإعادة التأكيد على الحق الشرعي في مقاومة الاحتلال والعدوان الخارجي.

2.4 الإدارة المنسقة للوضع المتعلق بالأعمال الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد وأفريقيا عموماً.

3.4 منظمة فتح الله غولن الإرهابية (المعروفة بـ فيتو).

4.4 التقدم المحرز في استكمال المشروع الأساسي لمركز منظمة التعاون الاسلامي للتنسيق والتعاون بين أجهزة الشرطة.

5 – رفض جميع أنواع العقوبات المفروضة على أي من البلدان الإسلامية.

6 – التأثيرات السلبية المحتملة من إجازة قانون «جاستا».

7 – الحقوق الثابتة والمتساوية والمتوازنة لجميع الشعوب في حرية الحصول على التقنيات الحديثة وحرية استخدامها للأغراض السلمية.

8 – جعل منطقة الشرق الأوسط بكاملها منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية دون استثناء.

9 – الوضع في السودان.

10 – الوضع الإنساني في سوريا.

11 – الوضع في الصومال.

12 - الوضع في أفغانستان

13 - دراسة الوضع في مالي وتأثيره على الدول المجاورة لها.

14 - مشكلة الهجرة واللاجئين والنازحين في البلدان الإسلامية خاصة في تشاد والبلدان الأفريقية الأخرى و ...).

15 - التعاون والتنسيق بين الدول والمجتمعات الإسلامية لإظهار القيم الرفيعة للإسلام والعمل على الحد من ظاهرة التطرف والعنف المنتشرة في العالم الإسلامي ومعالجة جذورها.

16 - الوضع في قبرص.

17 - الوضع في جامو وكشمير.

18 - التضامن مع الأقليات المسلمة في العالم:

1.18 وضع الأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية ومسلمي دوديكانيز.

2.18 وضع مسلمي الروهينجيا في ميانمار.

3.18 قضية المسلمين في جنوب الفلبين.

4.18 الأقلية المسلمة في أفريقيا الوسطى.

5.18 وضع التتار المسلمين في القرم.

6.18 الوضع في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم لقومية الويغور.

19 - التطورات في منطقة جنوب القوقاز في فترة ما بعد الصراع: جدول أعمال السلام في أذربيجان وعمليات إعادة الإعمار واسعة النطاق في الأراضي المحررة من الاحتلال الأرميني (مقترح من آذربيجان).

20 - النظر في تقريري الاجتماعين الأول والثاني للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة والمصادقة عليهما.

21 - صياغة جدول أعمال الاجتماع الثالث للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة.

جدول أعمال

الاجتماع الثاني للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5 رجب 1444هـ (26 يناير 2023)

المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية

الساعة: 18:00-20:00

1. اعتماد جدول الأعمال.
2. خطاب معالي الأمين العام للاتحاد.
3. تقرير مقرر اللجنة.
4. دراسة القرارات المتعلقة بشؤون الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد.
5. اعتماد تقرير الاجتماع.

جدول أعمال

الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 رجب 1444هـ (28 يناير 2023)

المكان: قاعة زيبان بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 09:30-12:00

1. انتخاب مقرر اللجنة.

الشؤون الاقتصادية:

2. زيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
3. مواجهة العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف المؤثرة على شعوب الدول الأعضاء، المفروضة عليها تلك العقوبات.
4. تفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية النشطة في مجال التنمية في العالم الإسلامي.

البيئة:

5. قضايا البيئة والتنمية المستدامة.
6. مكافحة التصحر ولاسيما في بلدان الساحل الإفريقي.
7. التعاون في مجال الحفاظ على الموارد المائية في الدول الأعضاء.
8. مكافحة العواصف الرملية والترابية.
9. تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي.
10. التعاون العلمي والتقني فيما بين المجالس الأعضاء في الاتحاد.
11. تبني مشروع لاسترداد حوض بحيرة تشاد LCBC.
12. استراتيجية تنمية الشراكة التعاونية، برنامج إنشاء الف مؤسسة تعاونية زراعية متكاملة.

جدول أعمال

الاجتماع التاسع للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

6 رجب 1444 هـ

27 يناير 2023

المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 09:00–11:30

1- انتخاب مقرر اللجنة.

حقوق الإنسان:

2 – رفض الاعتراف بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية (مقترح من الكويت)

3 – الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجيا في ميانمار.

4 – الانتهاكات الجارية لحقوق الأنسان في جامو وكشمير المحتلة بواسطة الهند.

5 – التنسيق في المنابر الدولية والإقليمية حول قضايا حقوق الإنسان فيما بين دول المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

شؤون المرأة:

6 – تعزيز دور المرأة في جميع جوانب التنمية في الدول الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار.

7 – الحيلولة دون استغلال المرأة في الترويج السلعي.

8 – مشاركة المرأة في الوفود المشاركة في مؤتمرات الاتحاد.

9 – تعزيز المساواة ونبذ العنف احتراماً لمبدأ المواطنة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

10 – تأثر النساء بالكوارث الطبيعية.

الأسرة:

11- تعزيز مكانة الشباب في العالم الإسلامي.

12 – رعاية الطفل وحمايته في العالم الإسلامي.

13 – دور البرلمانات الإسلامية في تعزيز الصحة الأساسية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

14 – حل مشكلات الحضانة التي تواجهها العائلات المسلمة المهاجرة أينما وجد وخاصة في أوروبا.

15 – حماية النساء المسلمات والأطفال في مناطق الاحتلال والنزاع.

16 – تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التعافي الشامل من جائحة كوفيد – 19.

جدول أعمال

الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة

للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 رجب 1444هـ (28 يناير 2023)

المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 09:30-12:00

1. انتخاب مقرر اللجنة.

الشؤون الثقافية والقانونية

2. حماية المسجد الأقصى من التهديدات الإسرائيلية.
3. حماية المقدسات في الدول الإسلامية.
4. متابعة حماية الموروث الثقافي الإسلامي والمؤسسات الدينية والوقفية في البلدان غير الإسلامية.

حوار الحضارات والأديان:

5. التصدي الفعال لظاهرة كراهية الإسلام والمسلمين (الاسلاموفوبيا) .
6. الحوار بين الحضارات مع تركيز خاص على التصدي للحملات الغربية المناهضة للقيم الإسلامية.
7. تحالف الحضارات.

جدول أعمال

الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5 رجب 1444هـ (26 يناير 2023)

المكان: قاعة أورنسيس بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 14:30– 17:30

1 – اعتماد جدول الأعمال.

2 –كلمة الأمين العام للاتحاد.

3 – دراسة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

4 – نظام جائزة فلسطين للديمقراطية والعدالة التاريخية.

5 – تصاعد وتيرة انتهاكات واعتداءات قوات الاحتلال الصهيونية وتنامي الاستيطان في فلسطين المحتلة.

6 – تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس على الوضع السياسي في المنطقة.

7 – المطالبة بتحقيق دولي حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين.

8 – التأكيد على أهمية وحدة الصف الفلسطيني والمصالحة الوطنية.

9 – موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة فلسطين الدائمة.

10 – اعتماد تقرير اللجنة.

جدول أعمال

المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 رجب 1444هـ (28 يناير 2023)

المكان: قاعة بيسكرا بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة 14:30–17:30

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب كما يلي:

1.1 نائب الرئيس من المجموعة الافريقية.

2.1 نائب الرئيس من المجموعة (الآسيوية.

3.1 المقرر.

2 – اعتماد جدول الأعمال.

3 – كلمة الأمين العام للاتحاد.

4 – تقرير مكتب المؤتمر التاسع للبرلمانيات المسلمات.

5 – قدرات النساء في حل المشكلات والنزاعات المحلية والإقليمية

6 – حماية المرأة المسلمة والطفل في مناطق الاحتلال والنزاعات وبخاصة في فلسطين والبلدان الأخرى التي تعاني من النزاعات.

7 – موعد ومكان عقد المؤتمر القادم للبرلمانيات المسلمات.

8 – ما يستجد من أعمال.

جدول أعمال

الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين لمجالس الاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 رجب 1444هـ (28 يناير 2023)

المكان: قاعة بيسكرا بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة: 12:00–10:30

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب كما يلي:

1.1 نائب الرئيس من المجموعة الافريقية.

1.2 نائب الرئيس (من المجموعة الآسيوية.

1.3 المقرر.

2 – اعتماد جدول الأعمال.

3 – كلمة الأمين العام للاتحاد.

4 – وضع آلية للتنسيق بين مراكز الدراسات بالمجالس الأعضاء في سبيل إنشاء خلية في نطاق الجمعية للدراسات التشريعية.

5 – استقبال متدربين في مراكز التدريب التابعة للمجالس.

6 – موعد ومكان الاجتماع القادم للأمناء العامين.

7– اعتماد تقرير الاجتماع.

جدول أعمال

الاجتماع التشاوري للمجموعة الإفريقية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

6 رجب 1444 هـ (27 يناير 2023)

المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة : 19:00–17:00

1 – النظر في استضافة الدورة الثامنة عشرة للاتحاد.

2 – التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الإفريقية لعضوية اللجنة التنفيذية لاجتماعها القادم.

3 – مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4 – التشاور لترشيح أربعة أعضاء لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع من المجموعة الإفريقية لاجتماعاتها القادمة:

1.4 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

2.4 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.

3.4 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4.4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

5 – ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لعضوية لجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.

6 – التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس من المجموعة الأفريقية لعضوية اللجنة العامة للاتحاد لاجتماعها القادم.

ملاحظة: المرجو من رئيس المجموعة الموقر أن يتكرم بموافاة الأمانة العامة كتابة بنتيجة المشاورات في ختام الاجتماع.

جدول أعمال

الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5 رجب 1444 هـ

26 يناير 2023

المكان: قاعة أورنسيس بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة : 18:00 – 20:00

1- النظر في استضافة الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد من (مجموعة العربية)

2- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة العربية لعضوية اللجنة التنفيذية لاجتماعها القادم.

3- مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة العربية لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع لاجتماعاتها القادمة.

1.4 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

2.4 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة

3.4 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4.4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

5- ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لعضوية لجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.

6- التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس لعضوية اللجنة العامة من المجموعة العربية لاجتماعها القادم.

ملاحظة: المرجو من رئيس المجموعة الموقر أن يتكرم بموافاة الأمانة العامة كتابة بنتيجة المشاورات في ختام الاجتماع.

جدول أعمال

الاجتماع التشاوري للمجموعة الآسيوية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 رجب 1444هـ (28 يناير (2023

المكان: قاعة زيبان بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة : 19:00–17:00

1 – النظر في استضافة الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد (من المجموعة الآسيوية).

2 – التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الآسيوية لعضوية اللجنة التنفيذية لاجتماعها القادم.

3 – مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4 – التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الآسيوية لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع لاجتماعاتها القادمة.

4-1 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

4-2 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.

4-3 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4-4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

5 – ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لعضوية لجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.

6 – التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس لعضوية اللجنة العامة من المجموعة الآسيوية لاجتماعها القادم.

ملاحظة: المرجو من رئيس المجموعة الموقر أن يتكرم بموافاة الأمانة العامة كتابة بنتيجة المشاورات في ختام الاجتماع.

تقارير الأمين العام

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المقدمة إلى

الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد والاجتماعات المصاحبة الأخرى

تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7 – 8 رجب 1444هـ

29– 30 يناير 2023م

تقرير الأمين العام

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

8 – 9 رجب 1444هـ (29– 30 يناير 2023م)

مركز المؤتمرات الدولية (CIC) بالجزائر العاصمة

تمهيد

1- يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية بين تاريخ الدورة السادسة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مدينة اسطنبول التركية يوم 10 ديسمبر 2021 (الموافق 6 جمادي الأولى 1443هـ)، وبين الموعد الراهن لعقد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد بالجزائر العاصمة الجزائرية يومي الأحد 29 – الإثنين 30 يناير 2023.

2- بادرت الأمانة العامة بعد نهاية المؤتمر السابق إلى موافاة جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بواسطة البريد الإلكتروني بالوثائق التالية:

– إعلان اسطنبول الصادر عن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

– التقرير الختامي للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

– التقرير الختامي للدورة الثالثة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

– الميزانية المعتمدة للاتحاد للعام المالي 2022.

– التقرير الختامي للاجتماع الأول عبر الويب للجنة التنفيذية للاتحاد حول جائحة كوفيد 19 (الاجتماع الرابع والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد).

– التقرير الختامي للاجتماع الثاني عبر الويب للجنة التنفيذية للاتحاد (الاجتماع الخامس والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد).

– التقرير الختامي للاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد.

– الوثائق الختامية للاجتماع الطارئ للجنة فلسطين الدائمة.

– قائمة بأسماء الأعضاء المنتخبين للجنة التنفيذية واللجان الدائمة المتخصصة للاتحاد.

– قائمة المشاركين.

– الوثائق الختامية للاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد في الجزائر.

– الوثائق الختامية للاجتماع الاستثنائي الأول للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية في أنقرة.

– الوثائق الختامية للاجتماع الأول للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة في أنقرة.

3 – يشمل التقرير الحالي أوجه النشاط التي قام بها الاتحاد خلال هذه الفترة، بما في ذلك المشاركة في المحافل الدولية وإصدار البيانات، ورسائل التهنئة والتعزية لرؤساء المجالس في الاتحاد.

4 – المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية:

تلبية لدعوات كريمة قام معالي الأمين العام للاتحاد بالمشاركة في الفعاليات التالية:

1.4 شارك معالي السيد محمد قريشي نياس أمين عام الاتحاد بصفة مراقب في أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت بالقاهرة في جمهورية مصر العربية يومي 17 و 18 فبراير 2022.

2.4 شارك معالي أمين عام الاتحاد، يرافقه سعادة الأمين العام المساعد في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والأربعين بعد المائة في نوسادوا (بالي) جمهورية أندونيسيا. وعقدت المجالس الأعضاء، الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي برئاسة معالي السيد مرزوق علي الغانم، الرئيس السابق لمجلس الأمة بدولة الكويت، وذلك يوم 20 مارس 2022 في نوسادوا (بالي) جمهورية أندونيسيا.

3.4 قام معالي أمين عام الاتحاد السيد محمد قريشي نياس بزيارة عمل وصداقة للمملكة المغربية، بناء على دعوة كريمة من معالي السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب المغربي، وذلك في الفترة ما بين 17 و 19 مايو 2022. وقد تم بحث علاقات الاتحاد مع البرلمان المغربي وسبل تعزيزها.

4.4 شارك سعادة السيد علي أصغر محمدي سيجاني الأمين العام المساعد للاتحاد بصفة مراقب في أعمال الجمعية الـ 11 لاتحاد برلمانات الدول الناطقة بالتركية التي التأمت في سوليون آتا بجمهورية قيرغيزيا يومي 23 و 24 يونيو 2022.

5.4 قام معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد يوم 28 يونيو 2022 بزيارة للجمعية الوطنية الإيفوارية بأبيدجان، حيث اتفق مع البرلمان الإيفوري على استضافته الدورة الـ18 لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

6.4 قام سعادة السفير علي أصغر محمدي سيجاني الأمين العام المساعد للاتحاد بالمشاركة – بصفة مراقب– في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد بباكو – عاصمة أذربيجان – يومي 30 يونيو وأول يوليو 2022.

7.4 حضر معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد، بصحبة سعادة السيد علي أصغر محمدي سيجاني الأمين العام المساعد، المؤتمر الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي الذي جرى في الفترة ما بين 11 و 15 أكتوبر 2022 في كيغالي برواندا.

8.4 جرى يوم الـ 10 أكتوبر 2022 بكيغالي – رواندا الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية، على هامش المؤتمر الخامس والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي برئاسة معالي الاستاذ خالد المعولي رئيس مجلس الشورى – سلطنة عمان.

9.4 قام معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس يوم 25 نوفمبر 2022 بزيارة للعاصمة القطرية – الدوحة – تلبية لدعوة كريمة من برلمان دولة قطر لمشاهدة بعض فعاليات كأس العالم 2022، وإلى جانبه عدد من الوفود البرلمانية والمدعوين لهذا المحفل الرياضي العالمي الكبير.

10.4 رافق معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد من 18 ديسمبر إلى 22 ديسمبر 2022، وفداً من لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة التابعة للاتحاد، قام بزيارة لبنغلاديش للاطلاع على أوضاع اللاجئين الروهينغيا وإعلان التضامن مع بنغلاديش التي تستضيف حالياً أكثر من 1.2 مليون من المسلمين الروهينغيا الفارين من حملة عسكرية وحشية تعرضوا لها في وطنهم بولاية راخين في مينمار، في شهر أغسطس 2017. ترأس هذا الوفد الدكتور أورهان أتالاي مقرر لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة من البرلمان التركي، وضم إلى جانبه الدكتور أبو الفضل عمويي (من البرلمان الإيراني) والسيد بشير لوبيغا سمبا (من البرلمان الأوغندي) إضافة إلى عدد آخر من المسؤولين في

الاتحاد والبرلمانات المعنية. التقى الوفد برئيسة مجلس النواب الوطني في بنغلاديش شيرين شارمين شودري، كما التقى بوزير خارجية بنغلاديش .د. أ. ك. عبدالمؤمن، كما التقى بوزير التعليم ديبو موني، والتقى الوفد كذلك بالسيد جوهانس فان دير كلاور ممثل مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة في دكا. وزار الوفد مخيمات اللاجئين الروهينغيا، واستمع إلى مطالبهم المشروعة في العودة إلى وطنهم الأصلي، مع ضمان حقوقهم والعيش في أمن وأمان وكرامة على أرضهم.

5 – البيانات الصادرة عن رئاسة الاتحاد:

24 يناير 2022	بيان صادر عن معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد حول سياسات التهجير الإسرائيلية أكد فيه أن السياسات وعمليات الإخلاء والتهجير التى يتعرض لها إخواننا وأخواتنا بفلسطين في حي الشيخ جراح منذ رمضان المنصرم، والتي شهدناها في أراضٍ أخرى تحتلها إسرائيل، تتعارض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي. وأضاف معاليه إننا ندين الإخلاء القسري لعائلة الصالحية، التي تكافح من أجل البقاء في منزلها، في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وبصفتي الرئيس الدوري لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نؤكد دعمنا الكامل للنضال المشرف للشعب الفلسطيني ونحث المجتمع الدولي على التخلي عن موقف اللامبالاة، ونذكر أن الاعتداءات على الوضع الديمغرافي والقانوني للقدس هي أكبر عقبة أمام البحث عن حل وسلام دائمين.
29 أبريل 2022	وجّه معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد برقية تهنئة إلى جميع أعضاء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي بمناسبة عيد الفطر المبارك. وأكد معاليه في هذا البيان: أتمنى أن يساهم العيد في عالمنا الذي يمر بأوقات عصيبة خاصة في العالم الإسلامي وفلسطين وأن يساهم في سلام الإنسانية. وأتمنى أن يتسبب عيدنا هذا في انتشار رياح المحبة والسلام في العالم الإسلامي. أدعو الله أن تتوقف الدماء والدموع والقمع في قضيتنا المشتركة فلسطين والتي هي لبنات البناء التي ساعدت على تأسيس وحدتنا وأدعو الله أن تزول كل أنواع الاضطرابات والصراعات في كل العالم الإسلامي وخاصة في أفغانستان وسوريا.

6 – البيانات الصادرة عن الامانة العامة:

3 يناير 2022	أعرب الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن قلقه إزاء الأحداث التي تجري في جمهورية كازاخستان وهي عضو نشط ومهم في الاتحاد. كما أعرب عن أسفه لهذا الوضع الذي يسود في كازاخستان ودعا معاليه جميع الأطراف والشعب الكازاخي إلى التزام الهدوء وضبط النفس. كما أعلن عن تأييده لوحدة أراضي كازاخستان واستقلالها وأمنها وسلامتها، وندّد بأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لكازاخستان ويأمل أنه بالحكمة وبعد النظر تستطيع الحكومة وشعب كازاخستان تجاوز المشكلة الراهنة.

12 يناير 2022	أعرب معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن إدانته الشديدة للهجوم الغادر الذي تعرض له السكان المسالمون في قرى بمقاطعتي آنكا وبيكيوم بنيجيريا الاتحادية على أيدي مجموعة من المسلحين المجرمين، وذلك يومي 5 و 6 يناير 2022م. وتقدم بأصدق التعازي للبرلمان والحكومة والشعب في نيجيريا الاتحادية وأعرب عن مواساته لأسر الضحايا، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى.
6 مارس 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن إدانته الشديدة للتفجير الانتحاري الذي وقع في أحد مساجد مدينة بيشاور بشمالي غربي باكستان يوم 4 مارس 2022 قبل صلاة الجمعة بدقائق، الذي أدّى إلى وفاة عشرات المصلين وسقوط عشرات الجرحى. وتقدم معاليه بأصدق التعازي وخالص المواساة للبرلمان والحكومة والشعب في باكستان وتوجه إلى الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى، وأن يمنّ على جمهورية باكستان بأن تبقي واحة أمن واستقرار.
6 مارس 2022	أدان الأمين العام للاتحاد الهجوم الإرهابي الذي تعرض له معسكر "موندورو" في وسط دولة مالي، يوم الجمعة 4 مارس 2022م وأسفر عن مقتل العشرات من الجنود وسقوط العديد من الجرحى. وذكر معاليه بقرارات مؤتمر الاتحاد التي تؤكد وقوفه إلى جانب مالي في مواجهة الإرهاب، وأعرب عن أصدق التعازي وأخلص المواساة لمجلس ودولة وشعب مالي. وتوجه إلى الله العلي القدير أن يرحم الموتى ويعجل بشفاء الجرحي وأن يعيد الاستقرار والسلام الى دولة مالي وجيرانها في دول الساحل.
16 إبريل 2022	أعربت الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها الشديدة لعمليات استفزاز مشاعر المسلمين من خلال تدنيس المقدسات الإسلامية وانتهاك حرمة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأدانت بشدة هذه الانتهاكات الصارخة لكل المواثيق والقرارات الدولية، حيث تتحمل قوات الاحتلال الصهيوني كامل المسؤولية في أي تصعيد قد تكون له تداعيات خطيرة. ودعت إلى وقفة حازمة ضد المحتل الإسرائيلي والسعي إلى إدانته أمام المجتمع الدولي ووقف أعماله العدوانية.
16 مايو 2022	بمناسبة مرور 74 سنة على نكبة فلسطين بإعلان دولة إسرائيل، وبدء مأساة الشعب الفلسطيني على يد العصابات الصهيونية الآثمة وبدعم من القوى الاستعمارية الظالمة، جدد معالي أمين عام الاتحاد التضامن مع الشعب الفلسطيني البطل، وذكّر بقرارات كل مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للأمة الإسلامية.
30 مايو 2022	في بيان له، أدان معالي الأمين العام للاتحاد بأشد عبارات الإدانة الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الصهاينة في المسجد الأقصى المبارك، وأكد التضامن مع الشعب الفلسطيني المكافح،

	واستنهض همم أبناء الأمة الإسلامية من أجل وقفة شجاعة للدفاع عن المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين الذي يتعرض لتدنيس الصهاينة المحتلين.
6 يونيو 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن استنكاره الشديد للإساءات التي صدرت من مسؤول في الحزب الحاكم بالهند لسيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وشجب معاليه كل هذه الأعمال المعادية للإسلام والمسلمين في الهند، ودعا كل البرلمانات الإسلامية إلى إدانة هذه الممارسات الاستفزازية ودعوة الحكومة الهندية إلى معاقبة من أساء إلى نبي الأمة سيدنا ونبينا والاعتذار للمسلمين عن هذا الفعل الشنيع، والإلتزام بحماية الإسلام والمسلمين في الهند وضمان ممارستهم لشعائرهم بكل حرية.
6 يونيو 2022	بمناسبة انهيار مبنى "متروبل" الواقع في منطقة تجارية مزدحمة في مدينة آبادان جنوب غرب إيران والذي سقط على أثره عشرات الضحايا، أصدر معالي أمين عام الاتحاد بيان تعزية ومواساة للبرلمان الإيراني، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويرزق ذويهم الصبر والسلوان، ويعجّل بشفاء الجرحى ويحفظ إيران من كل مكروه.
8 يونيو 2022	أدان الأمين العام للاتحاد الهجوم الذي وقع في 5 يونيو 2022 على كنيسة كاثوليكية في ولاية أوندو في جنوب غرب نيجيريا. وأعرب عن أسفه لما حدث، ودعا إلى احترام أماكن العبادة، راجياً من الله العلي القدير أن يعم السلام كل مناطق نيجيريا بل وأفريقيا عامة، وأن ينعم العالم بالرخاء والاستقرار.
22 يونيو 2022	في بيان له أدان معالي الأمين العام للاتحاد الهجمات الوحشية في مالي ودعا إلى السلم والوئام في دولة مالي، وأعرب عن أصدق تعازيه للشعب المالي والمجلس الانتقالي والحكومة المالية وأسر الضحايا، راجياً من الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى.
23 يونيو 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن أصدق التعازي وخالص المواساة للشعب والحكومة في أفغانستان، على أثر الزلزال الذي ضرب جنوب – شرق البلاد الأفغانية ليلة الـ 22 يونيو 2022م، ودعا معاليه الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى، ويحفظ أفغانستان وأهلها من كل مكروه.
26 يونيو 2022	عبّر الأمين العام عن تضامنه مع بنغلاديش بسبب فيضانات التي تسببت في وفاة عشرات الأشخاص خاصة في الأجزاء الشمالية من البلاد، وقدّم تعازيه للبرلمان والحكومة والشعب في ما سقط من ضحايا في الأرواح، سائلاً الله العلي القدير للموتى الرحمة والغفران وأن يلطف الله ببنغلاديش وأهلها. ودعا إلى التضامن في مثل هذه الظروف استجابة لما تنص عليه شريعتنا السمحة من إغاثة الملهوف وتفريج الكروب حيث ورد أن من فرج عن مؤمن كربة واحدة فرج الله عنه سبعين كربة من كرب يوم القيامة.
5 يوليو 2022	أعرب معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس عن خالص التهاني لأصحاب المعالي رؤساء برلمانات الاتحاد والمراقبين وسفراء الدول الإسلامية المعتمدين لدى طهران بمناسبة حلول عيد

	الأضحى المبارك. وفي رسائله التي بعث بها معاليه إليهم أعرب عن أمنياته لهم بوافر الصحة وطول العمر والتقدم لبلدانهم وللأمة الإسلامية.
5 أغسطس 2022	دعا معالي الأمين العام للاتحاد إلى استلهام تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في تخليد اليوم الإسلامي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية من أجل صيانة الكرامة الإنسانية والرحمة بالبشر وهو ما تنص عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. تخلد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم الجمعة 5 اغسطس 2022 هذا اليوم لأول مرة على مستوى العالم الإسلامي. ودعا معاليه الى احترام حقوق الإنسان والتنسيق بين شعوب العالم في هذا المجال تعزيزاً لقيم السلم والعدل من أجل مزيد من الاستقرار وإشاعة الرحمة في عالمنا.
6 أغسطس 2022	ندّد الأمين العام للاتحاد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وأدان بشدة هذا العدوان الغاشم الذي تتحمل سلطات الاحتلال كامل المسؤولية في تبعاته. ودعا معاليه المجتمع الدولي إلى التدخّل من أجل وقف هذا العدوان الظالم الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وطالب معاليه الأمة الإسلامية بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى يستعيد حقوقه الثابتة في وطنه المحتل وينتصر على عدوه الغاصب.
8 أغسطس 2022	هنأت الأمانة العامة الشعب السنغالي على نجاح الانتخابات، وتمنت له مزيداً من التقدم والازدهار في وحدة واستقرار.
11 أغسطس 2022	أدان الأمين العام الهجوم الإرهابي الذي تعرّضت له وحدة من الجيش المالي، وتقدم بأصدق التعازي لدولة مالي، ولأسر الضحايا، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته وأن يعجل بشفاء الجرحى، وأن يمنّ على دولة مالي وشعبها بالسلم والاستقرار.
14 أغسطس 2022	جدّد الأمين العام للاتحاد التضامن مع بوركينا فاسو في مكافحتها للإرهاب بمناسبة تفجيرين أوديا بحياة عدد من الجنود والمدنيين في شمالي البلاد. كما جدّد التضامن مع بوركينا فاسو ودول الساحل في مكافحة الإرهاب.
14 أغسطس 2022	بمناسبة اليوم الدولي للشباب، الذي صادف هذا العام يوم الجمعة 12 أغسطس 2022، وتم تخليده تحت شعار: "التضامن بين الأجيال: خلق عالم لجميع الأعمار"، دعا الأمين العام للاتحاد إلى تشجيع الشباب نحو الإبداع والابتكار، كما دعا معاليه إلى العمل بكل جد، من أجل تنمية طاقات الشباب ودفعهم إلى الإبداع والابتكار، إلى جانب التكامل بين جميع الأعمار لضمان الإنسجام والأمن والاستقرار في عالمنا.
15 أغسطس 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن أصدق التعازي والمواساة للبرلمان والحكومة والشعب في مصر، بمناسبة حادث الحريق الذي اندلع يوم الأحد 14 أغسطس 2022 في كنيسة ابوسيفين في محافظة الجيزة في مصر وخلف عدداً من الضحايا والجرحى. وتقدم معاليه بتعازيه الخالصة لأسر الضحايا، متمنياً الشفاء العاجل للمصابين.
18 أغسطس 2022	على أثر حرائق في الغابات الجزائر شملت حوالي 14 ولاية وتسببت هذه الحرائق في سقوط ضحايا، أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن أصدق التعازي والمواساة والتضامن مع البرلمان

	والحكومة والشعب في دولة الجزائر، سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ الجزائر وأهلها من كل مكروه.
21 أغسطس 2022	في ذكرى حريق المسجد الأقصى، الأمين العام للاتحاد يحيي كفاح الشعب الفلسطيني البطل، وأكد معاليه على حرمة القدس الشريف، وفى قلبها المسجد الأقصى، ودعا إلى وقف الانتهاكات المستمرة لهذا الحرم الشريف، وندّد بالمحاولات اليائسة للصهاينة بحثاً عن الهيكل المزعوم. وذكّر معاليه بما دعت إليه كل مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الدفاع عن حرمة المسجد الأقصى، واعتبار القدس الشريف خطاً أحمر للمسلمين لا يمكن المساس بها.
22 أغسطس 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن إدانته للهجوم الإرهابي الذي تعرّض له فندق "الحياة" بمقديشو يوم الجمعة 19 أغسطس 2022، وأسفر عن سقوط عشرات الضحايا والمصابين. وتقدّم معاليه بأصدق التعازي والمواساة للبرلمان والحكومة والشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية، راجياً من الله الرحمة والغفران للموتى والشفاء العاجل للمصابين وأن يمنّ الله على الصومال الشقيق بالأمن والاستقرار.
30 أغسطس 2022	دعا معالي الأمين العام للاتحاد إلى الوقوف بحزم إلى جانب شعب الروهينغيا المسلم الذي يتعرض لأفظع انتهاكات حقوق الإنسان على يد سلطات ميانمار . وذكّر الأمين العام "بأن الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت قد نظّمت زيارة وفد من الاتحاد إلى دولة بنغلاديش وإلى مخيمات اللاجئين الروهينغيا، بناء على قرار من المؤتمر الثالث عشر للاتحاد المنعقد في طهران في يناير 2018".
7 سبتمبر 2022	دعا الأمين العام للاتحاد إلى دعم مجهودات الإغاثة في باكستان وتقدم على أثر الفيضانات التي شهدتها، بأصدق التعازي والمواساة للبرلمان والحكومة والشعب في جمهورية باكستان الإسلامية. وأكد معاليه التضامن مع باكستان ودعا إلى دعم مجهودات الإغاثة التي تقوم بها السلطات الباكستانية، سائلاً الله العلي القدير أن يحفظها من كل مكروه.
7 سبتمبر 2022	أعرب الأمين العام للاتحاد عن تضامنه مع السودان على أثر الفيضانات التي اجتاحت بعض ولاياتها وتقدم بأصدق التعازي والمواساة لدولة السودان، وأكد التضامن مع الشعب السوداني، ودعا إلى دعم مجهودات الإغاثة التي تقوم بها السلطات السودانية، سائلاً الله العلي القدير الرحمة والغفران للموتى، وأن يحفظ السودان من كل مكروه.
7 سبتمبر 2022	أكد الأمين العام للاتحاد التضامن مع بوركينافاسو بسبب انفجار عبوة ناسفة، مما أدّى إلى سقوط 35 قتيلاً و37 جريحاً في شمالي بوركينا فاسو، وأعرب معاليه عن التضامن مع شعب

	بوركينافاسو، ويقدم له تعازيه ومواساته، راجياً من الله الرحمة والغفران للموتى والشفاء العاجل للجرحى.
20 سبتمبر 2022	دعا معالي الأمين العام للاتحاد طاجيكستان وقيرغيزستان– البلدين العضوين في إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – إلى الحوار والتفاهم بسبب اشتباكات على الحدود بينهما، نجمت عن سقوط قتلى وجرحى في الجانبين. وأعرب معاليه عن بالغ أسفه لهذه الأحداث التي شهدتها الحدود بين البلدين الجارين المسلمين، ودعا إلى التفاهم وتغليب لغة الحوار من أجل تسوية قضايا الخلاف بين الطرفين.
28 سبتمبر 2022	أدان الأمين العام للاتحاد بشدة انتهاك حرمة الأماكن الإسلامية المقدسة في الأراضي المحتلة، خاصة المسجد الأقصى المبارك، ودعا إلى وقفة شجاعة إلى جانب الشعب الفلسطيني المجاهد، خاصة إخواننا المقدسيين الصامدين المدافعين عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين.
29 سبتمبر 2022	أدان معالي الأمين العام للاتحاد العدوان الآثم على بيت من بيوت الله في نيجيريا بسبب تعرض مسجد في ولاية زامفارا شمالي غربي دولة نيجيريا لهجوم وحشي شنته عصابة مسلحة يوم الجمعة 23 سبتمبر 2022، وأسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. وتقدّم معاليه بالتعازي الصادقة لأسر الضحايا ولبرلمان وحكومة وشعب نيجيريا الاتحادية، سائلاً الله العلي القدير الرحمة والغفران للموتى، والشفاء العاجل للجرحى وأن يمنّ على نيجيريا بالأمن والاستقرار.
29 سبتمبر 2022	دعا الأمين العام للاتحاد إلى وقف استهداف المساجد في عالمنا الإسلامي بعد انفجار شديد استهدف المصلين وقت خروجهم من صلاة الجمعة في مسجد يحيي وزير أكبرخان في كابول بأفغانستان، وهو ما أدّى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى. وأدان هذا العمل الآثم، ويعتبر أن استهداف المساجد فعل شنيع لا يمكن قبول استمراره في عالمنا الإسلامي ويجب وقفه.
2 أكتوبر 2022	هنّأ معالي الأمين العام للاتحاد دولة الكويت قيادة وحكومة وبرلماناً وشعباً بمناسبة الانتخابات البرلمانية في الكويت وتمنى التوفيق لأعضاء مجلس الأمة الجدد.
8 أكتوبر 2022	بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف تقدم معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد بالتهنئة الصادقة لكل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقنا لاتباع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من رب العالمين، وأن يوحد كلمة هذه الأمة التي قال الحق جل وجلاله بشأنها: {إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون}، وأن يهدينا إلى ما فيه الخير والرشاد، وأن يعز الإسلام والمسلمين، وأن يرفع الغمة عن هذه الأمة.

14 أكتوبر 2022	أدان معالي الأمين العام للاتحاد بشدة جريمة إحراق المصحف الشريف في مدينة الخليل المحتلة قرب الحرم الإبراهيمي واعتبرها عملاً استفزازياً يمس مشاعر كل المسلمين والذي يتحمل العدو الصهيوني كل المسؤولية فيه. وأنه يجب معاقبة كل من قام بهذه الجريمة النكراء.
16 أكتوبر 2022	تقدّم معالي الأمين العام للاتحاد بأصدق التعازي وخالص المواساة للبرلمان والحكومة والشعب التركي، وأكد التضامن مع تركيا، بعد انفجار شديد في منجم للفحم بمدينة أمسرا في الشمال الغربي بجمهورية تركيا، وخلف الحادث ما يربو على (41) قتيلاً وعشرات الجرحى والمفقودين. وسأل الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى، ويحفظ تركيا وأهلها من كل مكروه.
17 أكتوبر 2022	رحّب الأمين العام للاتحاد بالمصالحة الوطنية الفلسطينية بالجزائر وأعرب عن ترحيبه بهذا الإعلان وما تضمنه من خارطة طريق لهذه المصالحة المهمة. وأعرب كذلك عن التقدير لجمهورية الجزائر على رعايتها واستضافتها لهذا الحوار. وجاء كذلك في بيان الأمين العام: «إن اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية المسلمين الأولى، أكد في جميع مؤتمراته ضرورة المصالحة الوطنية الفلسطينية، في سبيل مواجهة العدو الصهيوني الغاصب وتحرير فلسطين السليبة».
17 أكتوبر 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن أصدق التهاني وأخلص التمنيات لمعالي الأستاذ محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق ومن خلاله لرئيس جمهورية العراق المنتخب عبداللطيف الرشيد وكذلك لرئيس الوزراء المعيّن محمد شياع السوداني. ودعا معاليه الله العلي القدير أن يحقق للمسؤولين العراقيين الكبيرين النجاح في مهامهما وأن يمنّ الله على العراق بالأمن والاستقرار والرخاء والإزدهار.
19 أكتوبر 2022	أكد معالي الأمين العام للاتحاد التضامن مع نيجيريا الاتحادية بسبب الأمطار التي أدّت إلى أسوأ فيضانات تعرفها منذ عقد من الزمن. وتقدم معاليه باصدق التعازي وخالص المواساة للبرلمان والحكومة والشعب في نيجيريا، وكذلك لأسر الضحايا، ودعا معاليه إلى المساهمة في مجهودات الانقاذ التي تقوم بها السلطات النيجيرية.
24 أكتوبر 2022	دعا الأمين العام للاتحاد إلى دعم مجهودات الإغاثة بسبب الفيضانات في التشاد والكامرون وأعرب عن تضامنه ومواساته لدولتي التشاد والكامرون كما دعا إلى دعم مجهودات الإغاثة التي تقوم بها السلطات في البلدين الجارين.
26 أكتوبر 2022	أدان الأمين العام للاتحاد العدوان الإسرائيلي الهمجي على مدينة نابلس المحتلة وندد بهذه الجريمة النكراء في نابلس، وقال إن اسرائيل تتحمل كامل المسؤولية في عدوانها الآثم على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته. وطالب معاليه المجتمع الدولي بالتدخل من أجل وقف هذه

الاعتداءات الآثمة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ودعا الشعوب الإسلامية إلى دعم الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير أرضه ونصرته من أجل الدفاع عن مقدسات الأمة.	
أدان الأمين العام للاتحاد بشدة الهجوم الإرهابي الذي تعرّض له أحد المساجد في مدينة شيراز بجنوبي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهو الهجوم الذي خلف عدداً من الضحايا والمصابين. وتقدم معاليه بأصدق التعازي وخالص المواساة لإيران قيادة وبرلماناً وحكومة وشعباً، وأكد كامل التضامن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ودعا الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجّل بشفاء الجرحى، ويمنّ على إيران بالأمن والأمان ويجنبها كل مكروه.	27 أكتوبر 2022
أعرب معالي أمين عام الاتحاد عن إدانته الشديدة واستنكاره للتفجير الإرهابي الذي تعرضت له وزارة التعليم في مقديشو بجمهورية الصومال، وخلف (100) قتيل و(300) جريح، وذلك يوم السبت 29 أكتوبر 2022. وتقدم معاليه بأصدق التعازي للشعب والسلطات الصومالية، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى، ويمنّ على الصومال بالأمن والاستقرار.	31 أكتوبر 2022
أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن تضامنه ودعمه المطلق للمملكة العربية السعودية في رفضها للتصريحات الصادرة بحقها عقب صدور قرار أوبك بلس، وربطه بالصراعات الدولية أو الدوافع السياسية. وأكد معاليه على أن من حق المملكة العربية السعودية أن تتخذ كل الإجراءات لحماية مصالح المملكة من تقلبات أسعار الطاقة، وحفاظاً كذلك على مصالح المنتجين والمستهلكين على حد السواء، وشدّد على أنه يرفض رفضاً قاطعاً كافة التصريحات والدعوات المجحفة بحق المملكة العربية السعودية، مؤكداً على ضرورة التزام الجميع بمبدأ الاحترام المتبادل بين الدول وتعزيز المصالح المشتركة. وأعرب معاليه عن التضامن الكامل مع المملكة العربية السعودية في مساعيها النبيلة وجهودها الملموسة للسعي إلى ما فيه خير العالم الإسلامي والعالم أجمع. كما أشاد معاليه بقرار المملكة العربية السعودية بدعم أشقائنا الفلسطينيين في هذه الظروف الصعبة، من خلال تبرع بقيمة 27 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين «الأنروا»، وذلك استمراراً لدعمها المتواصل للشعب الفلسطيني.	1 نوفمبر 2022
في الذكرى الـ(105) لوعد بلفور المشؤوم، أكد معالي أمين عام الاتحاد كامل التضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد الذي يخوض معركة مقدسة دفاعاً عن النفس والأرض والوطن، ومن أجل أن يستعيد حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.	2 نوفمبر 2022
أدان الأمين العام للاتحاد التفجير الإرهابي في إسطنبول وأعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين للهجوم الإرهابي الذي شهدته مدينة إسطنبول التركية يوم 13 نوفمبر 2022 والذي سقط على أثره عدة ضحايا ومصابين. وأعلن التضامن مع تركيا قيادة وبرلماناً وحكومة وشعباً، وتقدم	13 نوفمبر 2022

	لهم بأصدق التعازي وصادق المواساة، سائلاً الله القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى، ويحفظ تركيا وأهلها من كل مكروه.
14 نوفمبر 2022	الأمين العام للاتحاد يدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. ورحّب معالي الأمين العام بالقرار الأممي الذي يطلب من محكمة العدل الدولية رأيها الإلزامي بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعن احتلالها طويل الأمد للأرض الفسلطينية أو عن الآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة.
20 ديسمبر 2022	الأمين العام للاتحاد يهنئ دولة قطر، قيادة وبرلماناً وشعباً على نجاحها الباهر في تنظيم كأس العالم، كأول دولة عربية وإسلامية تحتضن كأس العالم. وأعرب معالي الأمين العام عن اعتزازه بهذا النجاح الذي حققته إحدى دول الاتحاد، حيث أن دولة قطر قد وفت بوعدها من خلال تنظيم بطولة استثنائية في بلاد العرب والمسلمين.
20 ديسمبر 2022	أعلن معالي الأمين العام للاتحاد عن تضامنه مع ماليزيا على أثر الانهيار الأرضي الذي حدث في ولاية سيلانجور يوم الجمعة 16 ديسمبر 2022 وخلف العديد من القتلى والجرحى والمفقودين. وأعرب معاليه عن أصدق التعازي والمواساة لدولة ماليزيا برلماناً وحكومة وشعباً.
5 يناير 2023	الأمين العام للاتحاد يدين بشدة اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي ايتمار بن غفير للمسجد الأقصى المبارك، ويحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة في هذه الأعمال العدوانية، ويدعو إلى الوقوف مع الشعب الفلسطيني البطل لحماية المقدسات الإسلامية والذود عن كرامة الأمة.
8 يناير 2023	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد للدولة السنغالية برلماناً وقيادة وشعباً عن أصدق التعازي والمواساة، على أثر حادث تصادم حافلتين في شرق السنغال، مما أودى بوفاة 40 شخصاً وعدد من الجرحى. وأن معاليه ليرجو من الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى ويحفظ السنغال وأهلها.

7 – البيانات الصادرة عن المجالس الأعضاء:

26 ديسمبر 2021	طالب المجلس الوطني الفلسطيني، الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، بممارسة الضغوط على حكومات بلدانهم لاتخاذ ما يتوجب من تدابير عاجلة لوقف جرائم وعدوان دولة الاحتلال ومنظمات الإرهاب الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك وضع لوائح تمنع المستوطنين الإرهابيين من الدخول إلى بلدان تلك البرلمانات، وملاحقتهم على جرائمهم وقال المجلس الوطني، في رسائل وجهها رئيسه السابق سليم الزعنون، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ولرؤساء البرلمانات في قارات العالم، إن عُنف وإرهاب المستوطنين هو جزء من سياسة حكومية لدولة الاحتلال، تسمح به وتُتيح تنفيذه، وتشارك فيه، وتوفر الدعم المالي والسياسي واللوجستي والحماية لمرتكبيه.
12 يناير 2022	بيان صحفي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني طالب فيه المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية وفي مقدمتها منظمة الصليب الأحمر الدولي، التدخل للإفراج الفوري عن الأسير ناصر أبو حميد الذي دخل مرحلة حرجة نتيجة إصابته بمرض سرطان الرئة، ويحتاج إلى علاج عاجل خارج مستشفيات سجون الاحتلال الإسرائيلي، علماً أنه في حالة غيبوبة منذ ثمانية أيام، بعد إصابته بالتهاب حاد في الرئتين نتيجة تلوث جرثومي. ودعا المجلس الوطني البرلمانات في العالم وخاصة لجان حقوق الإنسان فيها، إلى إعلاء صوتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات للضغط على حكوماتها للتدخل من أجل وقف معاناة الأسير حميد وكافة الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، وضمان الإفراج عنهم، انسجاماً مع التزاماتها الواردة في اتفاقيات جنيف ذات الصلة.
18 فبراير 2022	بمناسبة الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية في خوجالي التي ارتكبتها القوات الأرمينية ضد المواطنين الأذربيجانيين في 25-26 فبراير 1992 ، أرسلت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بياناً إلى معالي الأمين العام للاتحاد وأشار إلى بعض وقائع هذه المجزرة المروعة بحق السكان المدنيين في مدينة خوجالي.

8 – رسائل التهنئة:

بعث معالي الأمين العام للاتحاد برسائل التهنئة والشكر الوارد ذكرها بمناسبات مختلفة:

5 يناير 2022	إلى معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد بمناسبة احتضان الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد والتنظيم الجيد لهذا المؤتمر.
10 يناير 2022	إلى معالي السيد محمد الحلبوسي، بمناسبة إعادة إنتخاب معاليه رئيساً لمجلس النواب بجمهورية العراق.
25 يناير 2022	إلى معالي السيد تالانت ماميتوف Talant Mamtov بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للمجلس الأعلى بجمهورية قيرغيزيا.
7 فبراير 2022	إلى معالي السيد انسا كوروما Dansa Kourouma بمناسبة إنتخابه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي بجمهورية غينيا.
8 فبراير 2022	إلى معالي السيد السيد يرلان زكانوفتش كوشانوف (Yerlan Zhakanovich Koshano) بمناسبة إنتخابه رئيساً جديداً لمجلس النواب في جمهورية كازاخستان.
16 فبراير 2022	إلى معالي السيد روحي فتوح، بمناسبة إنتخابه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني.
25 فبراير 2022	إلى معالي الأستاذ صالح قوجيل بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4 إبريل 2022	إلى معالي السيدة أنيتا أنيت أمونغ Anita Anne Among بمناسبة انتخابها رئيسة البرلمان جمهورية يوغندا.
14 إبريل 2022	إلى معالي السيد فباكاري تمبونغ جاتا bakar Tombang Jatta بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية في غامبيا.
28 إبريل 2022	إلى معالي السيد رجا برويز أشرف Raja Pervaiz Ashraf بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية بجمهورية باكستان.
28 إبريل 2022	إلى معالي السيد الشيخ عدن محمد نور مادوبي بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس الشعب بالبرلمان الاتحادي لجمهورية الصومال الاتحادية.

28 إبريل 2022	إلى معالي السيد عبدي حاشي عبد الله بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الشيوخ الصومالي.
28 إبريل 2022	أعرب معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس عن خالص التهاني لأصحاب المعالي رؤساء برلمانات الاتحاد والمراقبين وسفراء الدول الإسلامية المعتمدين لدى طهران بمناسبة عيد الفطر المبارك. وفي رسائله التي بعث بها معاليه إليهم أعرب عن أمنياته لهم بوافر الصحة وطول العمر والتقدم لبلدانهم وللأمة الإسلامية.
16 مايو 2022	إلى معالي السيد صقر غباش بمناسبة انتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيساً لدولة الامارات العربية المتحدة.
25 مايو 2022	إلى معالي الدكتور محمدباقر قاليباف Mohammad Bagheralia بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.
30 مايو 2022	إلى معالي البروفسور أبو بكر توقيني (Aboubaar toguyeni) بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو.
31 مايو 2022	إلى معالي دولة الرئيس نبيه بري بمناسبة إعادة انتخابه لرئاسة مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية.
8 يونيو 2022	إلى معالي السيد آدما بكتوغو (Adaman Biogo) بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية لكوت ديفوار.
13 سبتمبر 2022	إلى معالي الدكتور آمادو مام جيوب Amadou Mame Diop بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية بالجمهورية السنغال.
17 أكتوبر 2022	إلى معالي الأستاذ محمد الحلبوسى، رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق ومن خلاله لرئيس جمهورية العراق المنتخب عبد اللطيف الرشيد وكذلك لرئيس الوزراء المعين محمد شياع السوداني.
19 أكتوبر 2022	إلى معالى السيد أحمد عبد العزيز السعدون، بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس الأمة الكويتي.
26 نوفمبر 2022	إلى معالي الأستاذ حسن بن عبدالله الغانم رئيس مجلس الشورى القطري بمناسبة استضافة كأس العالم كأول دولة عربية وإسلامية تحتضن هذه التظاهرة الرياضية العالمية. وذكّر معالي الأمين العام أن دولة قطر قد شرّفت دول اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال ما وفرته من ظروف ومستلزمات لإنجاح هذه المباريات العالمية وكذلك من خلال حرصها على مراعاة القيم الإسلامية السمحة

	وإشاعتها في العالم مما نجم عنه إعلان العديد من المشجعين لاعتناقهم هذا الدين الحنيف الذى يواجه حملات الكراهية والاسلاموفوبيا في مناطق من العالم.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي السيد شاكييف نور لانبك تورجونبكوقتش (Shakiyev Nurlanbek Turgunbekovich) بمناسبة إنتخابه رئيساً للمجلس الأعلى لجمهورية القيرغيز.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس النواب بمملكة البحرين.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي الاستاذ على بن صالح الصالح بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الشورى بمملكة البحرين.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي الدكتور عثمان بوغوما (Ousmane Bougouma) بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي السيد أحمد الصفدي بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية.
13 ديسمبر 2022	إلى معالي السيد فيصل الفايز، بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية.
22 ديسمبر 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن خالص التهاني لأصحاب المعالي رؤساء برلمانات الاتحاد المراقبين، سفراء الدول والمنظمات الدولية المعتمدين لدى طهران بمناسبة العام الميلادي الجديد (2023).
25 ديسمبر 2022	إلى جوهري عبدل (Johari Abdul) بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس النواب في ماليزيا.

9 – رسائل التعزية والمواساة الصادرة من معالي أمين عام الاتحاد:

23 ديسمبر 2021	بعث معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد رسالة تعزية إلى معالي السيد أزهر عزيزان، هارون رئيس مجلس النواب في ماليزيا وأعرب معاليه عن بالغ الحزن لعلمه بالأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخراً وأحدثت فيضانات في ثماني ولايات ماليزية وخصوصاً ولاية سلانغور مما أدى لوفاة وجرح العديد من الأشخاص.
3 يناير 2022	وجّه معالي الأمين العام للاتحاد رسالة إلى الجمعية الوطنية في بوركينافاسو، على أثر هجوم مسلحين على قافلة تجارية يحرسها متطوعو الدفاع عن الوطن يوم 26 ديسمبر 2021، وهو ما خلف وفاة (41) مدنياً ومتطوعاً في شمالي البلاد. وندّد بهذه العملية الإرهابية، وتقدم معالي الأمين العام بأصدق التعازي للبرلمان والحكومة والشعب في بوركينا فاسو،

	وأكد دعمه وتضامنه مع بوركينافاسو في مكافحتها للإرهاب، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته، ويرزق ذويهم الصبر والسلوان، ويعجل بشفاء الجرحى.
16 يناير 2022	رسالة تعزية من الأمين العام للاتحاد إلى معالي السيد محمد صادق سانجراني، رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني، بمناسبة وفاة المغفور له شقيقه الأصغر وتقدم له فيها بأصدق التعازي وأخلص المواساة داعياً الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته.
17 يناير 2022	بعث معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برسالة تعزية إلى صاحب المعالي السيد مالك دياو رئيس المجلس الوطني الانتقالي في جمهورية مالي بمناسبة وفاة المغفور له إبراهيم بوبكر كيتا، الرئيس السابق لجمهورية مالي، أعرب له فيها عن أصدق التعازي وخالص المواساة، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.
4 إبريل 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن بالغ الحزن والأسى لوفاة معالي السيد جاكوب لوكوري أولانياه الرئيس السابق للبرلمان اليوغندي. جاء ذلك في رسالة بعث بها معاليه إلى السيدة أنيتا أنيت أمونغ رئيسة برلمان الجمهورية اليوغندية.
8 مايو 2022	قدم معالي الأمين العام للاتحاد، خالص تعازيه لبرلمان وشعب جمهورية كوت ديفوار بمناسبة وفاة السيد أمادو سوما هورو، رئيس الجمعية الوطنية الإيفورية، داعياً الله العلي القدير أن يشمل الفقيد برحمته وعفوه وأن يجعل الجنة مثواه.
13 مايو 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن بالغ الحزن والأسى لوفاة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. جاء ذلك في رسالة بعث بها معالي الأمين العام إلى معالي السيد صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات. وتقدم معالي الأمين العام بأصدق التعازي وأخلص عبارات المواساة إلى معالي السيد صقر غباش ومن خلاله إلى أسرة الفقيد وإلى المجلس الوطني الاتحادي وإلى شعب الإمارات.
26 مايو 2022	أعرب معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس، عن الحزن والأسى العميقين لوفاة (11) من الأطفال المواليد بمستشفى عبد العزيز سي دباغ في تيواون الواقعة إلى الشمال من العاصمة السنغالية داكار. جاء ذلك في رسالة التعزية التي بعثها معاليه إلى معالي السيد مصطفى نياس، رئيس الجمعية الوطنية السابق بجمهورية السنغال.

4 أكتوبر 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن بالغ الحزن والأسى لوفاة العشرات وجرح المئات من الأندونيسيين جراء التدافع الذي شهده ملعب لكرة القدم في اليوم الأول من أكتوبر 2022 في محافظة جاوة الشرقية بجمهورية أندونيسيا. جاء ذلك في رسالة بعث بها معالي الأمين العام لمعالي السيدة بوان ،مهاراني، رئيسة مجلس النواب الأندونيسي.
21 نوفمبر 2022	بعث معالي الأمين العام للاتحاد رسالة تعزية إلى معالي السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب بجمهورية أندونيسيا بمناسبة الزلزال الذي ضرب محافظة جاوة الغربية وأسفر عن خسائر في الأرواح وأضرار مادية. وقدم معاليه تعازيه القلبية والمواساة المخلصة للشعب الأندونيسي الشقيق بسبب هذه الكارثة المؤلمة ودعا الله العلي القدير أن يشمل الموتى بواسع رحمته وأن يعجل بشفاء الجرحى وأن يحفظ أندونيسيا وسائر بلاد المسلمين من كل مكروه.
15 ديسمبر 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن شعور عميق بالحزن والأسى لتلقيه نبأ وفاة المناضل سليم الزعنون (أبو الأديب) الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان أحد مؤسسي الاتحاد. وفي رسالته إلى معالي الأستاذ روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بدولة فلسطين توجه الأمين العام بأحر التعازي إلى السيد فتوح ومن خلاله إلى أسرة الفقيد والشعب الفلسطيني الشقيق.

10 – لقاءات معالي الأمين العام للاتحاد:

10–1 الأمين العام للاتحاد يلتقى برئيس البرلمان الغامبي

أجرى معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم الإثنين 20 يونيو 2022 في مقر البرلمان الغامبي ببانجول مباحثات مع معالي السيد فاباكري تومينغ جاتا رئيس البرلمان الغامبي. وخلال اللقاء تمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعبّر رئيس البرلمان الغامبي عن الاستعداد لتطوير علاقات التعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في كافة المجالات، لما فيه مصلحة المؤسستين وتحدث معالي الأمين العام مع رئيس البرلمان الغامبي عن نشاطات الاتحاد خاصة بعد جائحة كوفيد التي عطلت كل الأنشطة في العالم. وأكد له الاستعداد للتعاون الوثيق في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد لما يخدم الأمة الإسلامية.

10–2 الأمين العام في زيارة لبرلمان كوت ديفوار

قام معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم الثلاثاء 28 يونيو 2022م بزيارة لدولة كوت دفوار لبحث علاقات الاتحاد مع البرلمان الإيفواري. وقد اجتمع معالي الأمين العام يوم الأربعاء 29 يونيو 2022، بمقر البرلمان، مع وفد ضم السيد فرغبو غت بازيل مسمياً النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية الإيفوارية. ناقش معالي الأمين العام مع وفد الجمعية الوطنية الإيفوارية إمكانية

استضافة جمعيتهم لمؤتمر الاتحاد الـ18 المقرر أن تستضيفه إحدى دول المجموعة الأفريقية ووافقت الجمعية الوطنية في كوتدفوار، بكل سرور، على استضافة هذا المؤتمر، على أن تتم مناقشة التفاصيل بعد الإعلان الرسمي خلال مؤتمر الاتحاد المقرر انعقاده بالجزائر.

10 –3 الأمين العام يهنئ قطر على استضافة كأس العالم

اجتمع معالي الأمين العام للاتحاد مع الدكتورة حمدة بنت حسن بن عبد الرحمن السليطي نائب رئيس مجلس الشورى بدولة قطر، وذلك على هامش المؤتمر الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في كيغالي – روندا في الفترة ما بين 11 و 17 أكتوبر 2022 واستعرض معالي الأمين العام مع معالي نائب الرئيس علاقات الاتحاد والمجلس. وبهذه المناسبة هنأ معالي الأمين العام دولة قطر على استضافتها، في الفترة ما بين 20 نوفمبر و 18 دجمبر 2022، للنسخة الثانية والعشرين من بطولة كأس العالم. وهذه هي المرة الأولى التي تقام فيها بطولة كرة القدم الأضخم في العالم بدولة عربية وإسلامية.

10 – 4 الأمين العام يلتقي في دبي برئيس المجلس الوطني الإماراتي

التقى معالي الأمين العام للاتحاد يوم 20 أكتوبر 2022 في دبي بمعالي السيد صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بحثا علاقات الاتحاد بالمجلس الوطني الإماراتي الذى هو عضو نشط في الاتحاد منذ تأسيسه وتقدم معالي الأمين العام بالشكر الجزيل لمعالي رئيس المجلس على الدعوة الكريمة وعلى ما لاقى هو والوفد المرافق له من كرم ضيافة وحسن استقبال وتقدم بالشكر الجزيل كذلك لدولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها الدائم للاتحاد وتمنى أن تبقى العلاقات بين الاتحاد والمجلس الوطني الاتحادي قوية لما فيه مصلحة الأمة. وكان معالي السيد صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي قد رحب في مستهل اللقاء، بمعالي الأمين العام مؤكداً على أهمية تعزيز العلاقات بين المجلس الوطنى الاتحادي الإماراتي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمساهمة في تطوير العمل البرلماني على مستوى البرلمانات الأعضاء.

10 – 5 الأمين العام يلتقي برئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

التقى معالي السيد محمد قريشي نياس أمين عام اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمعالي الدكتور محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني يوم فاتح نوفمبر 2022 في مقر البرلمان وخلال اللقاء تمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعبّر رئيس البرلمان الإيراني عن الاستعداد لتطوير علاقات التعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في كافة المجالات، لما فيه مصلحة المؤسستين. وأكد معالي الدكتور قاليباف خلال هذا الاجتماع عن استعداد مجلس الشورى الإسلامي الإيراني لتقديم كافة المساعدات اللازمة لإرتقاء أداء عمل الاتحاد ولتعزيز التعاون البرلماني بين الدول الاسلامية.

11 – الشؤون التنظيمية:

11– 1 الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية

بدعوة كريمة من البرلمان الجزائري، عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد اجتماعها السابع والأربعين بمدينة الجزائر بتاريخ 13 مارس 2022م، وقد شارك في الاجتماع ممثلو المجالس الأعضاء في اللجنة التنفيذية. وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والأربعين المقترحات التالية:

– **تحديد موعد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:** وافقت اللجنة التنفيذية للاتحاد بالإجماع على استضافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاجتماع الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد بعد أن تعذّر استضافتها في تونس، على أن يتم تحديد موعدها بالتنسيق بين الأمانة العامة للاتحاد والبرلمان الجزائري.

– **النظر في موضوع أعضاء اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية:** بعد مناقشات مستفيضة أكد أعضاء المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية بحق المجموعات الجغرافية في ترشيح أعضائها لعضوية كل اللجان، وضرورة إدراج البرلمان السوري ضمن أعضاء المجموعة العربية في اللجنة السياسية، وبناءً على ذلك تقرر سحب هذه النقطة من جدول الأعمال وسجل الوفد التركي تحفظه على القرار.

– **النظر في مشروع لائحة إجراءات لجنة الأقليات المسلمة المتفرعة من اللجنة السياسية للاتحاد.**

خلال اجتماع اللجنة التنفيذية الـ 47 تم الاطلاع على مشروع لائحة لجنة الأقليات المسلمة وتم اتفاق على ما يلي:

- اعتماد لائحة لجنة الأقليات المسلمة على أن تعمم على كل أعضاء الاتحاد لأخذ مقترحاتهم.
- تفويض لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لبحث حيثيات لجنة الأقليات مع الأخذ بمقترحات مجالس الدول الأعضاء وذلك طبقاً للنقطة الـ 14 من إعلان اسطنبول.
- على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد إرسال مقترحاتهم إلى الأمانة العامة 15 يوماً قبل اجتماع اللجنة السياسية بمشاركة ممثلي الترويكا.

اعتمد هذا الاجتماع مشاريع جداول الأعمال للجان المتخصصة الدائمة وللأجهزة المتفرعة، وكذلك مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

واعتمد الاجتماع كذلك إعلان الجزائر وتقرير الاجتماع الـ 47 للجنة التنفيذية.

11– 2 توقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد والجزائر

قام معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بزيارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 13 إلى 16 إبريل 2022، صحبة وفد من الاتحاد. جاء ذلك في إطار الترتيبات التحضيرية لمؤتمر الاتحاد. وقد استقبل معالي الأستاذ صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة صباح يوم الخميس 14 أبريل 2022 بمكتبه في مقر مجلس الأمة، معالي السيد محمد قريشي نياس والوفد المرافق له، وتم بعد الاجتماع التوقيع على مذكرة التفاهم حيث وقعها من جانب الاتحاد معالي الأمين العام ومن الجانب الجزائري كل من سعادة الأمين العام لمجلس الأمة وسعادة الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني الجزائري. وقد التقى بعد ذلك، معالي السيد

محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد مع معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

11 – 3 الاجتماع الاستثنائي اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

اجتمعت يوم الخميس 26 مايو 2022م بأنقرة – تركيا اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية باتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في الاجتماع الاستثنائي الأول لها. وبعد أن انتخبت تركيا مقرراً لها، انتخبت من بين أعضائها، أعضاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، على أساس عضوين من كل مجموعة جغرافية وذلك على النحو التالي:

– المجموعة الإفريقية: النيجر وأوغندا

– المجموعة العربية: الكويت وفلسطين

– المجموعة الآسيوية: إيران وأندونيسيا

هذا إضافة إلى أعضاء الرئاسة الثلاثية (الترويكا): الجزائر، بوركينافاسو، تركيا

اعتمد الاجتماع مشروع لائحة إجراءات لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه، وشمل، علاوة على الديباجة (8) قواعد، تحدد القاعدة الثالثة منها أهداف اللجنة التي نذكر منها:

تحليل الوضع الراهن للمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ومنع الانتهاكات المحتملة من خلال الحوار القائم على التفاهم المتبادل، والعمل على وقف الانتهاكات الجارية، وتعزيز التعايش السلمي المستدام في البلدان ذات العلاقة، واحترام حقوق الإنسان للمجتمعات والأقليات المسلمة.

ومن أهداف اللجنة كذلك دراسة الادعاءات والشكاوي حول انتهاكات حقوق الإنسان للمجتمعات والأقليات المسلمة. ويجوز للجنة أن تستشير خبراء وأكاديميين بارزين وتعقد جلسات استماع، وأن تنظم بعثات لتقصي الحقائق ويمكنها أن تنظم ملتقيات واجتماعات، وأن تعد مواد مطبوعة بواسطة الوسائط الإعلامية المتعددة بغية رفع مستوى الوعي بقضية حقوق الإنسان.

11– 4 الاجتماع الأول للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة

عقدت لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة المتفرعة عن اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية باتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أول اجتماع لها يوم الجمعة 27 مايو 2022 بمدينة أنقرة – العاصمة التركية. جرى خلال هذا الاجتماع تبادل واسع للآراء حول مستقبل عمل هذه اللجنة التى قرر المؤتمر الـ 16 للاتحاد، المنعقد في اسطنبول يوم 10 ديسمبر 2022، تشكيلها. وأجمع المتدخلون على التأكيد على أهمية إنشاء هذه اللجنة لتكون أداة للاتحاد من أجل المساهمة في حماية حقوق هذه الأقليات ومديد العون لها انطلاقاً من واجب الأخوة الإسلامية. وعبّروا عن قلقهم العميق لما يتعرض له المسلمون، خاصة في الدول الأوروبية من حوادث الكراهية والاسلاموفوبيا. ودعوا الدول غير الإسلامية إلى وضع حد للتمييز وتعديل تشريعاتها تبعاً لذلك. وأكد معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد على أن حقوق الشعب الفلسطيني هي حقوق الأمة الإسلامية كلها، وأن القضية الفلسطينية في أولويات عمل الاتحاد.

12. الإعلام:

تغذي الأمانة العامة للاتحاد موقعاً إلكترونياً نشطا وتصدر مجلة فصلية:

1.12 الموقع الإلكتروني:

نشر موقع الاتحاد في الفترة ما بين المؤتمر السادس عشر في اسطنبول في ديسمبر 2021 والمؤتمر السابع عشر في الجزائر في يناير 2023، مواد حول المواضيع التالية وذلك بلغات الاتحاد الثلاث:

- البيانات الصادرة عن رئيس الاتحاد معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير.
- بيانات معالي الأمين العام بخصوص مختلف التطورات التي حدثت في الدول الأعضاء في الاتحاد.
- البيانات الواردة من أعضاء المجالس النيابية في الاتحاد.
- رسائل تهنئة من الأمين العام لرؤساء البرلمانات الأعضاء.
- رسائل العزاء والمواساة من الأمين العام لرؤساء البرلمانات الأعضاء.
- أخبار عن نشاطات معالي الأمين العام المتعلقة بمشاركته في المحافل الدولية والإقليمية بلغات الاتحاد الثلاث.
- أخبار لقاءات معالي الأمين العام للاتحاد مع عدد من رؤساء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد.
- تقارير عن اجتماعات الاتحاد المنعقدة بين المؤتمرين السادس عشر والسابع عشر بثلاث لغات.
- نشر الموقع مجموعة من الصور الخاصة باجتماعات وزيارات الأمين العام وذلك في قسم المعرض بالموقع.
- يتوفر حالياً في الصفحة الأولى من الموقع العدد الخاص بمجموعة الصور التي صدرت بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد.
- كما أنشأ الموقع قسماً جديداً بعنوان "الوثائق" بثلاث لغات ونشر فيه عدداً من وثائق الاتحاد.
- من أجل إبراز أنشطة لجان الاتحاد المختلفة، أطلق الموقع أيضاً قسماً منفصلاً بعنوان "اللجان المتخصصة الدائمة"، ويتم نشر أنشطة اللجان في هذا القسم.
- كما تم خلال كأس العالم الذي استضافته قطر في أواخر عام 2022 استحداث قسم جديد بالموقع يتضمن بعض أنشطة هذه التظاهرة التي جرت لأول مرة في بلد من بلدان الاتحاد وشاركت فيها عدد من فرق الدول الأعضاء في الاتحاد وحققوا نجاحاً متميزاً.

2.12 مجلة الاتحاد

أصدر الاتحاد العدد رقم 28 من مجلة الاتحاد لشتاء 2023. تتضمن هذا العدد مقابلة مع رئيسي الغرفتين في البرلمان الجزائري – معالي السيد إبراهيم بوغالي ومعالي السيد صالح قوجيل؛ وتقريراً عن الاجتماعات التي عقدها الاتحاد بين المؤتمرين السادس عشر والسابع عشر؛ أخبار البرلمانات الأعضاء بالاتحاد؛ نشاطات الأمين العام؛ وخبر عن زيارة وفد من الاتحاد إلى مخيمات الروهينغيا للاجئين ولقاء الوفد بالسلطات البنغلاديشية، بالإضافة إلى مقال حول التنمية المستدامة بقلم سعادة السيد حمودة يزيد (عضو البرلمان الجزائري).

تقرير الأمين العام

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة

الجزائر – بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

7–8 رجب 1444هـ

29–30 يناير 2023م

تمهيد

يغطي هذا التقرير الفترة الواقعة بين تاريخ عقد الدورة الثالثة والعشرين للجنة العامة المنعقدة في مدينة اسطنبول في يوم الخميس 9 ديسمبر 2021 الموافق 5 جماد الأولى 1443هـ، وبين تاريخ انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة المنعقدة في مدينة الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 30 يناير 2023م الموافق 8 رجب 1444هـ.

1 – قامت الأمانة العامة بإرسال الوثائق التالية لجميع المجالس الأعضاء الموقرة بواسطة البريد الالكتروني:

1. إعلان اسطنبول الصادر عن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.
2. التقرير الختامي للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.
3. التقرير الختامي للدورة ثلاثة والعشرين للجنة العامة.
4. التقرير الختامي للاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد.
5. تقرير الاجتماع العاشر للجنة فلسطين الدائمة.
6. قائمة بأسماء أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجان الدائمة المتخصصة الأربع.
7. قائمة بأسماء المشاركين.

الشؤون التنظيمية

3 – في تقرير الأمين العام الذي سيقدم للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد التي ستعقد في مدينة الجزائر بتاريخ 29 –30 يناير 2023م تم رصد جميع أنشطة الاتحاد وقد تضمنت المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية – البيانات الصادرة عن الأمانة العامة – البيانات الصادرة عن المجالس الأعضاء الموقرة والمعممة بطلب منها – الشؤون التنظيمية ومتابعة وتنفيذ قرارات الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

تسمية أعضاء اللجنة العامة الجدد

4 – سيقوم مؤتمر الاتحاد في دورته السادسة عشرة باعتماد أعضاء جدد للجنة العامة لدورتها القادمة وذلك بناء على الترشيحات المقدمة إليه من المجالس الأعضاء الموقرة.

5 – الشئون المالية:

5-1 اعتماد تقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات عامي 2021 و2022م (مرفق مع الوثائق).

5-2 اعتماد موازنة العام المالي 2023، بنفس المبالغ المعتمدة في الأعوام السابقة دون أي تغيير يذكر أن مساهمات المجالس الأعضاء كما هي منذ عام 2009.

تحديث مشروع جدول أعمال المؤتمر:

6- تتشرف الأمانة العامة بأن ترفق طيه مشروع جدول أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد بعد إدراج جميع التعديلات التي اقترحها الاجتماع السابع والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد (اسطنبول في 9 ديسمبر 2021) اللجنة العامة مدعوة لدراسة وتحديث جدول الأعمال تمهيداً لتقديمه للمؤتمر 17 للاتحاد.

تقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات العام المالى 2021

- إلى معالي الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- إلى اللجنة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ستعقد دورتها الرابعة والعشرين بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في 2022/9/14.
- من لجنة الرقابة المالية

بناءً على المادة 16 من النظام المالي للأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، قامت لجنة الرقابة المالية بمراجعة حسابات العام المالي 2021 ، في مقر الأمانة العامة في الفترة من 6 أبريل إلى 8 أبريل 2022 حيث:-

1. اطلعت اللجنة على الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بعد أن تمت مراجعتها من قبل مكتب المراجع الخارجي.
2. استعرضت لجنة الرقابة المالية ميزانية عام 2021 من الإيرادات والمصروفات الموزعة على أبواب الميزانية الأربعة ، وفحصت المستندات الداعمة لها، فضلاً عن كشوف الحسابات المصرفية حتى تاريخ 2021/12/31.

وينبغي التذكير بأن لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسابات بنكية لدى كل من بنك الكويت الوطني وبنك باسارجاد في إيران وبنك وقف في اسطنبول ، كما ورد تفصيلاً في التقرير المقدم من رئيس الحسابات.

وخلصت اللجنة من النهج الذى اتبعته إلى النتائج التالية:-

1. **المراجعة الخارجية:-** قام مكتب المراجعين بمراجعة حسابات العام المالي 2021 وفقاً للضوابط والمعايير الدولية للمراجعة من جهة، وطبقاً للنظام المالي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى ، وعليه تعتمد لجنة الرقابة المالية تقرير مكتب المحاسب القانوني.

2. **بخصوص الإجراءات المالية وإجراءات الضبط الداخلية داخل الأمانة العامة :-**
   - أن جميع المصروفات تجرى وفقاً للوائح المالية المعتمدة للاتحاد، ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.
   - يجرى تسجيل جميع الإيرادات والمصروفات بانتظام وهي مدعمة بالمستندات والفواتير المؤيدة لها.
   - لاحظت اللجنة خسارة في أسعار الصرف نتيجة تدني سعر صرف اليورو في الفترة من 2021/1/1 (يورو يعادل 1.22 دولار) إلى 2021/12/31 (اليورو يعادل 1.13دولار أمريكي).
   - لاحظت اللجنة أيضاً إنخفاضاً ملحوظاً في جملة النفقات السنوية والتي اعتمدتها اللجنة العامة في دورتها الثانية و العشرين المنعقدة في بوركينا فاسو في 29 يناير 2020 . والتي كانت آخر ميزانية معتمدة قبل جائحة كورونا.
   - كما تسجل لجنة الرقابة المالية رضائها عن عملية مسك المستندات والملفات المالية التي يقوم بها قسم الحسابات.

3. **الأصول الثابتة، وتشمل :-**

1. مبنى الاتحاد وتعود ملكيته لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني ويستضيف الأمانة العامة للاتحاد.
2. الأثاثات والمعدات ومستلزمات المكاتب وبعضها مهداه من مجلس الشورى الإسلامي الإيراني والبعض الآخر من مشتريات الأمانة العامة، ويجرى تسجيل نسبة الإستهلاك الخاصة بكل فئة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

4. **المساهمات الإلزامية:-**

- فيما يخص مساهمات عام 2021 تبين أن 28 مجلساً لم يسدد أية مبالغ مساهمات تخص عام 2021 (ص13). وأبدت بعض المجالس الأعضاء أعذارها بأن السبب يعود لصعوبة التحويل نظراً للسياسات الداخلية لبعض البنوك الوسيطة.
- بعد فحص اللجنة للمساهمات المستلمة تبين لها أن المبلغ المستلم من المساهمات عن العام المالي 2021 هو 1,522,607 دولار أمريكي، بما يعادل 68.20% من المساهمات المقدرة (2,233,000 دولار أمريكي) ، وأن المتأخرات المستحقة التي لم تسدد عن عام 2021 هي 710,393 دولار أمريكي، وهو مايعادل 31.80 % من المساهمات المقدرة.
- بلغت إجمالي المتأخرات المتراكمة منذ أن اعتمد مجلس الاتحاد المساهمات السنوية في دورته الثانية بالقاهرة عام 2000 حتى 2021/12/31 مبلغ 5,913,933 دولار أمريكي ، وهذا المبلغ يساوي تقريبا264.80_% من المساهمات السنوية لعام كامل.
- أخذت اللجنة علماً بجهود الأمين العام الرامية إلى تحصيل المتأخرات ودعت إلى مواصلة الاتصالات مع المجالس الأعضاء لحثهم على بذل مساعيها الحميدة للسداد بغية تسوية المبالغ المتأخرة المدرجة في القوائم المالية منذ سنوات.
- أثنت اللجنة على الجهود الحثيثة التي بذلتها المجالس الأعضاء المنتظمة في سداد مساهماتها. (ص9)

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن لجنة الرقابة المالية أنجزت هذا العمل بالتعاون المخلص والتام من جانب الامانة العامة.

كما توصي لجنة الرقابة المالية برفع التقرير وكذلك تقرير المراجع المحلي الخارجي مع الحسابات الختامية ، إلى اللجنة العامة للاتحاد في دورتها الرابعة والعشرين المزمع عقدها في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية يوم 14 سبتمبر 2022.

بروفيسور / أورهان آتالاي

السيد/ ممتاز جيونير

تقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات العام المالي 2022

- إلى معالي الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- إلى اللجنة العامة للاتحاد التي ستعقد دورتها الرابعة والعشرين بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في 2023/1/28م.
- من لجنة الرقابة المالية :

بناءً على المادة 16 من النظام المالي للأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، قامت لجنة الرقابة المالية بمراجعة حسابات العام المالي 2022 ، في مقر الأمانة العامة في الفترة من 4 يناير إلى 6 يناير 2023 حيث:-

1. اطلعت اللجنة على الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وراجعت بند الإيرادات، المتمثل في المساهمات المستلمة من المجالس الأعضاء في الاتحاد وتبين لها أن عدد المجالس التي سددت مساهماتها 21 مجلس من جملة 52 مجلس مساهم. (التفاصيل مرفقة).
2. بلغت جملة المساهمات التي لم تسدد عن عام 2022، مبلغ (757,333) دولار، وبلغت جملة المتأخرات المتراكمة منذ عام 2000 حتى 2022 مبلغ 6,654,266 دولار أمريكي.
3. استعرضت اللجنة كشوف الحسابات المصرفية خلال العام لكل من بنك الكويت الوطني، و Vakif Bank في اسطنبول، وبنك باسارجاد في طهران، ووجدت مطابقة لحسابات الأمانة العامة ويتم تسجيل عملية التحويلات البنكية بانتظام .
4. قامت الأمانة العامة للاتحاد، وبدعم من المجلس الوطني الإماراتي بفتح حسابات مصرفية بالدرهم الإماراتي واليورو في بنك دبي الإسلامي بمدينة دبي بغية تسهيل عملية تحويل المساهمات وتذليل الصعوبات التي تواجهها بعض المجالس .
5. أخذت اللجنة علماً بجهود الأمين العام الرامية إلى حث المجالس الأعضاء على تسوية المتأخرات ودعت إلى مواصلة الاتصالات معهم .
6. أثنت اللجنة على الجهود الحثيثة التي بذلتها المجالس الأعضاء المنتظمة في سداد مساهماتها.
7. فحصت اللجنة المصروفات الموزعة على أبواب الميزانية الأربعة (الباب الأول استحقاقات الموظفين، الباب الثاني النفقات الجارية، الباب الثالث شراء وتجديد الأصول والباب الرابع برامج الأنشطة والمشاركة في المحافل الدولية، وقامت بفحص بعضاً من مستندات الصرف بالإضافة إلى المستندات الداعمة لها.

- تمت عملية المراجعة وفقاً للضوابط والمعايير المحاسبية الدولية .
- جميع المصروفات تجرى وفقاً للوائح المالية المعتمدة للاتحاد، ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.
- جميع أبواب الصرف لم تتجاوز الموازنة المعتمدة من قبل اللجنة العامة في دورتها 23 التي عقدت في اسطنبول في شهر ديسمبر 2021م.
- لاحظت اللجنة خسارة في أسعار الصرف قدرت ب 208,310.50 دولار أمريكي، نتيجة تدني سعر صرف اليورو من 1.13 لكل دولار في 1 يناير 2022 إلى 1.05 دولار في 2022/12/31.
- كما تسجل لجنة الرقابة المالية رضائها عن عملية مسك المستندات والملفات المالية التي يقوم بها قسم الحسابات ،

- **الأصول الثابتة، وتشمل :-**

1. مبنى الاتحاد وتعود ملكيته لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني ويستضيف الأمانة العامة للاتحاد.
2. الأثاثات والمعدات ومستلزمات المكاتب وبعضها مهداه من مجلس الشورى الإسلامي الإيراني والبعض الآخر من مشتريات الأمانة العامة، ويجرى تسجيل نسبة الإستهلاك الخاصة بكل فئة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن لجنة الرقابة المالية أنجزت هذا العمل بالتعاون المخلص والتام من جانب الامانة العامة.

كما تتشرف الأمانة العامة بأن ترفق مع هذا التقرير ملخص للبيانات المالية خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022 ، إلى اللجنة العامة للاتحاد في دورتها الرابعة والعشرين المزمع عقدها في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية يوم 28 يناير 2023م.

بروفيسور / أورهان آتالاي

عضو البرلمان التركي ورئيس الوفد للاتحاد

السيد/ مصطفى فاتح بايدار

نائب رئيس الوفد

مكتب المراجعون والمحاسبون القانونيون:-

AGN AZMOUDEKARAN
Certified Public Accountants

موازنة عام 2023

م)2023(كشف مساهمات المجالس الأعضاء فى ميزانية الاتحاد للعام المالي

(المبالغ كما هي منذ عام 2009)

م	المجلس	دولار أمريكي	م	المجلس	دولار أمريكي
1	أفغانستان	11,000	27	لبنان	33,000
2	ألبانيا	11,000	28	ليبيا	132,000
3	الجزائر	77,000	29	ماليزيا	110,000
4	أذربيجان	22,000	30	مالديف	11,000
5	البحرين	22,000	31	مالي	11,000
6	بنجلاديش	33,000	32	موريتانيا	11,000
7	بنين	11,000	33	المغرب	44,000
8	بوركينا فاسو	11,000	34	موزمبيق	11,000
9	كاميرون	22,000	35	النيجر	11,000
10	تشاد	11,000	36	نيجيريا*	33,000
11	جزر القمر*	11,000	37	عمان	44,000
12	ساحل العاج*	22,000	38	باكستان	44,000
13	جيبوتي	11,000	39	قطر	77,000
14	مصر	44,000	40	السعودية	220,000
15	الجابون	55,000	41	السنغال	22,000
16	غامبيا	11,000	42	سيراليون*	11,000
17	غينيا	11,000	43	السودان	22,000
18	غينيا بيساو	11,000	44	سوريا	33,000
19	غوانا*	22,000	45	طاجيكستان	11,000
20	إندونيسيا	77,000	46	توجو	22,000
21	إيران	121,000	47	تونس	33,000
22	العراق	66,000	48	تركيا	110,000
23	الأردن	33,000	49	تركمنستان*	22,000
24	كزاخستان	22,000	50	أوغندا	22,000
25	الكويت	198,000	51	الإمارت	154,000
26	قرقيزستان	11,000	52	اليمن	22,000
	إجمالي مساهمات المجالس				**2,233,000**

- المبالغ الواردة بعاليه كانت تعادل 10% من مساهمات حكومات المجالس الأعضاء في ميزانية منظمة التعاون الإسلامي في عام 2009، الآن تعادل مايقارب 4%.
- تسدد المساهمات بالدولار الأمريكي أو مايعادلها باليورو أوالدرهم الإماراتي.
- يحصل سنويا نسبة من 60% إلى 65% كحد أقصى من المساهمات الواردة بعاليه، (المستلم فعلي خلال عام 2022 (1,474,540) .
- 18 مجلس يساهم بمبلغ 11 الف دولار سنوياً وأغلبهم لا يسدد.
- **كل من نيجيريا – سيراليون – تركمنستان – ساحل العاج – جوانا ، لم تسدد أية مبالغ منذ انضمامها للاتحاد، وجزر القمر سددت فقط 940 دولار .**

الميزانية المقترحة لعام 2023

مقارنةً بعام 2022 والتي تم اعتمادها من قبل اللجنة العامة في دورتها 23 في اسطنبول في 9 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

البيان	المعتمد لعام 2022	التقديري لعام 2023
الرواتب الأساسية والعلاوات	700,000	700,000
إيجارات سكن الموظفين	165,000	165,000
بدل انتقالات	50,000	50,000
بدل عائلة	30,000	30,000
إجمالي الباب الأول	**945,000**	**945,000**
كهرباء ومياه وغاز	10,000	10,000
تليفون وفاكس وانترنت	15,000	15,000
مصروفات صيانة المبنى والمعدات والأجهزة	25,000	25,000
تذاكر سفر للأجازات كل عامين مع انتقالات داخلية	20,000	20,000
ادوات مكتبية وطباعة	7,000	7,000
صحف ومجلات	1,000	1,000
مصروفات ضيافة ونظافة	14,000	14,000
مصروفات تعليم لأبناء الموظفين – طبقاً للائحة المالية	25,000	25,000
ايجار مسكن الأمين العام	100,000	100,000
مصروفات علاج بنسبة 90%	20,000	20,000
مصروفات بنكية وعلاقات عامة	8,000	8,000
إجمالي الباب الثاني	**245,000**	**245,000**
مستلزمات ومعدات المكاتب	6,000	6,000
مستلزمات مسكن الأمين العام	2,000	2,000
كمبيوتر وانترنت	2,000	2,000
إجمالي الباب الثالث	**10,000**	**10,000**
تذاكر سفر للوفود المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية	90,000	90,000
بدلات سفر وإقامة أثناء المهمات الرسمية	85,000	85,000
إدارة الإعلام وإصدار النشرة الدورية للمجالس	15,000	15,000
مصروفات ترجمة فورية وتحريرية	80,000	80,000
مصروفات إدارة المؤتمرات والوثائق	90,000	90,000
إكراميات وانتقالات ومصروفات متنوعة أثناء المهمات الرسمية	10,000	10,000
مصروفات بريد سريع لإرسال وثائق الاجتماعات والمؤتمر	5,000	5,000
أتعاب مكتب المراجعة الخارجية لفحص وتدقيق الحسابات	10,000	10,000
إجمالي الباب الرابع	**385,000**	**385,000**
المرحل لمخصص نهاية الخدمة – طبقاً للائحة المالية	**100,000**	**100,000**
إجمالي	**1,685,000**	**1,685,000**

- إجمالي الفعلي لعام 2022 (1,740,361) شامل خسارة أسعار الصرف لأرصدة الاتحاد الناتجة عن هبوط سعر صرف اليورو خلال عام 2022 بمبلغ 208,310. حيث هبط سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.13 في اول يناير إلى 1.05 في 31 ديسمبر.
- الأرقام الواردة بعاليه ثابتة منذ عدة سنوات وهي مقدرة حسب الفعلي.

243

تقرير الأمين العام

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

اللجنة التنفيذية للاتحاد السابع والأربعين الاجتماع

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

10 – 11 شعبان 1443هـ

13 – 14 مارس 2022

تمهيد:

1. يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية بين تاريخ الاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مدينة اسطنبول التركية يوم 9 ديسمبر 2021 (الموافق 5 جمادي الأولى 1443.)، وبين الموعد الراهن لعقد الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد بمدينة الجزائر العاصمة في 13-14 مارس 2022.

2. بادرت الأمانة العامة إلى موافاة جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بواسطة البريد الإلكتروني بإعلان اسطنبول وبالتقارير الصادرة عن الإجتماعات التالية التي عقدت في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية:

إعلان اسطنبول الصادر عن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

التقرير الختامي للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

التقرير الختامي للدورة الثالثة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

الميزانية المعتمدة للاتحاد للعام المالي 2022.

التقرير الختامي للاجتماع الأول عبر الويب للجنة التنفيذية للاتحاد حول جائحة كوفيد 19 (الاجتماع الرابع والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد).

التقرير الختامي للاجتماع الثاني عبر الويب للجنة التنفيذية للاتحاد (الاجتماع الخامس والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد).

التقرير الختامي للاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد.

الوثائق الختامية للاجتماع الطارئ للجنة فلسطين الدائمة.

قائمة بأسماء الأعضاء المنتخبين للجنة التنفيذية واللجان الدائمة المتخصصة للاتحاد.

قائمة المشاركين.

3. يشمل التقرير الحالي أوجه النشاط التي قام بها الاتحاد خلال هذه الفترة، بما في ذلك المشاركة في المحافل الدولية وإصدار البيانات، ورسائل التهنئة والتعزية لرؤساء المجالس في الاتحاد.

4. المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية:

تلبية لدعوات كريمة قام معالي الأمين العام للاتحاد بالمشاركة في الفعالية التالية بصفة "مراقب":

17-18فبراير 2022	شارك معالي السيد محمد قريشي نياس أمين عام –الاتحاد بصفة مراقب – في أعمال الدورة الثانية والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

5. البيانات الصادرة عن رئاسة الاتحاد:

24 يناير 2022	بيان صادر عن معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد حول سياسات التهجير الإسرائيلية أكد فيه أن السياسات وعمليات الإخلاء والتهجير التى يتعرض لها إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في حي الشيخ جراح منذ رمضان المنصرم، والتي شهدناها في أراض أخرى تحتلها إسرائيل، تتعارض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي. وأضاف معاليه إننا ندين الإخلاء القسري لعائلة الصالحية، التي تكافح من أجل البقاء في منزلها، في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وبصفتي الرئيس الدوري لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نؤكد دعمنا الكامل للنضال المشرف للشعب الفلسطيني ونحث المجتمع الدولي على التخلي عن موقف اللامبالاة، ونذكر أن الاعتداءات على الوضع الديمغرافي والقانوني للقدس هي أكبر عقبة أمام البحث عن حل وسلام دائمين.

6. البيانات الصادرة عن الامانة العامة:

3 يناير 2022	أعرب الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن قلقه إزاء الاحداث التي تجري في جمهورية كازاخستان وهي عضو نشط ومهم في الاتحاد. كما أعرب عن أسفه لهذا الوضع الذي يسود في كازاخستان ودعا معاليه جميع الأطراف والشعب الكازاخي إلى التزام الهدوء وضبط النفس. وإذ يعلن عن تأييده لوحدة أراضي كازاخستان واستقلالها وأمنها وسلامتها، يندّد معاليه بأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لكازاخستان – ويأمل أنه بالحكمة وبعد النظر تستطيع الحكومة وشعب كازاخستان من تجاوز المشكلة الراهنة. ويعرب معاليه عن أمنياته بالسلم والازدهار للحكومة وللشعب الكازاخي.
12 يناير 2022	أعرب معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن إدانته الشديدة للهجوم الغادر الذى تعرض له السكان المسالمون في قرى بمقاطعتي آنكا وبيكيوم بنيجيريا الاتحادية على أيدي مجموعة من المسلحين المجرمين، وذلك يومي 5 و6 يناير 2022م. وتقدم معالي الأمين العام بأصدق التعازي للبرلمان والحكومة والشعب في نيجيريا الاتحادية وأعرب عن مواساته لأسر الضحايا، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجل بشفاء الجرحى.

6 مارس 2022	أعرب معالي الأمين العام للاتحاد عن إدانته الشديدة للتفجير الانتحاري الذي وقع في أحد مساجد مدينة بيشاور بشمالي غربي باكستان يوم 4 مارس 2022 قبل صلاة الجمعة بدقائق وأدى إلى وفاة عشرات المصلين وسقوط عشرات الجرحى. وتقدم الأمين العام بأصدق التعازي وخالص المواساة للبرلمان والحكومة والشعب في باكستان، وتوجه إلى الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويعجّل بشفاء الجرحى، وأن يمنّ على جمهورية باكستان بأن تبقي واحة أمن و استقرار.
6 مارس 2022	أدان الأمين العام للاتحاد الهجوم الإرهابي الذي تعرّض له معسكر "موندورو" في وسط دولة مالي، يوم الجمعة 4 مارس 2022م وأسفر عن مقتل العشرات من الجنود وسقوط العديد من الجرحى. ويذكر الأمين العام بقرارات مؤتمر الاتحاد بوقوفه إلى جانب مالي في مواجهة الإرهاب، وأعرب عن أصدق التعازي وأخلص المواساة لمجلس ودولة وشعب مالي. ويرجو من الله العلي القدير أن يرحم الموتى ويعجل بشفاء الجرحي وأن يعيد الاستقرار والسلام إلى دولة مالي وجيرانها في دول الساحل.

7. البيانات الصادرة عن المجالس الأعضاء:

26 ديسمبر 2021	طالب المجلس الوطني الفلسطيني، الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم بممارسة الضغوط على حكومات بلدانهم لاتخاذ ما يتوجب من تدابير عاجلة لوقف جرائم وعدوان دولة الاحتلال ومنظمات الإرهاب الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك وضع لوائح تمنع المستوطنين الإرهابيين من الدخول إلى بلدان تلك البرلمانات وملاحقتهم على جرائمهم. وقال المجلس الوطني، في رسائل وجهها، رئيسه سليم الزعنون، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ولرؤساء البرلمانات في قارات العالم، إن عُنف وإرهاب المستوطنين هو جزء من سياسة حكومية لدولة الاحتلال تسمح به وتُتيح تنفيذه، وتشارك فيه، وتوفر الدعم المالي والسياسي واللوجستي والحماية لمرتكبيه.
12 يناير 2022	بيان صحفي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني طالب فيه المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية وفي مقدمتها منظمة الصليب الأحمر الدولي، التدخل للإفراج الفوري عن الأسير ناصر أبو حميد الذي دخل مرحلة حرجة نتيجة إصابته بمرض سرطان الرئة، ويحتاج إلى علاج عاجل خارج مستشفيات سجون الإحتلال الإسرائيلي، علماً أنه في حالة غيبوبة منذ ثمانية أيام بعد إصابته بالتهاب حاد في

	الرئتين نتيجة تلوث جرثومي. ودعا المجلس الوطني البرلمانات في العالم وخاصة لجان حقوق الإنسان فيها، إلى إعلاء صوتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات للضغط على حكوماتها للتدخل من أجل وقف معاناة الأسير أبو حميد وكافة الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، وضمان الإفراج عنهم، انسجاماً مع التزاماتها الواردة في اتفاقيات جنيف ذات الصلة.

8. رسائل التهنئة:

بعث معالي الأمين العام للاتحاد برسائل التهنئة والشكر الوارد ذكرها بمناسبات مختلفة:

5 يناير 2022	إلى معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد بمناسبة احتضان الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد و التنظيم الجيد لهذا المؤتمر.
10 يناير 2022	إلى معالي السيد محمد الحلبوسي، بمناسبة إعادة إنتخاب معاليه رئيساً لمجلس النواب بجمهورية العراق.
25 يناير 2022	إلى معالي السيد تالانت ماميتوف (Talant Mamytov) بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للمجلس الأعلى بجمهورية قيرغيزيا.
7 فبراير 2022	إلى معالي السيد انسا كوروما (Dansa Kourouma) بمناسبة إنتخابه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي بجمهورية غينيا.
8 فبراير 2022	إلى معالي السيد السيد يرلان زكانوفتش كوشانوف (Yerlan Zhakanovich Koshanov) بمناسبة إنتخابه رئيساً جديداً لمجلس النواب في جمهورية كازاخستان.
16 فبراير 2022	إلى معالي السيد روحي فتوح، بمناسبة إنتخابه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني.

9. رسائل التعزية و المواساة الصادرة من معالي أمين عام الاتحاد:

23 ديسمبر 2021	بعث معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد رسالة تعزية إلى معالي السيد أزهر عزيزان هارون، رئيس مجلس النواب في ماليزيا وأعرب معاليه عن بالغ الحزن لعلمه بالأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخراً وأحدثت فيضانات في ثماني ولايات ماليزية وخصوصاً ولاية سلانغور مما أدى لوفاة وجرح العديد من الأشخاص.
3 يناير 2022	وجّه معالي الأمين العام للاتحاد رسالة إلى الجمعية الوطنية في بوركينافاسو، على أثر هجوم مسلحين على قافلة تجارية يحرسها متطوعو الدفاع عن الوطن يوم 26 ديسمبر 2021، وهو ما خلف وفاة (41) مدنياً ومتطوعاً في شمالي البلاد وندد بهذه العملية

	الإرهابية، وتقدم معالي الأمين العام بأصدق التعازي للبرلمان والحكومة والشعب في بوركينا فاسو، وأكد دعمه وتضامنه مع بوركينافاسو في مكافحتها للإرهاب، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويرزق ذويهم الصبر والسلوان، ويعجل بشفاء الجرحى.
16 يناير 2022	رسالة تعزية من الأمين العام للاتحاد إلى معالي السيد محمد صادق سانجراني، رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني، بمناسبة وفاة المغفور له شقيقه الأصغر وتقدم فيها بأصدق التعازي وأخلص المواساة داعياً الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته.
17 يناير 2022	بعث معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برسالة تعزية إلى صاحب المعالي السيد مالك دياو رئيس المجلس الوطني الانتقالي في جمهورية مالي بمناسبة وفاة المغفور له إبراهيم بوبكر كيتا، الرئيس السابق لجمهورية مالي، أعرب له فيها عن أصدق التعازي وخالص المواساة، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

برقية شكر

نحن أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركون في الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة الجزائر الرائعة الجمال – يومي الأحد 13 والأثنين 14 مارس 2022م،

نتقدم إلى معالي السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بخالص شكرنا وأكيد تقديرنا على الاستضافة الكريمة لاجتماعنا وعلى ما لقيناه من عناية فائقة تمثلت في حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد للاجتماع مما كان له أعظم الأثر في نجاح أعمالنا – ونتوجه عبر معاليكم بخالص تقديرنا لأعضاء البرلمان الجزائري بغرفتيه، ولجموع الشعب الجزائري الشقيق لما لقيناه من حفاوة وكرم وحسن وفادة.

نسأل الله تعالى أن يحفظكم ويسدد على طريق الخير والحق خطاكم – أنه سميع مجيب.

أعضاء اللجنة التنفيذية

المشاركين في الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية

مدينة الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

14 مارس 2022

تقرير الأمين العام

لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

اللجنة التنفيذية للاتحاد الثامن والأربعين الاجتماع

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5 رجب 1444هـ (26 يناير 2023)

1. يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية بين تاريخ الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 10 و 11 شعبان 1443 هـ الموافق لـ 13 - 14 مارس 2022، وبين الاجتماع الحالي الثامن والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي يعقد في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم 5 رجب 1444 هـ الموافق لـ 26 يناير 2023.

2. أرسلت الأمانة العامة للاتحاد بالفعل إلى البرلمانات الأعضاء عن طريق البريد الإلكتروني تقرير الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 10 و 11 شعبان 1443هـ الموافق لـ 13- 14 مارس 2022.

3. لا يشتمل هذا التقرير على جميع أوجه النشاط التي قام بها الاتحاد والأمانة العامة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والتي تشمل المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية والبيانات الصادرة عن الأمانة العامة والرسائل المعممة بطلب من المجالس الأعضاء والأنشطة الإعلامية والشئون التنظيمية، حيث أننا أوردنا تلك الموضوعات مفصلة في تقريرنا المقدم للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد كما أن التقرير لا يتضمن تقريراً عن الشؤون المالية حيث أننا قد رصدنا ذلك في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد التي ستعقد في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم 8 رجب 1444هـ الموافق 29 يناير 2023م.

4. تتشرف الأمانة العامة للاتحاد أن ترفق طيه مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد ومشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد اللتين ستعقدان في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الفترة من 29 إلى 30 يناير 2023م. ويدرس الاجتماع الثامن والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد الذي يعقد في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 26 يناير 2023م ، مشروعي جدول أعمال الاجتماعين المذكورين أعلاه. كما يتضمن مشاريع جداول أعمال كل الاجتماعات المصاحبة للمؤتمر.

اقتراح مقدم من مجلس الأمة بدولة الكويت

التاريخ 12 جمادى الأولى 1441 هـ

الموافق 7 يناير 2020م

سعادة الأخ الفاضل / أورهان أتالاي المحترم

مقرر لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

باتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: مقترح تنظيم آلية عمل

لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية بالاتحاد

نص البند سادساً من المادة 13 من النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في شأن اللجان الدائمة المتخصصة على أنه «يجوز للجان الدائمة أن تضيف أي موضوعات تتفق عليها إلى جدول أعمالها».

فيما نصت القاعدة السادسة من لائحة إجراءات اللجان الدائمة المتخصصة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على أن تتولى الأمانة العامة للاتحاد إبلاغ أعضاء اللجان بالموضوعات المحالة إلى اللجنة التي ينتمون إليها من المؤتمر أو اللجنة العامة، حيث يقومون في بلدانهم بدراستها، وبإعداد أوراق العمل بشأنها بلغات العمل الثلاث، وذلك تمهيداً لمناقشتها مع باقي أعضاء اللجنة عند اجتماعها المشار إليه في القاعدة الثالثة، ويتولى مقرر كل لجنة تقديم تقرير ومشروع قرار حول كل موضوع إلى اللجنة العامة أو «المؤتمر».

وحيث إنه من مهام اللجان بحسب القاعدة السابعة من اللائحة إعداد التقارير ومشاريع القرارات التي ينظرها المؤتمر تمهيداً لإقرارها أو تعديلها أو إحالتها (للجنة الصياغة) وهي اللجنة المعنية بإعداد الوثائق الختامية للمؤتمر.

وحيث أن جدول أعمال الاجتماع الثامن للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية المقرر عقده ضمن أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد في العاصمة واغادوغو – جمهورية بوركينا فاسو، قد تضمن 17 بنداً تناول عدداً من الموضوعات التي تم إدراجها وبحثها وإصدار مشاريع قرارات وتوصيات بشأنها منذ ما يزيد على خمس دورات سابقة للاتحاد.

حيث باتت بنوداً شبه دائمة قلما يطرأ أي تحديث عليها، كما أدى طرح هذا الكم الهائل من الموضوعات في كل اجتماع إلى عدم استيفاء تلك الموضوعات حقها من المناقشة؛ إذ أصبحت مداخلاتنا شبه تقرير إخباري بالحالة السياسية، مما أصاب عمل اللجنة بالجمود والشلل ومخرجاتها بالتكرار والإعادة.

وعليه فإن الشعبة البرلمانية الكويتية، تقترح تعديلاً لأداء عمل اللجنة ومخرجاتها كونها عصب هذه الاجتماعات الدورية:

أ – تعهد مشاريع القرارات المتعلقة بالقدس الشريف والقضية الفلسطينية إلى لجنة فلسطين الدائمة بصفتها لجنة متخصصة في هذا الشأن، وذلك حتى تضطلع لجنة فلسطين الدائمة بمسؤولياتها وتحقق أهدافها بحسب قرار تشكيلها، وذلك كما أسلفنا حتى نتجنب تداخل الاختصاصات والتكرار والجمود في أعمال اللجان.

ب – الإبقاء على بند جامع واحد تحت مسمى «الأوضاع السياسية في العالم الإسلامي» يندرج تحته كل ما يتصل بمستجدات الأوضاع السياسية في الدول الإسلامية.

ج – ترفع جميع البنود التي سبق إقرارها وصدرت مشاريع القرارات بشأنها من جدول أعمال اللجنة، على أن يشرع أعضاء اللجنة بالتعاون مع الأمانة العامة في وضع آلية عمل جديدة، تتضمن اقتراح تحديد عدد من العناوين والموضوعات السياسية التي تتوخى تحقيق أهداف الاتحاد (موضوعين بحد أقصى)، في كل اجتماع دوري للمناقشة والدراسة وتبادل الخبرات، وذلك اعتباراً من الاجتماع المقبل للجنة، على أن تخطر الأمانة العامة أعضاء اللجنة بتلك الموضوعات ومشاريع القرارات المقترحة من الأعضاء بشكل (مختصر ومرفق بمذكرة تفسيرية) قبل الاجتماع بشهرين على الأقل، حتى يتسنى للأعضاء دراستها وإعداد أوراق العمل بشأنها تمهيداً لمناقشتها، وإثراؤها بالخبرات والتجارب تحقيقاً للاستفادة القصوى من هذه الفعاليات البرلمانية.

يرجى من سعادتكم التفضل باتخاذ كل ما يلزم بشأن إدراج الموضوع على جدول أعمال اللجنة وعرضه على أعضاء اللجنة الموقرين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

د. عوده عوده

أمين الشعبه البرلمانية الكويتية

EXC/48-2023/D.2
Original : English

SPEAKER

OF THE MILLI MAJLIS OF THE
REPUBLIC OF AZERBAIJAN

CHAIRPERSON

OF THE NON-ALIGNED MOVEMENT
PARLIAMENTARY NETWORK

№ 16/01-112-03/2023 "13" January 2023

Mr. Cheikh Mouhamed Khouraichi NIASS
Secretary General of the Parliamentary Union
of the Organisation of Islamic Cooperation

Dear Mr. Secretary General,

As you are aware, the Milli Majlis of the Republic of Azerbaijan currently presides over the Non-Aligned Movement Parliamentary Network (NAM PN). We are pleased to acknowledge that the newly established NAM Parliamentary Network is interested in establishing relations and developing cooperation with other international parliamentary organizations.

Being convinced that the mutually beneficial cooperation plays crucial role in enhancing and developing the parliamentary diplomacy, the Non-Aligned Movement Parliamentary Network is pleased to file an official request for granting the permanent observer status to the NAM PN with the Parliamentary Union of the Organisation of Islamic Cooperation (PUIC). We hereby kindly ask You to consider the possibility of submitting the application on granting the permanent observer status by the NAM PN for a decision to the forthcoming 17th Session of the PUIC to be held on 26-30 January 2023 in Algiers, People's Democratic Republic of Algeria.

In conclusion, allow me to express once more my most sincere appreciation to You for strong support to and active involvement in the work of the Non-Aligned Movement Parliamentary Network since its establishment.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Sincerely,

S. Gafarova — **Sahiba GAFAROVA**

رئيس المجلس الوطني لجمهورية أذربيجان

رئيس الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز

رقم 2023/03-2/1-01/6

السيد محمد قريشي نياس،

الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون فإن المجلس الوطني (مللي مجلس) لجمهورية أذربيجان يتولى حالياً رئاسة الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز ويسرنا أن نفيد بأن الشبكة التي أنشئت حديثاً ترغب في إقامة علاقات وتطوير روابط التعاون مع المنظمات البرلمانية الدولية الأخرى.

واقتناعاً منا بأن التعاون المفيد المتبادل يلعب دوراً حاسماً لحركة عدم الانحياز ويسرها أن تقدم طلباً رسمياً لمنحها وضع المراقب الدائم لدى اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبهذا نطلب التكرم بدراسة إمكانية تقديم طلب لمنح الشبكة وضع المراقب الدائم بقرار يصدر عن الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الذي سيعقد في الفترة من 26-30 يناير 2023م بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

ختاماً اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن خالص تقديري لحركة عدم الانحياز منذ إنشاءها.

وتقبلوا معاليكم فائق التقدير والاحترام ،،،

المخلصة

صاحبا غفاروفا

SECRETARY GENERAL

F.no.36(01) IPC/OBS/2022
Islamabad, the 25th October 2022

Dear Secretary General,

It gives me immense pleasure to introduce you to the International Parliamentarians' Congress (IPC), an organization of individual Members of Parliament comprising legislatures of States Worldwide. Constituted through a Resolution adopted by the Senate of Pakistan on 29th August 2019, IPC dedicated its work toward the promotion of democracy, peace, and prosperity around the world. It also aims to work collectively with international organizations to resolve global issues and further strengthen the aspect of international peace and prosperity by engaging world parliamentarians.

Headquartered in Islamabad, the Federal Capital of Pakistan, the IPC mainly works on the thematic areas of Climate Change, Food Security, Human Rights, Peace and Security, Conflict Resolution, Interfaith Harmony, Developmental Cooperation, Human Development, Trade & Commerce, and Monitoring of Elections in the World. Moreover, IPC has been accredited with an "Observer Status" by the African Parliament Union.

IPC hailed a diverse membership outreach from 34 countries including the 11 OIC member countries with a desire to reach out to 56,000 Parliamentarians around the world.

Furthermore, IPC establishes partnerships with National and International organizations under the capacity of regional and international collaboration and development to work for mutual global governance, peace, and security, thus has signed MOUs with various organizations.

To take this opportunity, I would like to extend a request to your good self to grant the status of "International Observer" to IPC with recognition from the Parliamentary Union of OIC Member states (PUIC). The observer status from PUIC will enable us to work in unison for comprehensive and fruitful cooperation and coordination among parliaments of OIC members in international fora. It will also provide an opportunity to mutually organize sessions/seminars for world Parliamentarians and OIC member Parliamentarians on mutual goals, and address grave challenges.

Looking forward to a positive response for working together, befitted with mutual interest.

Yours Sincerely,

Sitara Ayaz

(Senator Sitara Ayaz)
Secretary General

H.E Mouhamed Khouraichi Niass.
The Secretary General,
Parliamentary Union of the OIC Member States, Iran.

Block C, Ataturk Avenue, G-5, Islamabad, Pakistan
Telephone: +92 51 924 4713, Fax: +92 51 924 4723
Web: www. ipcongress.org Email: communication@ipcongress.org
IPCongress_ Secretariat.IPCongress

عزيزي الأمين العام

من دواعي بالغ السرور أن أقدمكم إلى مؤتمر البرلمانيين الدولي، وهو منظمة لأفراد أعضاء في برلمانات لدول تمتد عبر العالم وقد تشكل المؤتمر بموجب قرار اعتمده مجلس الشيوخ الباكستاني في 29 أغسطس 2019 والمؤتمر مكرس للعمل بغية تعزيز الديموقراطية والسلام والازدهار حول العالم، ويهدف إلى العمل الجماعي مع المنظمات الدولية من أجل تسوية المسائل العالمية وإعطاء مزيد من القوة للسلام والازدهار الدولي بمشاركة البرلمانيين العالميين.

ويتخذ المؤتمر من إسلام أباد العاصمة الاتحادية لباكستان مقراً له حيث يعمل في شتى المجالات مثل التغير المناخي والأمن الغذائي وحقوق الإنسان والسلام والأمن وتسوية المنازعات والوئام بين الأديان والتعاون الإنمائي والتنمية البشرية والتجارة ومراقبة الانتخابات في العالم. هذا ويتمتع المؤتمر بصفة المراقب لدى الاتحاد البرلماني الأفريقي.

وللمؤتمر عضوية تنتشر في 34 دولة من بينها 11 دولة من دول البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، ويأمل المؤتمر أن يبلغ عضويته من الأفراد 56,000 من البرلمانيين حول العالم.

ويقيم المؤتمر شراكات مع منظمات وطنية ودولية تحت مظلة التكاتف والتنمية الإقليمية والدولية بغية تحقيق حوكمة عالمية متبادلة، والعمل أيضاً من أجل السلام والأمن، كما وقّع مذكرات تفاهم مع مختلف المنظمات. وانتهز هذه الفرصة لأقدم طلباً لشخصكم الكريم بمنح المؤتمر صفة «المراقب الدولي» وسيتمكن الاتحاد بعد نيله هذه الصفة من العمل بانسجام لتحقيق التعاون والتنسيق فيما بين برلمانات أعضاء الاتحاد في المنابر الدولية. كما أنها تتيح الفرصة لتنظيم الدورات والندوات المشتركة لمصلحة البرلمانيين حول العالم وللبرلمانيين الأعضاء الاتحاد من أجل أهداف متبادلة والتصدي للتحديات الخطيرة.

إننا نتطلع إلى رد إيجابي منكم للعمل سوياً من أجل المصلحة المتبادلة.

المخلص السناتور / ستار أياز

الأمين العام

إلى : الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

The Association of Secretaries
General of Arab Parliaments
President Office

جمعية الأمناء العامين
للبرلمانات العربية
مكتب الرئيس

التاريخ : 25 جمادى الآخر 1444 هـ
الموافق : 18 ديسمبر 2022 م

سعادة الأخ الفاضل / محمد قريشي نياس **المحترم**

أمين عام اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

أهديكم أطيب التحايا وأرجيا لكم دوام الصحة والتوفيق والنجاح. وبالإشارة إلى أهمية توطيد أواصر التعاون بين اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية .

يسرنا أن نفيد لسعادتكم رغبتنا بطلب انضمام جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بصفة عضو مراقب باتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وفقاً لنص (3) من المادة (2) من النظام الأساسي الذي ينص على :

((يجوز للمنظمات الإقليمية والدولية حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة المراقب ، وذلك بناء على توصية من اللجنة التنفيذية وموافقة اللجنة العامة ، يجوز أيضاً منح صفة المراقب للبلدان التي بها أقليات اسلامية بعد بتبع لها حضور مؤتمر الاتحاد وذلك بتوصية من اللجنة التنفيذية وموافقة المؤتمر ، كما يجوز لمجالس الأعضاء المراقبين لدى منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك في مؤتمرات الاتحاد بصفة المراقب . ويجوز للأعضاء المراقبين إبداء الرأي دون الاشتراك في التصويت)) .

نتفضل بالاطلاع واتخاذ ما تروونه مناسباً .

مع خالص التحية والتقدير ..

د . أحمد بن ناصر الفضالة

رئيس جمعية الأمناء العامين

للبرلمانات العربية

ص.ب : 216 الصفاة – الرمز البريدي 13003 – الكويت – هاتف 00965-22421548 – فاكس 00965-22725012 – البريد الإلكتروني : agapa@kmail.kw

258

برقية شكر

فخامة الرئيس عبد المجيد تبون حفظه الله

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن أعضاء الدورة السابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المجتمعين بالعاصمة الجزائرية يومي 29 و 30 يناير 2023، نرفع إلى فخامتكم أسمى آيات الشكر والعرفان لاستضافة أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد والاجتماعات المصاحبة الأخرى في بلدكم الكريم وما شملتمونا به من حفاوة استقبال وجميل رعاية، الأمر الذي يؤكد اهتمام فخامتكم الكبير بدعم التضامن الإسلامي وقضاياه العادلة في الظروف الحالية، وكان له أطيب الأثر في إنجاح أعمال هذه الدورة وما توصلت إليه من نتائج مهمة.

وإذ نتوجه إلى الله العلي القدير بالدعوات القلبية أن يسبغ على فخامتكم موفور الصحة والسعادة، لنرجو لشعب الجزائري الشقيق دوام الإزدهار والتقدم في ظل قيادتكم الحكيمة.

ثالثاً –إعلان الجزائر:

إعلان الجزائر

نحن رؤساء مجالس ورؤساء وأعضاء وفود برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعون في الدورة السابعة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بالجزائر يومي 29 و30 جانفي 2023، تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»،

إذ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، لتكرّمه بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية، وللاهتمام البالغ الذي يوليه لمسألة إعادة بعث العالم الإسلامي،

وإذ نجدد تشبثنا بميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للاتحاد، لا سيما مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها، وكذا التسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار،

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا الدائم والثابت في سبيل الدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة وترقيتها من أجل الحفاظ على السلم والأمن العالميين وترقية التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول،

وإذ نذكّر، بناء على ذلك، بمسؤولية المجتمع الدولي في تسوية النزاع في الشرق الأوسط، خصوصاً من خلال تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللشرعية الدولية،

وإذ نرحب بتوقيع الفصائل الفلسطينية على إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لمّ الشمل الفلسطيني الذي انعقد تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في 13 أكتوبر 2022، والذي أنهى انقساماً دام سنوات عدة ليشكل بالتالي أرضية صلبة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية،

وإذ نشير إلى الضرورة الملحة لتبني مقاربة متعددة الأطراف، شاملة ومتوازنة، من أجل التصدي بصفة فعالة وناجعة للتحديات العالمية المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية والتغير المناخي والإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف العنيف وكل أشكال التمييز،

ووعياً منا بتعقيد الظرف الجيوسياسي الراهن الذي تفاقم بسبب الأزمة الصحية واستمرار بؤر النزاع في العالم، الأمر الذي جعل الاقتصاد العالمي في وضع مقلق وتزايد حدة الفوارق بين دول الشمال والجنوب وتفاقم أزمة الغذاء العالمية خاصة في القرن الأفريقي والساحل،

وإذ نستذكر دور برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد ومسئوليتها، باعتبارها تمثل صوت الشعوب الإسلامية، في معالجة قضايا العالم الإسلامي واقتراح حلول مستدامة تستجيب لتطلعات الأمة الإسلامية وقائمة على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وكذا تلك التي نص عليها النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

فإننا:

1. **نؤكد مجدداً** على دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية وحماية القدس وعلى دعمنا للشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وحقه في تقرير المصير وفي حق العودة لأراضيه،
2. **ندعو** المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن للأمم المتحدة، إلى تحمل مسؤولياته كاملة والتحرك العاجل قصد ضمان الحماية اللازمة للمدنيين الفلسطينيين وصون حقوقهم وحرياتهم الأساسية وكذا حماية أماكنهم المقدسة وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة،
3. **ندعو** الفصائل الفلسطينية إلى احترام إعلان الجزائر ومواصلة جهودها وتعزيزها قصد التصدي معاً لسياسات الكيان الصهيوني وممارساته غير المشروعة لا سيما الانتهاكات التي تطال حرمة المسجد الأقصى والعنف الممارس ضد المصلين العزل،
4. **ندعو** إلى الوقف الفوري لجميع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لا سيما رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وكل النشاطات الاستيطانية ووضع حد للقمع المستمر الممارس ضد المدنيين الفلسطينيين،
5. **ندعم** مطلب فلسطين للحصول على صفة دولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة، قصد الوصول إلى حل الدولتين طبقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي، **ونشير** بهذا الصدد إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار يدعو محكمة العدل الدولية لإبداء رأي استشاري بشأن الاحتلال الإسرائيلي،

6. **نؤكد** على أهمية تعزيز العمل المشترك للتصدي لظواهر الإرهاب والتطرف العنيف التي تشكل تهديداً وجودياً للسلم والأمن العالميين، التي تهدّد السلم والأمن العالميين، ونجدد دعوتنا لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال وضع استراتيجية شاملة بهذا الشأن،
7. **نجدد دعوتنا** لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال وضع استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الآفة بصورة فعالة،
8. **نؤكد** على ضرورة احترام خصوصيات كل مجتمع وثقافته وقيمه الحضارية وعدم قبول أن تفرض أية سلوكيات أو ممارسات دخيلة عليه تحت أي غطاء أو مبرر،
9. **نشيد** بمبادرة الجزائر التي أدت إلى مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار 130/72 القاضي بجعل 16 ماي من كل سنة «يوماً عالمياً للعيش معاً في سلام»،
10. **نشيد** بمصادقة الجمعية العامة على القرار الذي اقترحته باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي بجعل 15 مارس يوماً عالمياً لمكافحة الاسلاموفوبيا والذي يهدف إلى تعزيز الحوار العالمي من أجل نشر ثقافة التسامح والسلام على جميع الأصعدة على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات،
11. **نندّد** ونستنكر بأشد العبارات الإقدام المبرمج على حرق المصحف الشريف في كل من السويد والدانمارك وهولندا والذي يعتبر جريمة نكراء واعتداء صارخاً على أقدس مقدسات المسلمين ومشاعرهم تحت مسمّى حرية التعبير. وإذ نشجب هذه الممارسات الهمجية التي تتنافى مع جميع القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية، فإننا ندعو منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للرد على هذه الاستفزازات وتقديم التوصيات بهذا الشأن،
12. **نؤكد** على ضرورة الحل الفوري لأزمة اللاجئين والمهاجرين التي تشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين من خلال تلبية احتياجات البلدان الأصلية للمهاجرين فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء.
13. **ندعو** المجتمع الدولي إلى العمل جماعياً بغية تعزيز التعاون الدولي والإسراع في تجسيد أهداف التنمية المستدامة في كل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل الاستجابة بشكل ملائم لاحتياجات البلدان السائرة في طريق النمو خاصة تلك التي تضررت من أزمة الغذاء والتغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر وكذا من الأشكال الأخرى للتدهور البيئي،
14. **نقرّ** بأهمية القيام بإجراءات ملموسة وطموحة قصد مكافحة التغيرات المناخية مع الاعتبار بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة والظروف الوطنية وقدرات كل بلد، ومن هذا المنطلق، **ندعو** إلى التكفل بانشغالات البلدان السائرة في طريق النمو المتضررة بشكل غير متناسب من الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية بما في ذلك تقديم الدول المتطورة لدعم مالي وتقني مناسب وكافي وقابل للتنبؤ،

15. **نجدد** دعمنا لأي مبادرة دولية ترمي إلى مكافحة كافة أشكال التدهور البيئي على غرار مكافحة التغير المناخي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والمخاطر الكبرى،
16. **نشير** إلى ضرورة التعاون والتضامن الدوليين بهدف احتواء جميع أنواع الأوبئة وتداعياتها والتخفيف منها والتغلب عليها من خلال القيام بنشاطات منسقة وشاملة تتضمن حصول الجميع على التكنولوجيات الأساسية في مجال الصحة والعلاجات والأدوية قصد مكافحة جائحة كوفيد – 19 والاستجابة للطوارئ الصحية الأخرى ولضمان حصول الجميع على التلقيح خاصة الدول السائرة في طريق النمو،
17. **نشيد** بانعكاسات تنظيم كأس العالم فى قطر، ديسمبر الماضي، على إشاعة القيم الإسلامية السمحة وإبراز سمو حضارة الأمة الإسلامية القائمة منذ خمسة عشر قرناً. ونهنئ دولة قطر على نجاحها الباهر فى تنظيم بطولة استثنائية فى بلاد العرب والمسلمين.
18. **نقرر** إنشاء «لجنة أصدقاء رئيس الاتحاد» تتشكل من الترويكا وثلاثة أعضاء، واحدة من كل مجموعة جغرافية (إفريقية آسيوية عربية) بالإضافة إلى الأمين العام، هدفها السامي الإسهام في استتباب الوئام وحماية مصالح الأمة الإسلامية،
19. **نعلن عن** إطلاق استراتيجية تعاون بين الدول الأعضاء في مجال الأمن السيبراني لتعزيز الأمن الفكري لدولنا،
20. **إنشاء** مركز للدراسات والأبحاث في مناعة الفكر الإسلامي بالجزائر، يعمل على حماية الموروث الفكري الإسلامي من الاختراق الذي يستهدف مقوماته ويسعى إلى التشكيك في أسسه الثابتة،
21. **نشرع**، علاوة على ذلك، في إنشاء حاضنة للمؤسسات الناشئة بهدف ترقية المشاريع المبتكرة لصالح الشباب،
22. **نعرب** لبرلمان الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية عن شكرنا وامتناننا لتوفيره الظروف الجيدة للعمل ولحسن الاستقبال وكرم الضيافة والعناية التي حظينا بها على أرض الجزائر.

رابعاً– الدورة الرابعة والعشرون للجنة العامة للاتحاد:

عقدت اللجنة العامة للاتحاد اجتماعها الرابع والعشرون في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة الجزائر الأعضاء فيما عدا مجلس كل من أفغانستان، ألبانيا، بنين، كاميرون، جزر القمر، جيبوتي، غينيا، غينيا بيساو، غوانا، العراق، الأردن، كزاخستان، قيرغيزستان، ليبيا، المالديف، موريتانيا، نيجيريا، باكستان، سيراليون، السودان، تونس، تركمنستان.

ترأس الجلسة سعادة السيد/ دادي عدون عمر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الأمة الجزائري، حيث رحب بالسادة المشاركين وألقى كلمة مختصرة أوصى فيها بإيجاد الحلول المناسبة لكافة التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية في ظل التحولات العالمية المتصاعدة، ودعا إلى المحافظة على مكتسبات وخصوصيات ثقافتنا الإسلامية، وضمان مساعي الاتحاد لتكريس الحوار والسلم والتنمية والاستقرار.

كلمة الأمين العام للاتحاد: – ألقى الأمين العام كلمته عرض فيها تقرير المراجعة عن حسابات عامي 2021 و 2022 مع الميزانية المقترحة لعام 2023. وحث المجالس الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها نحو الاتحاد.

مدخلات السادة الوفود: اشتملت مداخلات المشاركين على البنود التالية:

1. توجيه الشكر للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وللبرلمان الجزائري على حسن تنظيم الاجتماعات وعلى كرم الضيافة.
2. التأكيد على خطورة ظاهرة الإرهاب التي تعاني منها بعض البلدان الإسلامية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وإلقاء الضوء على المعاناة التي يلقاها السكان المدينين بشكل يومي من قتل وتخريب ودمار.
3. الإشادة بتنظيم دولة قطر لفعاليات كأس العالم والانعكاسات الكبيرة التي حققتها الدوحة في تنظيم المباريات مع المحافظة على التقاليد والثقافات الإسلامية التي تنبذ الانحلال المجتمعي.
4. التأكيد على رفض وإدانة التدخل في شؤون الدول الإسلامية خاصة من قبل البرلمان الأوروبي، ودعوا إلى اتخاذ موقف موحد للتصدي لهذا التدخل.
5. التأكيد على مركزية ومحورية القضية الفلسطينية وعلى وحدة ولم الشمل الفلسطيني، وإدانة الحصار الجائر على كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.
6. الدعوة لاتخاذ موقف قوي للتصدي لكل ما من شأنه المساس بمشاعر المسلمين واستفزازها وما ظهر من تجاوزات مرفوضة بحق القرآن الكريم في بعض الدول الأوروبية.
7. التضامن مع الأقليات المسلمة في العالم، وتأكيد الدعم اللازم لمساعدتهم، خاصةً اللاجئين الروهينجيا وميانمار.

جلسة العمل

1 – انتخاب أعضاء هيئة المكتب على النحو التالي:

ممثل الجمعية الوطنية بجمهورية الكاميرون نائباً للرئيس عن المجموعة الإفريقية.

ممثل مجلس الشورى الإسلامي بالجمهورية الإيرانية الإسلامية المجموعة الآسيوية.

ممثل مجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (المقرر).

2 – تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

3 – تقرير معالي الأمين العام:

قدم معالي أمين عام الاتحاد تقريره للجنة العامة الموقرة والذي غطى الفترة بين الدورة الثالثة والعشرين للجنة العامة التي عقدت في اسطنبول / الجمهورية التركية، في 9 ديسمبر 2021 وتاريخ انعقاد اللجنة العامة الرابعة والعشرين المنعقدة في الجزائر بتاريخ 29 يناير 2023.

وأضاف الأمين العام أنه سيقدم تقريراً مفصلاً عن أنشطة الاتحاد إلى المؤتمر السابع عشر للاتحاد.

• تم اعتماد تقرير الأمين العام

4 – تم اعتماد تقارير الاجتماع السابع والأربعين والثامن والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد :

5– الشؤون المالية:

• تم اعتماد تقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات الاتحاد عن عامي 2021 و 2022.

• **الميزانية المقترحة لعام 2023**: قدم وفد مجلس الأمة الكويتي الموقر ملاحظاته حول موازنة العام المالي 2023 بحيث أوصى بإدراج خسائر أسعار الصرف مع أرباح الودائع لأجل في الموازنة المقدرة للعام القادم، الأمر الذي يصعب تنفيذه حيث أن أسعار صرف العملات متغيرة بشكل يومي ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بأسعار صرف العملات أو نسبة الأرباح في المستقبل وهل ستؤول إلى ارتفاع أم انخفاض. بناءً عليه لا يجوز إعداد ميزانية بناءً على أرقام وهمية. فالأرقام الواردة في الميزانية المقترحة روعي عند إعدادها ما صرف فعلاً وبما تم اعتماده في الأعوام السابقة.

• أما ما يخص المتأخرات المتراكمة، فالأمانة العامة للاتحاد تبذل أقصى ما في وسعها ودائمة الاتصال مع المجالس الأعضاء لتسوية هذه المتأخرات.

• تم انتخاب كل من مجلس النواب بمملكة البحرين والبرلمان التركي، ليكونا أعضاء لجنة الرقابة المالية بالاشتراك مع المراجع الخارجي لمراجعة حسابات الاتحاد عن عام 2023.

6 – المسائل التنظيمية: –

6-1 تحديث مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد (تم اعتماده)

6-2 اعتماد تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد.

الميزانية المعتمدة للعام 2023

(كشف مساهمات المجالس الأعضاء فى ميزانية الاتحاد)

(المبالغ كما هي منذ عام 2009)

م	المجلس	دولار أمريكي	م	المجلس	دولار أمريكي
1	أفغانستان	11,000	**27**	لبنان	33,000
2	ألبانيا	11,000	**28**	ليبيا	132,000
3	الجزائر	77,000	**29**	ماليزيا	110,000
4	أذربيجان	22,000	**30**	مالديف	11,000
5	البحرين	22,000	**31**	مالي	11,000
6	بنجلاديش	33,000	**32**	موريتانيا	11,000
7	بنين	11,000	**33**	المغرب	44,000
8	بوركينا فاسو	11,000	**34**	موزمبيق	11,000
9	كاميرون	22,000	**35**	النيجر	11,000
10	تشاد	11,000	**36**	نيجيريا*	33,000
11	جزر القمر*	11,000	**37**	عمان	44,000
12	ساحل العاج*	22,000	**38**	باكستان	44,000
13	جيبوتي	11,000	**39**	قطر	77,000
14	مصر	44,000	**40**	السعودية	220,000
15	الجابون	55,000	**41**	السنغال	22,000
16	غامبيا	11,000	**42**	سيراليون*	11,000
17	غينيا	11,000	**43**	السودان	22,000
189	غينيا بيساو	11,000	**44**	سوريا	33,000
19	غوانا*	22,000	**45**	طاجيكستان	11,000
20	إندونيسيا	77,000	**46**	توجو	22,000
21	إيران	121,000	**47**	تونس	33,000
22	العراق	66,000	**48**	تركيا	110,000
23	الأردن	33,000	**49**	تركمنستان*	22,000
24	كزاخستان	22,000	**50**	أوغندا	22,000
25	الكويت	198,000	**51**	الإمارات	154,000
26	قرقيزستان	11,000	**52**	اليمن	22,000
	إجمالي مساهمات المجالس				**2,233,000**

موازنة عام 2023

مقارنة بعام 2022 والتي تم اعتمادها من قبل اللجنة العامة في دورتها 23 في اسطنبول في 9 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

البيان	المعتمد لعام 2022	التقديري لعام 2022
الرواتب الأساسية والعلاوات	700,000	700,000
إيجارات سكن الموظفين	165,000	165,000
بدل انتقالات	50,000	50,000
بدل عائلة	30,000	30,000
إجمالي الباب الأول	**945,000**	**945,000**
كهرباء ومياه وغاز	10,000	10,000
تليفون وفاكس وانترنت	15,000	15,000
مصروفات صيانة المبنى والمعدات والأجهزة	25.000	25.000
تذاكر سفر للإجازات كل عامين مع انتقالات داخلية	20,000	20,000
أدوات مكتبية وطباعة	7,000	7,000
صحف ومجلات	1,000	1,000
مصروفات ضيافة ونظافة	14,000	14,000
مصروفات تعليم لأبناء الموظفين – طبقاً للائحة المالية	25,000	25,000
إيجار مسكن الأمين العام	100,000	100,000
مصروفات علاج بنسبة 90%	20,000	20,000
مصروفات بنكية وعلاقات عامة	8,000	8,000
إجمالي الباب الثاني	**245,000**	**245,000**
مستلزمات ومعدات المكاتب	6,000	6,000
مستلزمات مسكن الأمين العام	2,000	2,000
كمبيوتر وانترنت	2,000	2,000
إجمالي الباب الثالث	**10,000**	**10,000**
تذاكر سفر للوفود المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية	90,000	90,000
بدلات سفر وإقامة أثناء المهمات الرسمية	85,000	85,000
إدارة الإعلام وإصدار النشرة الدورية للمجالس	15,000	15,000
مصروفات ترجمة فورية وتحريرية	80,000	80,000
مصروفات إدارة المؤتمرات والوثائق	90,000	90,000
إكراميات وانتقالات ومصروفات متنوعة أثناء المهمات الرسمية	10,000	10,000
مصروفات بريد سريع لإرسال وثائق الاجتماعات والمؤتمر	5,000	5,000
أتعاب مكتب المراجعة الخارجية لفحص وتدقيق الحسابات	10,000	10,000
إجمالي الباب الرابع	**385,000**	**385,000**

المرحل لمخصص نهاية الخدمة – طبقاً للائحة المالية إجمالي	**100,000**	**100,000**
إجمالي	**1,685,000**	**1,685,000**

تم إعداد الميزانية المقترحة بناءً على اللوائح المالية للاتحاد، مقارنة بالأرقام الفعلية في الأعوام السابقة، وبنفس المبالغ التي تم اعتمادها في الأعوام السابقة، ولا تشمل خسائر أو مكاسب أسعار الصرف ولا أرباح الودائع لأجل لأنهما متغيران بشكل يومي ولا يمكن التنبؤ بقيمتها في المستقبل.

خامساً – الاجتماع الثامن والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد:

إعلان الـجزائـر الصادر عن الاجتماع
السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعون في دورتها العادية السابعة والأربعين بمدينة الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 10 و11 شعبان 1443 هـ الموافق لـ 13– 14 مارس 2022، برئاسة البرلمان الجزائري،

إذ نؤكد التزامنا بتفعيل وتحقيق أهداف ومبادئ الاتحاد، التي ترمي إلى تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار في العالم الإسلامي وتحضير الأرضية الملائمة لإشراك الأمة الإسلامية في بناء عالم يسوده الأمن والاستقرار والتنمية،

وإذ نقدر الدور البارز والمؤثر للاتحاد باعتباره الصوت المباشر والمستقل للشعوب المسلمة والذي يعمل على أسس العدالة والديمقراطية والحوار البناء لمعالجة قضايا العالم الإسلامي وتقديم حلول مناسبة واتخاذ قرارات تشاورية توافقية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بطريقة سلمية وعادلة،

وإذ نسلم بضرورة العمل معاً بكل جهد لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهدد بلداننا، حفاظاً على أمنها واستقرارها،

وإذ نوصي بفتح مجالات الاستثمار والتعاون رابح – رابح تحقيقاً للتنمية المستدامة والحياة الكريمة لشعوبنا الإسلامية،

وإذ نتقدم بخالص الشكر والعرفان للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية شعباً ورئيساً وبرلماناً بغرفتيه على كل المجهودات التي قدمتها لإنجاح الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد،

واعتماداً على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والنظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإننا نعلن ما يلي:

– **الالتزام** بالمبادئ العامة وأهداف الاتحاد.

– **نؤكد على** ضرورة تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى وتكثيف التشاور بين برلمانات الدول الإسلامية في هذا الظرف الدولي المعقد، وما يتسم به من تزايد التوترات وتفاقم النزاعات القائمة في مختلف مناطق العالم. وهو

ما يتطلب منا أكثر من أي وقت مضى تمتين اللّحمة بين الدول الإسلامية، والتعاون على البر والتقوى وفق ما ينص عليه ديننا الحنيف.

-**ندين** كافة أنواع التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، باعتبار ذلك انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ولمبدأ سيادة الدول، ونؤكد على ضرورة احترام سيادة واستقرار وسلامة كل دولة عضو في الاتحاد طبقاً للشرعية الدولية، وندعو إلى توحيد الأمة الإسلامية حول كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» والابتعاد عن الطائفية والفئوية والعرقية.

- **نؤكد** على دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أراضيه. ونجدد في هذا السياق دعمنا لمبادرة السلام العربية.

-**ندعو** الفصائل الفلسطينية إلى وضع الخلافات جانباً وتكثيف ومواصلة جهودها سوياً في مواجهة سياسات الكيان الصهيوني، وممارساته غير القانونية بما فيها تهويد القدس الشريف.

-**ندعو** إلى الوقف الفوري لكافة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، والإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة، ولجميع الأنشطة الاستيطانية، والقمع المستمر للمدنيين الفلسطينيين.

- **نؤكد** مجدداً على محورية القضية الفلسطينية للأمة الإسلامية ومساندتنا ودعمنا اللامشروط للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف من خلال تقرير مصيره وممارسة سيادته على أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

- **نؤكد** ضرورة التعريف بتعاليم الدين الإسلامي السمحاء وعلى مكافحة فكر وإيديولوجية الإرهاب والتطرف العنيف والتعصب الديني وضرورة مواجهة انتشار الإسلاموفوبيا والمنظمات المتطرفة والارهابية.

- **ندعو** إلى تفعيل دور الثقافة والهوية لتعزيز العمل المشترك وذلك بوضع مشروع ثقافي يعمل على إحياء القيم الإسلامية.

- **ندعم** إقامة فعاليات شبابية مستمرة على المستوى الدولي تثمّن البعد الوسطي للإسلام، المستوعب لمنظومات القيم والتقاليد والثقافات المتنوعة.

- **نشجع** استغلال التكنولوجيات الحديثة على غرار منصات التواصل الاجتماعي لنشر فكر وثقافة دينية معتدلة تعكس المثل السامية للدين الإسلامي الحنيف وتعزز التعايش والتقارب في الاسلام.

- **ندين** بشدة كل أشكال الإرهاب ونؤكد على عزمنا المشترك لمحاربته وتجفيف منابع تمويله للحد من انتشاره، لا سيما في منطقة الساحل وشرق افريقيا والدعوة إلى تكثيف الجهود وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية للقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار وتعيق كل مسار للتقدم والتنمية والسلام.

– **نحيي** ونثمن التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب والقضاء على الراديكالية من خلال انتهاج مقاربة شاملة تستند على المصالحة الوطنية وتحقيق التنمية والديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية.

– **نقدم** دعمنا الثابت للأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية بغية تمكينها من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية المكفولة في مجتمعاتها وضمان حرية المعتقد وحقوق الممارسة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأقليات، كما نسجل قلقنا إزاء استمرار معاناة الروهينغا وآثارها على الدول المجاورة.

– **نرحب** باقتراح تركيا لإنشاء لجنة الأقليات المسلمة في الاتحاد ونشكرها على دعوتها لاستضافة اجتماع اللجنة السياسية والترويكا لبحث حيثيات هذه اللجنة.

–**ندعو** إلى الاهتمام بمسألة النازحين واللاجئين وفق آليات تعالج الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة بالقضاء الجذري على مسبباتها ووضع حلول جذرية ترتكز على ترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ تدابير للوقاية من الأزمات والقضاء على النزاعات والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء، كما ندعو إلى القيام بعمل استباقي وقائي، يثبت النازحين واللاجئين في بلدانهم ويحفظ حياتهم وكرامتهم.

– **ندعو** إلى مواصلة وتكثيف الجهود لإيجاد حل سلمي دائم للنزاعات بين الأشقاء في عالمنا الإسلامي، كما ندعو لمواجهة الإرهاب والتطرف وآثاره في الساحل، الصومال وشمال موزمبيق (كابو دلكا دو).

– **دعوة** البرلمانات إلى إصدار التشريعات اللازمة للمساهمة في تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المناخية ذات الصلة لتأمين مصالح الدول الأعضاء، وتسريع إزالة الكربون على أن تتولى البرلمانات نفسها إعطاء المثال لتقليل تداعياته السلبية على التنمية والصحة.

– **ندعو** إلى مواصلة الجهود واتخاذ إجراءات موحدة بين الدول الأعضاء تتلاءم مع تطور جائحة كورونا لمواجهة التحدي غير المسبوق الذي يعيشه العالم وتحضير الظروف والإمكانيات الضرورية لتجاوز آثاره على اقتصاديات كل الدول بما في ذلك مواصلة التضامن الذي هو من شيم إسلامنا الحنيف.

– **ندعو** إلى العمل المشترك والتعاون وتبادل الخبرات بهدف تجاوز التباطؤ الاقتصادي من جراء وباء كورونا ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والأمن الإنساني من خلال دفع التبادلات التجارية والثقافية بين الدول الإسلامية.

–**كما** ندعو لطرح مبادرات وخطط عمل وخارطة طريق جديدة فيما يتعلق بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة والثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

– **ضرورة** تعزيز مكانة الاتحاد على الساحة الدولية من خلال تقوية هياكله وآلياته وتكثيف التنسيق بين أعضائه في المحافل الدولية لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدولية غير المستقرة في الوقت الحالي.

استجابة لدعوة كريمة من البرلمان الجزائري، عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد اجتماعها السابع والأربعين بقاعة المؤتمرات الدولية (CIC) بمدينة الجزائر بتاريخ 13 مارس 2022م، وقد شارك في الاجتماع ممثلو أعضاء اللجنة التنفيذية وتغيّب عن الحضور ممثلو كل من بوركينا فاسو والكاميرون.

(مرفق كشف بالمشاركين في الاجتماع)

الجلسة الافتتاحية:

– افتتحت الجلسة بتلاوة آيات مباركة من الذكر الحكيم.

– افتتح اجتماع اللجنة معالي السيد ابراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بخطاب رحب في مستهله بالوفود القادمة من دول الاتحاد لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية بالجزائر وركز في خطابه على وحدة وتضامن الأمة الإسلامية قائلاً إننا إذ نجتمع تحت راية التعاون الإسلامي، فعسى أن نكون كالجسد الواحد وأن نشد أزر بعضنا البعض في وقت دقيق وخطير على الساحة الدولية وكلنا يتساءل هل هي حرب باردة جديدة أم بداية حرب عالمية ثالثة أم العالم على شفا حفرة من حرب. وقال إن الأمة لا بد أن تكون على مستوى التحديات مبرزاً أنها واجهت جائحة كورونا بثبات وتضامن وأن عليها الآن أن تحضر نفسها لمواجهة أي هزة مماثلة فى المستقبل. وقال إن من واجبنا أن نعيد الأمل إلى مجتمعاتنا التي تتطلع إلى مزيد من الرقي والرخاء وأن من أهم التحديات التي تواجهنا الآن هي مشكلة فلسطين وشعبها المجاهد الذي لا بد أن يستعيد حقوقه ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، واستعرض الأزمات القائمة في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً وأكد على أنه لا بد من تضافر جهودنا من أجل إرساء مبادئ التعاون والتسامح والتشاور في ظل الاحترام المتبادل بين الدول التي يكرسها ديننا الإسلامي الحنيف حتى نثبط أي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بما يتبعها من محاولات لطمس هويتنا وقيم ديننا الحنيف

كلمة الامين العام للاتحاد :–

عبّر معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد عن سعادته بوجوده على أرض الجزائر أرض العزة والكرامة والشهامة وتقدم بالشكر الجزيل للسلطات الجزائرية لاحتضانها لهذا الاجتماع وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة وشكر الجمهورية التركية على استضافتها لمؤتمر الاتحاد الـ 16 الذي التأم في اسطنبول يوم 10 ديسمبر 2021، وأكد على أهمية اجتماع اللجنة التنفيذية الحالي الذي سيحضر للمؤتمر القادم وقال إن هذا الاجتماع يأتي في ظرف دولي بالغ التعقيد وأنه أمام هذه الأحداث العالمية الجارية فإنه لايسع الأمانة العامة للاتحاد إلا أن تتمنى أن تعزز الدول الإسلامية تراحمها وتوادها حفاظاً على وحدة كيانها وتضامنها راجية من الله العلي القدير أن يحفظ الأمة وأن يشمل بواسع رحمته هذا العالم الذي نعيش فيه. –

جلسة العمل: جرت جلسة العمل تحت رئاسة معالي الأستاذ / إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني، الذي أكد على ضرورة الوحدة والتضامن ودعا أعضاء اللجنة إلى أن يعملوا كفريق واحد.

البند –1– انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

1- 1 تم انتخاب كوت ديفوار نائباً للرئيس من المجموعة الأفريقية.

1-2 تم انتخاب ماليزيا نائباً للرئيس من المجموعة الآسيوية.

1-3 تم انتخاب السيد يزيد بن حمودة من الجزائر مقرراً .

البند –2 – اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل:

تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل – (مرفق)

البند –3– تقرير الأمين العام

غطى تقرير معالي الأمين العام الفترة الزمنية بين تاريخ الاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية يوم 9 ديسمبر 2021، والاجتماع الحالي السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في الجزائر العاصمة بتاريخ 13 مارس 2022م.

وقد تناول هذا التقرير المحاور الأساسية التالية:

- متابعة تقرير المؤتمر السابق وتقارير الاجتماعات المصاحبة للمؤتمر.
- المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية.
- البيانات الصادرة عن رئاسة الاتحاد.
- البيانات الصادرة عن الأمانة العامة.
- البيانات الصادرة عن المجالس الأعضاء.
- رسائل التهنئة التي وجهها الأمين العام.
- رسائل التعزية والمواساة التي وجهها الأمين العام.

– تم اعتماد تقرير الأمين العام (مرفق).

البند – 4 – تحديد موعد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد

وافقت اللجنة التنفيذية للاتحاد بالإجماع على استضافة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لاجتماع الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد بعد أن تعذّر استضافتها في تونس، على أن يتم تحديد موعدها بالتنسيق بين الأمانة العامة للاتحاد والبرلمان الجزائري.

مداولات الاجتماع: –

أجمع المتدخلون على شكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على احتضانها لهذا الاجتماع مبرزين أنه ينعقد في ظرف دولي بالغ الخطورة مما يستوجب على الاتحاد أن يكون على مستوى مواجهة هذه التحديات وأبرزوا أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بالتضامن والوحدة ونبذ الطائفية والعرقية والمذهبية، انطلاقاً مما يفرضه علينا ديننا الإسلامي الحنيف، وأكدوا على أن الشعار المناسب للأمة هو (لا إله إلا الله محمد رسول الله) صلى الله عليه وسلم – التي نتحد حولها جميعاً ويلتف حولها العالم الإسلامي كله ودعوا إلى عمل ملموس لصالح أمتنا الإسلامية وتحقيق تطلعات شعوبها وأبرزوا ضرورة أن نجد حلولاً واقعية لمشاكل أمتنا وطالبوا بأن نعتصم جميعاً بحبل الله ولا نتفرق ودعوا إلى

تفعيل قرارات مؤتمرات الاتحاد وأمام الوضع العالمي الجديد دعا بعض المتدخلين إلى اتخاذ موقف مشترك من هذه الأوضاع بينما تساءل البعض عن كيف كانت قارعة حرب أوكرانيا فرصة لاستيقاظ ضمير العالم الغربي في حين أن حروباً عديدة عاشها العالم الإسلامي في دول عدة لم تحرك هذا الضمير الذي يوزن الأمور بمعايير مزدوجة. وجرى تأكيد المتدخلين على القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للمسلمين وأكد ممثلا بنغلاديش وماليزيا على ضرورة إيجاد حلول شاملة لأزمة الروهينجيا ومعالجتها بأقصى السرعة الممكنة. وأعلن ممثل إندونيسيا بأن بلاده ستحتضن الأسبوع القادم الاجتماع 144 للاتحاد البرلماني الدولي، وطلب من أعضاء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حضور هذا المؤتمر.

البند – 5 – النظر في موضوع أعضاء اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية:

بعد مناقشات مستفيضة أكد أعضاء المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية بحق المجموعات الجغرافية في ترشيح أعضائها لعضوية كل اللجان، وضرورة إدراج البرلمان السوري ضمن أعضاء المجموعة العربية في اللجنة السياسية، وبناءً على ذلك تقرر سحب هذه النقطة من جدول الأعمال وسجل الوفد التركي تحفظه على القرار.

البند – 6 –: النظر في مشروع لائحة إجراءات لجنة الأقليات المسلمة المتفرعة من اللجنة السياسية للاتحاد، خلال اجتماع اللجنة التنفيذية الـ 47 تم الاطلاع على مشروع لائحة لجنة الأقليات المسلمة وتم الاتفاق على ما يلي:

- اعتماد لائحة لجنة الأقليات المسلمة على أن تعمم على كل أعضاء الاتحاد لأخذ مقترحاتهم.
- تفويض لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لبحث حيثيات لجنة الأقليات مع الأخذ بمقترحات مجالس الدول الأعضاء وذلك طبقاً للنقطة الـ 14 من إعلان اسطنبول.
- على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد إرسال مقترحاتهم إلى الأمانة العامة 15 يوماً قبل اجتماع اللجنة السياسية بمشاركة ممثلي الترويكا. (مرفق لائحة الإجراءات)

البند – 7 – مشاريع جداول أعمال الاجتماع التاسع للجان المتخصصة الدائمة:

7 –1 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

7–2 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة

7–3 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة

7–4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان

(تم اعتماد جداول الأعمال المرفقة)

8. الأجهزة المتفرعة:

إعداد مشاريع جداول أعمال:

8–1 الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة:

8–2 الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات

8–3 الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد:

(تم اعتماد جداول الأعمال المرفقة)

9. وضع مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد:

تم اعتماد جدول الأعمال – مرفق

10. وضع مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:

تم اعتماد الجدول – مرفق

البند 11: اعتماد إعلان الجزائر وتقرير الاجتماع الـ 47 للجنة التنفيذية.

التقرير الختامي للاجتماع
الثامن والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد
الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4 رجب 1444هـ، الموافق 26 يناير 2023

عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعها الثامن والأربعون بتاريخ 5 رجب 1444هـ الموافق لـ 26 يناير 2023 في المركز الدولي للمؤتمرات بمدينة الجزائر العاصمة، وذلك بدعوة كريمة من أصحاب المعالي السادة ابراهيم بو غالي رئيس المجلس الشعبي الوطني وصالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجلسة الافتتاحية: –

بدأ الاجتماع بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم كلمة معالي السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، والتي رحب في مستهلها بالسادة المشاركين وقال إنه لشرف عظيم أن يتجدد اللقاء في الجزائر، ذلك البلد الذي يأبى إلا أن يكون سنداً دائماً للإسلام وتعاليمه السمحة، ووجّه الشكر للحاضرين وخاصةً للسيد الأمين العام للاتحاد وطاقمه على جهودهم المخلصة للتحضير الجيد لهذا المؤتمر.

ثم ألقى الضوء على متغيرات الساحة الدولية والواقع العالمي الجديد الذي يفرض على الأمة الإسلامية تحديات جديدة، وأبرز أن الأمة الإسلامية قوية بمؤهلاتها وهويتها وبتعاليم دينها وحضارتها وقال إن علينا أن نجند طاقاتنا وجامعاتنا ومراكز البحث لنؤسس لمنهج ورؤية جماعية للتعامل مع رهانات هذا العصر، وتحدث عن الوضع في فلسطين والقدس الشريف واصفاً إياه بأنه مقلق ويعرف مضاعفات خطيرة كل يوم من قتل ممنهج لشباب أبرياء

وهدم منازلهم وتوسيع الاستيطان وترسيم نظام التمييز العنصري وانتهاك حرمات المسجد الأقصى، ودعا إلى أن ينصب اهتمامنا كذلك إلى استفحال ظاهرة الإرهاب وتوسع رقعتها في أفريقيا واستمرار النزاعات والأزمات وآثارها الوخيمة كما أفرزتها الحرب في أوكرانيا، ونبّه من جديد إلى خطورة ممارسة الكراهية والعنصرية ضد الإسلام منددا بجريمة إحراق المصحف الشريف في استكهولم، وقال إن على مؤتمرنا أن يرد بقوة على هذا السلوك الهمجي والعنصري وتحدث عن التحديات التي تفرضها التطورات الالكترونية وآثارها على أمننا الفكري والأمني والمجتمعي كأمة إسلامية. واختتم خطابه بالتأكيد على أنه يجب علينا مواصلة تحسين وترشيد أعمال اتحادنا وضبط جداول أعمالنا تفادياً للتكرار والوقوف على أسباب عدم تطبيق بعض القرارات التي اتخذت في السابق. (الكلمة مرفقة)

كلمة معالي الأمين العام للاتحاد –

استهل معاليه كلمته بتقديم الشكر الجزيل للبرلمان الجزائري بغرفتيه مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني على دورهم المتميز في نطاق اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وسعيهم الدؤوب في صيانة تعزيز مكاسب الاتحاد لما فيه الخير للأمة الإسلامية، وتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لصاحب الفخامة السيد / عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، وللشعب الجزائري الشقيق، وقال إن هذا المؤتمر الذي ينعقد حالياً في الجزائر سيشكل علامة بارزة في مسيرة الاتحاد وسيحقق النجاح الذي نتطلع إليه وتحدث معاليه عن جدول أعمال اجتماع اللجنة التنفيذية الحالي مبرزاً أنه سيحضر لمؤتمر الاتحاد والاجتماعات المصاحبة له، وأعلن للسادة المشاركين أن لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة التي تشكلت في مايو الماضي قد بدأت نشاطها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها. (الكلمة مرفقة)

جلسة العمل: –

– ترأس جلسة العمل معالي السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري حيث جدد الترحيب بالسادة الأعضاء وتمنى لهم عملاً موفقاً وإقامة طيبة في الجزائر.

– حضر الاجتماع السادة أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلو المجالس التالية: –

– المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
– برلمان جمهورية بنغلاديش الشعبية
– الجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو
– الجمعية الوطنية بجمهورية الكاميرون
– الجمعية الوطنية لكوت ديفوار
– مجلس النواب بالجمهورية الاندونيسية
– مجلس الشورى الإسلامي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية
– مجلس النواب بالجمهورية اللبنانية
– الجمعية الجمهورية بموزمبيق

- برلمان سلطنة عُمان
- مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية
- الجمعية الوطنية بجمهورية السنغال
- المجلس الوطني التركي الكبير

وتحدثوا في مداخلاتهم عن أوضاع الأمة الإسلامية وتقدموا بالشكر للبرلمان الجزائري على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وألقوا الضوء على المستجدات التي تواجه العالم الإسلامي وضرورة التصدي لها ومنها شرعنة الشذوذ الجنسي التي تسعى إليه بعض الدول الأوروبية وضرورة أخذ الحيطة والحذر من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تسهم بشكل مباشر في نشر المستجدات على شباب الأمة، وضرورة التمسك بالوحدة الإسلامية وتحصين النفس بالإيمان والثقة حيث أن الحدود الجغرافية لم تعد تكفي للتحصن بها، وأشاروا إلى أن نجاح المونديال في الدوحة كان نتيجة للتحلي بتعاليم الإسلام السمحة التي ترفض كل ما هو سيئ، كما أكدوا على نبذ العنصرية والتمييز والطائفية والمذهبية والعنف وضرورة التعايش السلمي بين مختلف الأطياف، والتصدي بكل حزم لظاهرة الإرهاب التي تؤرق العالم الإسلامي خاصة في دول الساحل الإفريقي، وأدانوا بشدة الجريمة النكراء التي قام بها يميني متطرف في السويد بحرق المصحف الشريف الأمر الذي أدى إلى استفزاز مشاعر المسلمين في ربوع العالم كما سلطوا الضوء على قضية المجتمعات والأقليات المسلمة واللاجئين وكيفية تقديم الدعم اللازم لهم.

وتغيّب عن الاجتماع كل من مجلس نواب الشعب بجمهورية تونس، ومجلس جمهورية ماليزيا

البند 1 – تم انتخاب أعضاء هيئة المكتب كالتالي:

سعادة / ممثل الجمعية الوطنية بكوت ديفوار نائب الرئيس (عن المجموعة الإفريقية).

سعادة / ممثل البرلمان الإندونيسي نائب الرئيس (عن المجموعة الآسيوية)

سعادة ممثل المجلس الشعبي الوطني الجزائري – مقرراً للجنة

البند 2 – اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل – تم الاعتماد

البند 3– تقرير الأمين العام

غطى تقرير الأمين العام الفترة بين الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في مدينة الجزائر بتاريخ 13-14 مارس 2022 وتاريخ انعقاد الاجتماع الثامن والأربعين للجنة التنفيذية المنعقد أيضاً في مدينة الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 26 يناير 2023 وقد أفاد الأمين العام أن تقريره لا يشتمل على أوجه النشاط التي تمت خلال الفترة المبينة وهي المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية والبيانات الصادرة عن الأمانة العامة والأنشطة الإعلامية حيث أنه سيقدم تقريراً مفصلاً بكل هذه الأنشطة في تقريره الذي سيقدمه للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد في 29 – 30 يناير 2023، كما سيقدم تقرير المراجعة عن حسابات عامي 2021 و 2022 مع الموازنة المقترحة لعام 2023 إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة التي ستعقد في 29 يناير 2023.

– تم اعتماد تقرير الأمين العام.

البند 4 – دراسة نموذج جديد لصياغة القرارات في اللجنة السياسية بناء على اقتراح من مجلس الأمة الكويتي:

بعد مداخلات السادة أعضاء اللجنة تقرر ما يلي:

4-1 إحالة كل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى لجنة فلسطين لدراستها وإرجاعها إلى اللجنة السياسية لتكون جزءاً من قراراتها هي الأخرى تأكيداً على أهميتها.

4-2 أكدت اللجنة على ضرورة صياغة مختصرة قدر الإمكان للمواضيع المقترحة على أن يحال الأمر إلى اللجنة السياسية للبت فيها. واعتبروا أن تنفيذ ذلك قد يتطلب وقتاً.

البند 5: دراسة طلب المنظمات التالية للانضمام للاتحاد بصفة مراقب وإبلاغ اللجنة العامة بتوصياتها:–

5-1 الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز (NAM PA) – أحالت اللجنة الطلب بالموافقة إلى اللجنة العامة.

5-2 المؤتمر البرلماني الدولي (IPC) أحالت اللجنة الطلب بالموافقة إلى اللجنة العامة.

5-3 جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية – أحالت اللجنة الطلب بالموافقة إلى اللجنة العامة.

اللجان المتخصصة الدائمة: –

البند 6 – تحديث مشروع جدول أعمال الاجتماع التاسع لـ: –

(6–1) اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية: –

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

– لجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة – تمت الموافقة عليه دون تعديل

6–2) اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة:

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

6–3) اللجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الانسان والمرأة والأسرة.

تمت الموافقة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار التوصية بشأن الأخطار في مجال الأخلاق التي تغزو العالم الإسلامي خاصةً نشر ثقافة الشذوذ الجنسي التي ترعاها دول كبرى ومنظمات دولية.

6–4) اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان:

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

الأجهزة المتفرعة:

البند 7– تحديث مشروع جدول الأعمال:

7-1) الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة. تمت الموافقة عليه دون تعديل.

7-2) الدورة العاشرة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات تمت الموافقة عليه دون تعديل.

7-3) الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الاتحاد.

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

البند 8- تحديث مشروع جدول لأعمال الدورة الرابعة والعشرون للجنة العامة للاتحاد:

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

البند 9- تحديث مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:

تمت الموافقة عليه دون تعديل.

البند 10 – ما يستجد من أعمال: –

10-1) أثار مندوب إندونيسيا في اللجنة سعادة الأستاذ فضلي زون، مسألة مشاركة الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 24 إلى 26 أكتوبر 2022 في باندونج بإندونيسيا في اجتماع لتشكيل منتدى للبرلمانات والمجالس الاستشارية. وتمت مناقشة هذا الموضوع باستفاضة وأكد الاجتماع على أن إنشاء منتدى أو ما يشبهه ينبغي أن يكون تحت مظلة الاتحاد، حسب النظام الأساسي ولوائح الاتحاد، وعبر اللجنة التنفيذية والمؤتمر.

10-2) تمت إحالة (4) مقترحات، تقدم بها برلمان الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، إلى اللجنة السياسية للبت فيها. وهذه المقترحات هي:

- إنشاء لجنة أصدقاء رئيس الاتحاد.
- إنشاء مركز للدراسات والأبحاث في مناعة الفكر الإسلامي
- إنشاء حاضنة للمؤسسات الناشئة.
- وضع استراتيجية تعاون بين الدول الأعضاء في المجال الرقمي والأمن السيبراني.

البند 11 اعتماد تقرير الاجتماع الثامن والأربعون للجنة التنفيذية للاتحاد – تم اعتماد التقرير.

سادساً– المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات للاتحاد:

تقرير المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات

1 – افتتح بالمركز الدولي للمؤتمرات في الجزائر العاصمة (قاعة بيسكرا) وضمن فعاليات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات يوم بتاريخ 28 يناير 2023 وبمشاركة عدد كبير من البرلمانات المشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد.

2 – ترأست الجلسة سعادة السيدة نواره سعدية جعفر، الوزيرة السابقة، عضو مجلس الأمة الجزائرية.

كلمة سعادة رئيسة الجلسة:

في مستهل كلمتها رحبت بالحاضرين متمنياً لهم إقامة طيبة في الجزائر ومداولات ناجحة ومثمرة وقالت: "يسرني أن أرحب بكم جميعاً على أرض الجزائر، وأشكركم بالغ الشكر على حضور أشغال الدورة السابعة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

وأضافت: «أن ما يحدث في فلسطين هذه الأيام من قصف وتدمير وتنكيل، يشكل أفظع صور لانتهاكات حقوق الإنسان. باختصار، ما أمس الإنسان للتحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة لتحقيق الأمن الإنساني».

«إن لقاءنا هذا وما سيضفي إليه من توصيات، سيكون حافزاً لنا للمضي قدماً في العمل على تكريس البعد التضامني، والتزامنا بروح العمل الجماعي لتحقيق أهدافنا المتمثلة خاصة في تعزيز حقوق المرأة المسلمة، وإبراز دورها التاريخي والحضاري... وكذا في تغيير الصورة النمطية المرسومة عنها، في ظل تصاعد الإسلاموفوبيا، والمساس بقيم ديننا الحنيف واستهداف مقدساتنا. تحدياتنا مشتركة، ومسؤولية النهوض بمجتمعاتنا ملقاة على عاتقنا جميعاً نساء ورجالاً.

وفي ختام كلمتها تمنت للمؤتمر كل النجاح والتوفيق.

3–كلمة معالي الامين العام للاتحاد

شكر البرلمان الجزائري على استضافته وحسن تنظيمه لأعمال المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات ضمن فعاليات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد وقال:

«نلتقي اليوم بمدينة الجزائر الجميلة لمواصلة الجهد المشترك الذي نبذله في نطاق مؤتمر البرلمانيات المسلمات، منذ أكثر من عشر سنوات، من أجل النهوض بأوضاع المرأة المسلمة، ودعم مسيرة التقدم والازدهار بعالمنا الإسلامي. لقد شكل إحداث مؤتمر البرلمانيات المسلمات علامة مضيئة في تاريخ الاتحاد، ومحطة بارزة في تكريس التعاون والتضامن بين النساء المسلمات والارتقاء بآليات العمل المشترك بينهن إلى أفضل المراتب. ويمثل انعقاد هذا المؤتمر، بادرة محمودة ومشجعة في اتجاه تأكيد عزمنا جميعاً على توحيد جهودنا وتطوير أنشطتنا، بما يمكننا من مواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة، والتعامل مع الرهانات المطروحة شعوبنا، انطلاقاً من قيم ديننا الإسلامي الحنيف الداعي إلى تكريم الإنسان.

لقد حدد الاتحاد في مؤتمراته أهدافاً وإجراءات استراتيجية للنهوض بالمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين. ويمكن الإشارة إلى بعضها: المرأة والفقر – تعليم المرأة وتدريبها – المرأة والصحة – المرأة والنزاع المسلح – المرأة والاقتصاد –

المرأة في السلطة وصنع القرار – الآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة – المرأة ووسائل الإعلام – كما أننا اتخذنا التدابير اللازمة للاستفادة من الكادر النسائي في مستوى مدراء في الأمانة العامة».

وأضاف: «يجب هنا أن نتوجه بتحية إكبار وتقدير إلى المرأة الفلسطينية الصامدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأن نسعى إلى البحث عن صيغة عملية ناجعة للتدخل لدى الهيئات والمنظمات العالمية الفاعلة، من أجل تحسيسها بخطورة الأوضاع المأساوية التي تتكبدها اليوم المرأة والطفل والأسرة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبتها بضرورة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني المناضل».

وفي ختام كلمته شكر الحضور وأعرب عن تمنياته لنجاح المؤتمر.

4 – جلسات العمل:

انتخاب أعضاء هيئة المكتب:

تم انتخاب أعضاء هيئة المؤتمر على النحو التالي:

4-1 نائبة الرئيس من المجموعة العربية الإفريقية:

البرلمان الكاميروني

4-2 نائبة الرئيس من المجموعة الاسيوية

المجلس الوطني التركي الكبير

4-3 المقررة من البرلمان الجزائري المضيف.

5 – اعتماد جدول الأعمال

قامت سعادة رئيسة المؤتمر باستعراض جدول أعمال الاجتماع امام المؤتمرين:

– تم اعتماده

6 – المداولات:

قدمت 14 سيدة من السيدات المشاركات مداخلاتهن في بنود جدول الأعمال، غطت الموضوعات التالية:

– إدانة حرق المصحف الشريف في بعض الدول الغربية.

– التضييق على حقوق النساء المسلمات في ارتداء الحجاب في عدد من الدول الغربية.

– المشاكل التي تتعرض لها النساء، بسبب الاحتلال والنزاعات التي تلقي بظلالها المأساوية على واقعهن وواقع الفتيات والأطفال.

– قدرات النساء على حل المشاكل – والبدائل في مواجهة العنف والتحديات

– ضرورة إيجاد شبكة البرلمانيات المسلمات لتسهيل التواصل فيما بينهن

7 – أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر

خلصت المداخلات القيمة والجادة للمشاركين للقرارات والتوصيات التالية:

- منع العنف القائم على نوع الجنس في النزاعات وإجراء التحقيق في الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها.
- تكريس التضامن بين النساء البرلمانيات المسلمات للارتقاء بمجالات العمل المشترك،
- ضرورة التضامن مع المرأة الفلسطينية والمرأة المقدسية بشكل خاص لما تواجهن من الإقصاء والعنف.

- استخدام قدرات المرأة لحل الأزمات الإقليمية والدولية، والإصرار على مشاركتها في صنع السلام.
- تضمين مشاركة واسعة للنساء، وحماية أكبر لهن من أعمال العنف بأنواعه والخطف والتنكيل والتعذيب والاعتقال التعسفي والتهديد والتهجير والطرد والنزوح.

8 – موعد ومكان عقد المؤتمر الحادي عشر للبرلمانيات المسلمات:

– سيتم عقده متزامناً مع مؤتمر الاتحاد القادم في كوت ديفوار.

اختتام الجلسة:

ثم تفضلت سعادة رئيسة المؤتمر بكلمة قصيرة ذكرت فيها ضرورة الوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية التي تواجه الخطف والإرهاب وغيرها من مظاهر العنف والتضامن معهن ومحاولة التخفيف من معاناتهن.

وذكرت كذلك أن العمل المشترك ضروري لإيجاد شبكة البرلمانيات المسلمات التي تعتبر آلية للتواصل فيها لطرح الحلول وعرض المشاكل حتى تكون قوة على المستوى الدولي لتطبيق قرارات مجلس الامن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والخاصة بإشراك النساء في الحوار والتفاوض وإنهاء النزاع.

وفي ختام الجلسة أعربت سعادة السيدة نوارة سعدية جعفر، رئيسة المؤتمر العاشر للبرلمانيات المسلمات عن شكرها للوفود المشاركة لحضورهن ومداخلاتهن القيمة. كما أعربت عن شكرها لمعالي السيد محمد قريشي نياس أمين عام اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لما بذل من جهود لإنجاح المؤتمر.

رفع تقرير مؤتمر البرلمانيات لمؤتمر الاتحاد

ستقوم السيدة رئيسة مؤتمر البرلمانيات برفع تقرير يشتمل على التوصيات إلى مؤتمر الاتحاد في دورته السابعة التي ستعقد في مدينة الجزائر يومي 29–30 يناير 2023.

سابعاً– الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية:

تقرير الاجتماع التاسع للجنة السياسية

عقدت اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية اجتماعها التاسع في الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في 27 يناير 2023،

وقد حضر الاجتماع ممثلو المجالس الأعضاء في اللجنة بالإضافة إلى عدد من المجالس غير الأعضاء من الراغبين في حضور المناقشات.

رحب سعادة السفير / علي أصغر محمدي، الأمين العام المساعد بالحضور، معلناً افتتاح الاجتماع.

وافق المجتمعون على اختيار سعادة النائب يوسف رحمانية من البرلمان الجزائري، بصفته مقرر المؤتمر، لإدارة أعمال اللجنة.

بعد ذلك بدأ النقاش بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع. وقد تركّز البحث على بعض البنود بصورة خاصة، لما حملته من أفكار وآليات جديدة لأنشطة الاتحاد.

فقد تم بحث نموذج جديد لصياغة القرارات في اللجنة السياسية بناءً على اقتراح مقدم من مجلس الأمة الكويتي، بحثاً معمقاً ومفصلاً. وتطرق البحث إلى الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا وتدخلات البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد، وتدنيس المصحف الشريف في عدد من البلدان الأوروبية، والمقترحات الجزائرية الأربعة، واقتراح النيجر بشأن إيجاد آلية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل.

وبعد جلستين من النقاش، صباحية ومسائية (حضرها معالي الأمين العام للاتحاد)، اتفقت اللجنة على النقاط التالية:

1. رفع ثلاثة مشاريع قرارات بشأن «الوضع في فلسطين» و«دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الإسرائيلية بشأن يهودية الكيان الصهيوني وتهويد القدس» و«الأراضي السورية واللبنانية المحتلة» والتي تمت مناقشتها في اجتماع لجنة فلسطين يوم 26 يناير 2023 لاعتمادها من قبل المؤتمر.
2. إخراج مجمل مشاريع القرارات السابقة من جدول أعمال اللجنة بدافع منع التكرار.
3. الإبقاء بصورة استثنائية ولهذه الدورة فقط، على مشاريع القرارات الخاصة بقبرص، وتراقيا الغربية ودوديكانيز، وجامو وكشمير، والروهينجيا، والقرارات الخاصة بشؤون الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والوضع الأمني في منطقة الساحل.
4. اعتماد تقرير لجنة الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5. الموافقة على مقترحات البرلمان الجزائري كما وردت في الورقة المرفقة بهذا التقرير والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

إن اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية إذ تتقدم بهذا التقرير مرفقاً بـ15 مشروع قرار للمصادقة، يشرفها أن ترفع التوصيات التالية إلى مؤتمر الاتحاد في دورته السابعة عشرة للنظر فيها واعتمادها إذا رأى المؤتمر الموقر ذلك:

- إدانة التطاول على المصحف الشريف وتدنيسه في السويد وهولندا والدنمارك بأشد العبارات.
- استنكار ورفض تدخلات البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية لعدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد، منها البحرين، إيران، تركيا، مالي، المغرب، السعودية، وقطر.
- إعلان موقف الاتحاد من الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا على أساس أن هذه الحرب قد تركت آثاراً خطيرة على مختلف مجالات الحياة في البلدان الإسلامية، منها الأمن الغذائي والطاقة، إضافة إلى احتمالات امتدادها إلى مجالات أخرى، تهدد السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.
- وأعرب الاتحاد عن تأييده القوي لإيجاد حل سياسي فعال لهذا الصراع ودعا برلماني الجانبين، علاوة على البرلمانات التي لها علاقات وثيقة مع الجانبين، إلى القيام بدور إيجابي يساعد على وضع حد للحرب من خلال الدبلوماسية والحوار ، كما عرض الاتحاد، تمشياً مع القيم الإسلامية النبيلة، مساعيه للمساعدات في إيجاد حل سلمي للنزاع، بغية الحيلولة دون فقدان المزيد من الأرواح واستمرار الدمار.
- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، خاصةً إرهاب الدولة، لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وإشاعة الرعب وعدم الاستقرار في المجتمعات البشرية قاطبةً.
- اعتبار الإرهاب مصدراً لمخاطر جمة مثل الاتجار في المخدرات والهجرة غير الشرعية وعمليات الاختطاف والاتجار بالبشر وإعاقة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه لا مناص من إيجاد آلية تمكن من تحقيق التصدي البرلماني لظاهرة الإرهاب، الذي لا دين له ولا وطن. وحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب وإبداء المزيد من الدعم والتضامن مع البلدان المتضررة من العمليات الإرهابية.
- إدانة التدخل في شؤون الجمهورية العربية السورية الداخلية الذي أفضى إلى سرقة الموارد الوطنية، النفط ومشتقاته والقمح السوري. والمطالبة بإيقاف العقوبات أحادية الجانب التي أثقلت كاهل المواطن السوري في كل المجالات الحياتية، حتى الطبية منها.

مقرر المؤتمر

يوسف رحمانية

نائب في البرلمان الجزائري

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية – برلمان الجزائر

مقترحات البرلمان الجزائري المقدمة خلال أشغال الدورة الـ 17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الجزائر من 26 إلى 30 يناير 2023

المقترح الأول

إنشاء لجنة أصدقاء رئيس الاتحاد

تتكون من الترويكا وثلاثة أعضاء، واحد عن كل مجموعة جغرافية (إفريقية / آسيوية / عربية) بالإضافة إلى الأمين العام، هدفها السامي الإسهام في استتباب الوئام وحماية مصالح الأمة الإسلامية.

المقترح الثاني

مركز الدراسات والأبحاث في مناعة الفكر الإسلامي

بالنظر إلى ما يتعرض له العالم الإسلامي من محاولات التشويه ونشر الأفكار الهدامة التي تمس بالأمن الفكري والمجتمعي الإسلامي، تتقدم الجزائر بمقترح إنشاء مركز لتحصين المجتمعات الإسلامية على مستوى الاتحاد تحت عنوان **"مركز الدراسات والأبحاث في مناعة وحماية الفكر الإسلامي"**

وذلك يكون كالتالي:

الإطار: المركز تابع للاتحاد، **المقر**: الجزائر

الميزانية: تتحمل الجزائر المصاريف المالية للمركز. تفتح باب المساهمات المالية لباقي الدول الأعضاء في الاتحاد للمساهمة في الميزانية.

العضوية: مفتوح العضوية لكل خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد.

وسيبحث في التفاصيل الأخرى بين الجزائر والأمانة العامة.

المقترح الثالث

إنشاء حاضنة للمؤسسات الناشئة

يدرج هذا المقترح ضمن صلاحيات ومهام اللجنة الاقتصادية، وذلك بهدف حماية وترقية دعم المشاريع المبتكرة والأنشطة المتصلة بالشباب المسلمين.

المقترح الرابع

إطلاق استراتيجية تعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد في المجال الرقمي والأمن السيبراني

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد في المجال الرقمي والأمن السيبراني للتحكم في البعد التكنولوجي والعلمي لحماية الشعوب الإسلامية من مخاطر الاختراق الفكري والانحلال الاجتماعي.

قرار رقم CONF-17/PFR-1

بشأن

الوضع في فلسطين

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بكافة القرارات الإسلامية الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية، وقرارات مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دوراته السابقة بشأن قضية فلسطين ومدينة القدس والنزاع العربي – الإسرائيلي بشكل عام،

وإذ يستذكر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولى بشأن القضية الفلسطينية، خاصة القرارات بالأرقام، 242 (1967)، 252 (1968)، 338 (1973)، 425 (1978)، 476 (1980)، 478 (1980)، 478 (1980)، 681 (1990)، 1073 (1996)، 1397 (2002)، 1435 (2002)، 1515 (2003) و**2334–2016 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 ديسمبر 1948م** تحت رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرار رقم 10/10 الصادر عن الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة عام 2002،

وإذ يشير إلى القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، بما فيها ذلك القرار الصادر عن الدورة الخاصة الحادية والعشرين بتاريخ 23 يوليو 2014م،

وإذ يعبّر عن القلق بشأن محاولات بعض الدول لإلغاء البند السابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المتعلق بمعالجة «وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة» بما فيها مدينة القدس الشريف، مع التأكيد على أن هذا البند ينسجم مع طبيعة عمل المجلس ومع الطبيعة الفريدة للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده لدولة فلسطين والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يؤكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكاته الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان يعتبر أساساً للوضع المزري الحالي الذي يواجه الفلسطينيين ويهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يدين الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجراءاتها الهادفة إلى تهويد القدس وحصار قطاع غزة وإنشاء المستوطنات وتطبيق العقوبات الجماعية، التي تشكل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للشرعية الدولية،

وإذ يرفض الأنشطة الاستعمارية المكثفة والجارية بكل مظاهرها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، الأمر الذي يشكل انتهاكاً وجريمة وفق القانون الدولي، ويشكل تهديداً لفرص إحلال السلام، وإذ

يعرب عن قلقه العميق من تواصل الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكافة الممارسات الأخرى التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإذ يستذكر القرار رقم 67/19 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 2012 والذي منحت بموجبه فلسطين صفة دولة مراقب لدى الأمم المتحدة وفق الحل المجمع عليه دولياً والقائم على مبدأ الدولتين وعلى حدود ما قبل عام 1967،

وإذ يشيد بصمود أبناء الشعب الفلسطيني ونضالهم العادل والبطولي من أجل استرداد حقوقهم الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف، **وإذ يؤكد** تواصل المساعي المشتركة من أجل وضع حد للحصار اللاإنساني الذي تسبب في حرمان أكثر من مليوني إنسان فلسطيني في غزة من حريتهم وسبل عيشهم الكريم وعزلهم عن فلسطين وبقية العالم منذ أكثر من عقد من الزمن،

وإذ يرحب بقوة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A /77/400 بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، المصادق عليها في الـ 30 ديسمبر 2022، الذي يتضمن رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. **وإذ يعرب** عن قلقه البالغ إزاء التقرير الأخير الصادر عن المؤتمر الألماني لوزراء الداخلية الألمان والذي يركز على المنع والتدخل ضد معادات الساميّة حين يتعلق الأمر بإسرائيل، بينما يستهدف مثل هذا العمل تجريم النشاط الفلسطيني في خارج أرض فلسطين،

وإذ يشعر بالألم الشديد من الاتجاهات التي ميّزت سنة 2022 كواحدة من أكثر الأعوام دموية في التاريخ الحديث بالنظر إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث أن معظم الضحايا من المدنيين الفلسطينيين:

1. **يؤكد** مركزية القضية الفلسطينية والقدس بالنسبة للأمة الإسلامية، **ويشدد** على أهمية مدينة القدس باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية وحاضنة ثالث الحرمين الشريفين ولذا فهي تشكل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، حتى تتحقق الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، المتمثلة في عودة جميع اللاجئين والتحرر من الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
2. **يطالب** بالعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتجميد عضوية إسرائيل لكونها لم تنفذ قراري الجمعية العامة ذي الرقمين 181 و 194 اللذين كانا شرطاً لقبول عضوية الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة.
3. **يثمن** قرار الجمعية العامة الخاص بإحالة ما هية الاحتلال وانتهاكاته المستمرة لمحكمة العدل الدولية، وإذ يحيي كل من ساند القرار فإنه يطلب التواصل الإسلامي مع الدول التي اعترضت وامتنعت عن دعم القرار. ويطلب من كل الدول تقديم رأيها وشهادتها لمحكمة العدل الدولية، انتصاراً للحق ورفعاً للظلم والقهر الذي يصنعه الاحتلال.
4. **يشدد** على أن أي خطة سلام لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك القرارات الدولية ذات الصلة مرفوضة ولن يكتب لها النجاح.

5. **يطالب** الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإدارج قرارها تحت الفصل السابع، لوقف جرائم القتل والإعدامات والتعدي على ممتلكات ومقدرات الشعب الفلسطيني.
6. **يشجب** انتهاكات الكيان الصهيوني الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك هجماتها المتكررة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والذي يشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويدعو المجتمع الدولي إلى تحميل مرتكبي هذه الجرائم، المسؤولية القانونية والسياسية، كما يدين بقوة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإعدامات الميدانية واعتقال الأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، ويطالب محكمة الجنايات الدولية وباقي أجهزة العدالة الدولية بالتحقيق في هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.
7. **يدين** بشدة السياسة الاستيطانية التوسعية التي ينتهجها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس ويؤكد أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ويدعو جميع الدول لاتخاذ الإجراءات الممكنة لحمل الكيان الصهيوني على وقف بناء المستوطنات وفي هذا الصدد يرحب بالمعارضة القوية للاتحاد الأوروبي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، المتمثل بوسم منتجات المستوطنات ومقاطعتها لأنها تقوم على أرض فلسطين المحتلة.
8. **يطالب** بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2016، والقاضي بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ولزوم الإيقاف الفوري والتام لكل الأنشطة الاستيطانية التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، بما فيها مدينة القدس.
9. **يدعو** محكمة الجنايات الدولية إلى المضي قدماً في التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ويرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الاستيطان والضم، والعدوان على غزة، وقتل المدنيين والصحفيين والمسعفين، والتهجير القسري للفلسطينيين من بيوتهم.
10. **يرفض** كل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، **ويؤكد** على أن التطبيع لا يتسق مع احتلال أرض دولة فلسطين واستمرار المشروع الاستعماري فيها.
11. **يرحب** عالياً بإعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرب عن تقديره البالغ للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الشقيقة لدورها في رعاية المحادثات، ويثمّن الجهود الحثيثة التي بذلها رئيس الجمهورية السيد / عبد المجيد تبون من أجل إنجاح هذا المسعى التاريخي.
12. **يرحب** باعتماد الجمعية العامة بمنظمة الأمم المتحدة في 30 ديسمبر 2022 القرار رقم A/77/400 الذي يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

13. **يدين** الخطوة الاستفزازية التي أقدم عليها أحد مسؤولي الاحتلال الصهيوني في الفاتح من يناير 2023، باقتحام المسجد الأقصى المبارك، في إنتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية وتحدٍّ سافر لمشاعر المسلمين والمسيحيين عبر العالم، ويدعو مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني.
14. **يحيي** صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي ويؤكد دعمه الكامل للنضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك تجسيد السيادة لدولة فلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948م.
15. **يحث** المجالس الأعضاء على الإسراع في تقديم المساعدات الفنية والإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وللحكومة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحساسة بغية المساعدة في تخفيف وطأة الوضع الإنساني الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة والقدس، لإعادة تأهيل الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية ولدعم تطوير وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وجهود بناء الدولة الفلسطينية تمهيداً للاستقلال.
16. **يدين** بشدة رفض الكيان الصهيوني السماح للبعثة الفنية لليونسكو للتحقيق في الهجمات على الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة، ويندد بالمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الاستيلاء على التراث الفلسطيني وتهويده وإلى تزييف تاريخ فلسطين، بما في ذلك قرار ضم الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم وقريتي بتير ولفتا إلى لائحة تراثها، **ويدعو** في هذا الصدد، اليونسكو إلى تنفيذ قرارات مجلسها التنفيذي الصادرة في دورته 186 بشأن المواقع التاريخية والتراثية الفلسطينية، وذلك للحيلولة دون إقدام الكيان الصهيوني على استمرارها في تدمير التراث الثقافي الفلسطيني.
17. **يطالب** مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بإلزام الكيان الصهيوني بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ومعاملة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في سجونها كأسرى حرب وفق القوانين الدولية ذات الصلة.
18. **يدعم** توجه فلسطين لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويدعو الدول الإسلامية كافةً إلى تجنيد إمكانياتها الدبلوماسية وعلاقاتها الدولية وقدراتها لمساندة دولة فلسطين المحتلة في هذا السعي.
19. **يحث** الدول الأوروبية التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تحذو حذو العديد من الدول الأوروبية، وأن تتحمل مسؤوليتها التاريخية نحو الشعب الفلسطيني في بحثه عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، **كما يحث** البرلمانات الغربية التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تحذوا حذو مثيلاتها التي قامت بهذا الإجراء.

20. **يشدد** على انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية، كحق أصيل لدولة فلسطين.
21. **يؤكد** دعمه الكامل للشعب الفلسطيني من أجل ترسيخ وحدته الوطنية وتقوية جبهته الداخلية، ويدعو إلى تسريع خطوات تنفيذ اتفاقية المصالحة الفلسطينية بغية تعزيز الوحدة الوطنية وحشد كل الطاقات لمواجهة المخاطر المحدقة بقضية فلسطين، ويشيد في هذا الصدد بمبادرة الجزائر الأخيرة لتوحيد الصف الفلسطيني، المتمثلة في التوقيع على إعلان «الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية».
22. **يدين بشدّة** ازدواجية المعايير التي تطبقها الدول الغربية صراحة عند تناولها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي طال أمده.
23. **يوصي** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد بالعمل معاً وبتظافر الجهود لدعم القضية الفلسطينية في المنتديات البرلمانية الأخرى ومنها الاتحاد البرلماني الدولي.
24. **يدعو** جميع المجتمعات الإنسانية التي تدعم قضية فلسطين بشكل كامل إلى توحيد جهودها لإجبار إسرائيل على الامتثال لكل الثوابت الدولية.
25. **يدعو** أيضاً المجتمعات الإنسانية لمساندة النشطاء الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الأراضي الأوروبية، وحمايتهم من أي تجريم بذريعة معاداة الساميّة.
26. **يؤكد** مجدداً على أن أي تطبيع مع إسرائيل في الواقع سوف يقوض الجهود الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس كما سيعرقل الحل الدائم والعادل لمحادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية المتوقفة.

قرار رقم CONF-17/PFR-2

بشأن

دور البرلمانات الإسلامية في التصدي للمخططات الإسرائيلية

بشأن يهودية الكيان الصهيوني وتهويد القدس

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ ينطلق من مبادئ وأهداف الاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستند إلى القرارات الإسلامية التي تؤكد أن قضية القدس تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي لب الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس إلى السيادة الفلسطينية، باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن القدس،

وإذ يؤكد تمسكه بخطة العمل الإسلامية الهادفة إلى دعم قضية فلسطين وحماية القدس ضد سياسات التهويد الممنهجة التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير طبيعتها العربية والإسلامية وتركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني،

وإذ يشدد على أهمية خطة عمل مجموعة الاتصال الوزارية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضية فلسطين والقدس والتي تم اعتمادها في اجتماع المجموعة الذي عقد في الرباط في 12 نوفمبر 2014،

وإذ يشيد بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة بتاريخ 17–18 يناير 2018، والعمل على تنفيذ توصياته بشأن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمدينة والأماكن المقدسة فيها ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال،

وإذ يؤكد على قرار مجلس الأمن رقم 681 (1990) بشأن انطباق جميع أحكام اتفاقية جنيف لعام 1949 على الأراضي العربية المحتلة وعدم شرعية أي تدابير وإجراءات تتخذ من الجانب الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، **وإذ يؤكد** أيضاً على قرار الجمعية العامة رقم 292/58 الصادر في 6 مايو 2004 بشأن، وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس،

وإذ يذكر بالرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية الصادر في 9 يوليو 2004، ومؤتمرات الدول الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقية على أرض دولة فلسطين والقدس وحماية المدنيين في زمن الحرب،

وإذ يشيد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L.22، المعتمد بتاريخ 21 ديسمبر 2017 – بأغلبية ساحقة – أبرزت إرادة المجتمع الدولي لمواجهة الظلم والعدوان المتمثل في قرار الرئيس الأمريكي السابق الرامي إلى تهويد مدينة القدس ونقل السفارة الأمريكية إليها،

وإذ يشير إلى القرار رقم 4/129 الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة بتاريخ نوفمبر 1967 الذي أكد على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية التي يتخذها «الكيان الصهيوني» – وينجم عنها تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والعقارات – باطلة ولاغية،

وإذ يضع في اعتباره البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي في ختام جلسته المعقودة بتاريخ 2009/12/8 على مستوى وزراء الخارجية والذي ينص على أن المستوطنات وجدار الفصل الذي يبنى على الأرض المحتلة وهدم المنازل وإخلائها، خطوات غير شرعية وفقاً للقانون الدولى، وتشكل عقبة أمام السلام، وتنذر باستحالة حل الدولتين،

وإذ يذكر بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 (لعام 1980) الذي ينص على أن كل محاولات الكيان الصهيوني الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وهويتها وتركيبتها الديموغرافية، لاغيةً وباطلة،

وإذ يشيد باستمرار المقاومة الفلسطينية الشجاعة للاحتلال الاسرائيلي وتدنيسه للحرم المقدسي الشريف،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء قيام وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بزيارة استفزازية يوم الثلاثاء 2023/01/03 إلى المسجد الأقصى ومجمع الحرم الشريف:

1 – **يؤكد** على أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما جاء في قراري مجلس الأمن الدولي 242 لسنة 1967م، و 338 لسنة 1973، وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، كما جاء في العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، **كما يؤكد** على أن القدس ترتبط إرتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار المنطقة برمتها.

2 – **يدين بقوة** القرار الأحادي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ويرفضه كقرار باطل ولاغٍ قانونياً، ويعتبره تهجماً على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، وعاملاً محفزاً للتشدد والإرهاب، وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، لأنه ينتهك قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 252 (1968) و 267 (1969) و 465 و 476 و 478 (1980) و 2334 (2016) ويتحدى الإرادة والإجماع الدوليين.

3 – **يجدد الترحيب** بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار A/ES-10/L.22 بتاريخ 21 ديسمبر 2017 الرافض لقرار الإدارة الأمريكية حول وضع مدينة القدس.

4 – **يحمل الإدارة** الأمريكية المسؤولية الكاملة عن كافة التداعيات الناجمة عن عدم التراجع عن هذا القرار غير القانوني ويعتبره مكافأة لإسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – على تنكرها لقواعد القانون الدولي

ولتحديها للشرعية الدولية، **كما يعتبره** تشجيعاً لها على مواصلة سياسة الاستعمار والاستيطان والإبادة والتطهير العرقي الذي تمارسه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5 – **يرفض بقوة** مشروع إعلان الكيان الصهيوني، مدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل وللشعب اليهودي، باعتبار هذا المشروع عدواناً مباشراً على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف.

6 – **يؤكد** رفضه القاطع لكل المحاولات الرامية إلى نقل السفارات المعتمدة لدى الكيان الصهيوني إلى مدينة القدس، باعتبار هذه المحاولات غير شرعية ولاغية وتتعارض مع الوضع القانوني لمدينة القدس كجزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة.

7 – **يرحب** بقرار **استراليا** التراجع عن قرار الحكومة السابقة الخاص بالاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لدولة الاحتلال، ويعتبر القرار الجديد تصويباً إيجابياً لموقف استراليا بما ينسجم مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

8 – **يؤكد** من جديد على أن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذها الكيان الصهيوني – السلطة القائمة بالاحتلال – لفرض قوانينها وإجراءاتها الإدارية على مدينة القدس، غير قانونية وهي بالتالي باطلة ولاغية ولا تتسم بأي شرعية، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، **ويدعو** كافة الدول والمؤسسات والمنظمات والشركات إلى عدم التعاطي مع هذه الإجراءات.

9 – **يؤكد مجدداً** على زيف وبطلان الادعاءات الإسرائيلية بحقوق لها في الحرم القدسي الشريف وما يقوم عليه، وبأن تلك الادعاءات لا تقوم على أساس كونها تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وأحكام القانون الدولي، وإن فرض التقاسم الزماني والمكاني عليه، يشكل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، وعلى دولنا مقاومته ووقفه بكل السبل والآليات المتاحة.

10 – **يدعو** الفاتيكان وكافة الكنائس المسيحية للمشاركة في مقاومة تهويد مدينة القدس، حرصاً منها على احترام البعد الروحي لجميع الشرائع السماوية وضماناً للتعايش السلمي بين أبنائها، **ويدين** جميع عمليات بيع الأراضي للإسرائيليين.

11 – **يندد** بالإجراءات الإسرائيلية في منع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إلى القدس ومحاولاتها المستمرة لإدراج القدس في قائمتها التمهيدية الأثرية لتسجيله كموقع إسرائيلي على قائمة التراث العالمي في تحدٍ صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وانتهاكاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية التراث العالمي.

12 – **يدين** بقوة الاقتحامات المتكررة والمتصاعدة لعصابات المستوطنين والمسؤولين الاسرائيليين للمسجد الأقصى والاعتداء على حرمته تحت حماية ومشاركة الحكومة وقوات أمن الاحتلال الإسرئيلي.

13 – **يدعو** مديري الصناديق التي أنشئت من أجل القدس إلى تفعيل عمل تلك الصناديق، دعماً لصمود أهل القدس وتثبيتهم في مدينتهم، كما يناشد الأمتين العربية والإسلامية شعوباً وحكومات المزيد من

التضامن لمواجهة الصلف الإسرائيلي وما تبديه حكومة الاحتلال من استخفاف بالحقوق التاريخية والثقافية والدينية للشعب الفلسطيني، **ويدعو** لتنفيذ المشروعات التي تعزز صمود المدينة المقدسة وأهلها ومؤسساتها.

14 – **يدعو** إلى تفعيل قرار القمة الإسلامية الثالثة عشرة، المتعلق بدعم وتطوير برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني في أرض دولة فلسطين ومدينة القدس – على وجه الخصوص – والذي أطلقه صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

15 – **يدعو** إلى تفعيل القرارات الخاصة بحظر التعامل مع الكيان الصهيوني وعدم انتهاك قوانين المقاطعة، ورفض التطبيع مع هذا الكيان بأي شكل كان.

16 – **يحث** مجلس الأمن للأمم المتحدة على اتخاذ إجراء عملي لمنع تكرار أي زيارة استفزازية من قبل أي قادة سياسيين إسرائيليين رفيعي المستوى في المستقبل، وعليه يجب أن يتم التنديد بإسرائيل بأشدّ العبارات وإذا لزم الأمر، يجب عزل إسرائيل عن التعاملات الدولية.

17 – **يؤكد** على تحميل مسؤولية عواقب أي زيارة استفزازية للأقصى من قِبَل أي سياسي إسرائيلي متشدد، من بين أمور أخرى، من شأنها إعادة إشعال العنف في مجمع الأقصى بشكل خاص وفي الأراضي الفلسطينية بشكل عام وتمثل تهديداً خطيراً للغاية للوضع الراهن في المسجد الأقصى.

18 – **يلاحظ** بقلق بالغ عدم فاعلية وصاية الأردن المتزايدة على موقع الأقصى. لذلك هناك حاجة ماسة لتعزيز دور الأردن في الوصاية على الأقصى، والتي هي في الوقت الحالي وصاية رمزية ومتناقضة. وعليه يجب على المجتمع الدولي تغيير هذا الوضع.

19 – **يحث** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد على النظر في إدراج القدس الشريف في مناهج مدارسهم مع التأكيد على أن القدس الشريف عاصمة أبدية لدولة فلسطين.

قرار رقم CONF-17/PFR-3

بشأن

الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر انتهاك الكيان الصهيوني للمادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال اتخاذ القرار المؤرخ 14 ديسمبر 1981 بشأن فرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وعدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار رقم 497 الصادر في 17 ديسمبر 1981، الذي يعتبر ضم الكيان الصهيوني للجولان السوري المحتل، لاغياً وباطلاً وليس له أثر قانوني، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي،

وإذ يدعم موقف دولة لبنان الداعي المجتمع الدولي إلى تطبيق القرار رقم 1701، بما يحقق المصلحة اللبنانية ووضع حد نهائي لانتهاكات الكيان الصهيوني للسيادة اللبنانية ولتهديداتها الدائمة وأعمال التجسس التي تمارسها ضد لبنان ومحاولة نهب ثروته النفطية،

وإذ يؤكد المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان،

وإذ يدرك ما يعانيه المواطنون السوريون في الجولان المحتل من إجراءات قمعية ومحاولات إسرائيلية مستمرة لإرغامهم على القبول بالهوية الإسرائيلية، وإذ يندد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانيتين،

وإذ يؤكد سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام 1949، على الجولان السوري المحتل، وبأن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إلى الجولان السوري المحتل، يشكل خرقاً لهذه الاتفاقية وتدميراً لعملية السلام،

وإذ يشيد بصمود الشعب العربي السوري في وجه الغطرسة الإسرائيلية واستمرار احتلالها المتواصل للجولان، وإذ يثني على صمود لبنان ومقاومته الباسلة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة:

1 – **يشيد** بصمود المواطنين السوريين واللبنانيين ويحيي تمسكهم بأرضهم وهويتهم ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي.

2 – **يدين** بقوة الكيان الصهيوني لاستمراره في تغيير الطابع القانوني للجولان السوري المحتل وتكوينه الديموغرافي وهيكله المؤسسي، **كما يدين السياسات والممارسات الإسرائيلية** المتمثلة خاصة في الاستيلاء على الأراضي والموارد

المائية وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وإقامة المشاريع عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها. ويرفض شعار: «تعال إلى الجولان» الذى رفعته سلطات الاحتلال لجلب المزيد من المستوطنين إلى الجولان السوري المحتل.

3 – **يثمّن** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/77/187 الصادر في 22 ديسمبر 2022، والذي أعلنت فيه أن القرار الإسرائيلي بفرض القوانين والتشريعات الإدارية الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، أمر باطل ومرفوض، وعلى الكيان الإسرائيلي الانسحاب من هذه الأرض المحتلة.

4 – **يؤكد** من جديد أن استمرار الكيان الصهيوني في احتلال الجولان السوري منذ عام 1967م وضمها إياه في 14 ديسمبر 1981م ، يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم أجمع.

5 – **يدين بشدة** الخروقات العدوانية الإسرائيلية المتكررة للمجال الجوي السوري والاعتداء على السيادة السورية، من خلال مهاجمة بعض المواقع داخل الأراضي السورية، مما يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويؤيد الحق المشروع لسوريا في الدفاع عن النفس والرد على العدوان الصهيوني.

6 – **يؤكد** حق الجمهورية العربية السورية في استرجاع كامل سيادتها على الجولان السوري المحتل، **كما يعلن** دعمه ومساندته لسوريا في موقفها الثابت والملتزم بتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، مبني على قرارات الشرعية الدولية، خاصة قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338.

7 – **يدين** قرارت الكيان الصهيوني بفرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وعدم امتثالها لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981، **ويؤكد** أن جميع هذه القرارت الإسرائيلية باطلة وغير شرعية، **كما يدين** محاولات الكيان الصهيوني، فرض جنسيتها وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين، وهي تدابير تشكل خرقاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام 1949 وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.

8 – **يعلن** دعمه وتضامنه مع سوريا ولبنان في مواقفهما الثابتة والمطالبة بحقوقهما الوطنية، ضمن التزامهما بتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

9 – **يؤكد** حق الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة في استعادة سيادة لبنان على كل أراضيه المحتلة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، بكل الوسائل المتاحة، وذلك وفق القرارات الدولية ذات الصلة، ويرفض تصنيف مقاومة الاحتلال ضمن قائمة الإرهاب.

10 – **يؤكد** حق لبنان في ثروته النفطية والغازية المتواجدة ضمن مناطقه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له والمحددة وفقاً للخرائط التي أودعتها الحكومة اللبنانية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2010/7/9 و2010/10/11 المستندة إلى القانون رقم 163 (قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية).

قرار رقم CONF-17/PFR-4

بشأن

الوضع الأمني في منطقة الساحل

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29 – 30 يناير 2023)

إذ يستند إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة حول التدابير الهادفة إلى مكافحة الإرهاب الدولي،

وإذ يشير إلى اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المصادق عليها في بغداد يوم 2016/01/24،

وإذ يشير أيضاً إلى نداء الاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة الخمس G5 ساحل والبرلمان العربي والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط لصالح الساحل خلال القمة البرلمانية الدولية بخصوص مكافحة الإرهاب المنعقدة في سبتمبر 2021 بفيينا،

وإذ يأخذ في الحسبان أحكام الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي للأمم المتحدة التي صادقت عليها الجمعية العامة ضمن قرارها 288/60 الذي ينص على أن الإرهاب «يشكل أحد أخطر التهديدات للأمن والسلم الدوليين».

وإذ يسترشد بقيم الإسلام المبنية على الحب والسلم ونبذ كل أشكال العنف والإرهاب والتطرف واللاتسامح،

وإذ يستند إلى الأهداف السامية الواردة في النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يعرب عن قلقه بخصوص الخطر الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف أمام الاستقرار والأمن والوحدة الترابية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وباقي بلدان العالم،

وإذ يعبر عن قلقه بخصوص نقص الدعم والاهتمام إزاء الأزمة المحدقة بالساحل،

وإذ يرى أنه لا يمكن التخلص من آفة الإرهاب إلا بالتضامن بين الدول وبتكاتف الجهود،

إذ يؤكد الدور المركزي للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات والعصابات:

1 – يدين بشدة الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته لا سيما الاعتداءات الوحشية ضد سكان الساحل.

2 – يؤكد تضامنه مع الشعوب ضحايا الإرهاب خاصة بلدان الساحل.

3 – يُحيي الجهود المبذولة من طرف بلدان الساحل في مكافحة الإرهاب.

4 – يندد بقوة بالجهات الضالعة في التمويل الخفي للإرهاب في الساحل.

5 – ينادي بتقديم دعم قوي وتضامن فعال من الأمة الإسلامية إلى بلدان الساحل.

6 – يصر على أنه بات عاجلاً وضرورياً للمجتمع الدولي التكفل بالوضعية الأمنية في الساحل من خلال دعم يرقى الى الطموحات المحلية وأولويات السكان المحليين.

7 – يطلب من الأمين العام اتخاذ كل إجراء كفيل بتحقيق أهداف هذا القرار.

8 – يبقى على اطلاع بالوضعية في الساحل.

قرار رقم CONF–17/PFR–5

بشأن

الوضع في جامو وكشمير

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشره المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن الوضع في جامو وكشمير،

وإذ يشدد على أن مسألة جامو وكشمير تظل نزاعاً معترفاً به دولياً بين باكستان والهند وأنه مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي وتؤكده قرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن أعمال الهند غير القانونية التي حدثت في 5 أغسطس 2019 كانت تسعى بطريقة أحادية لتغيير الوضع المعترف به دولياً لجامو وكشمير المحتلة من طرف الهند، وكذلك تغيير تركيبتها السكانية مما يتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن الدولى الملزمة، ومن بينها القرارات 47 (1948) و 51 (1948) و 80 (1950) و 91 (1951) و 98 (1952) والتي تنص على المبدأ القائل بأن "الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير سيتم وفق إرادة الشعب التي يعبر عنها بطريقة ديمقراطية في استفتاء حر وغير منحاز يجري تحت رعاية الأمم المتحدة"،

وإذ يدرك أن مجلس الأمن من خلال قراراته 91 (1951) و22 (1957) و123 (1957)، قد أكد مجدداً على أن أي محاولة أحادية تقوم بها «الأطراف المعنية» لتحديد الشكل والأنتماء المستقبلي لولاية جامو وكشمير بكاملها أو أي جزء منها، لا يشكل وضعاً مقبولاً بموجب المبدأ المذكور أعلاه على أساس الاستفتاء)،

وإذ يؤكد أن نزاع جامو وكشمير قد ترك ليلتهب على مدى عقود ويتحول إلى بؤرة صدام من وقت لآخر بين الهند وباكستان،

وإذ يدرك أن عدم تسوية هذا النزاع المعترف به دولياً قد أدى إلى وقوع حروب وشبه حروب بين الهند وباكستان،

وإذ يعترف بأن على مجلس الأمن الدولى تقع مسؤولية اتخاذ خطوات لتنفيذ قراراته، لتمكين شعب جامو وكشمير المحتلة من جانب الهند من ممارسة حق تقرير المصير،

وإذ يعترف أيضاً بأن استمرار الرقابة والنظر الوثيق بواسطة مجلس الأمن لتطور الأوضاع في جامو وكشمير المحتلة من جانب الهند ضروري وأن الفشل في القيام بذلك لا يعتبر خياراً مقبولاً،

واذ يعرب عن الأسف بسبب أنه في خضم النضال من أجل الحرية الذى بدأ في ديسمبر 1989 بعد قيام القوات الهندية بقتل أكثر من مائة من المتظاهرين الكشميريين السلميين في مدينة سرينغار، سقط حوالى 100,000 شهيد كشميري وترملت أكثر من 22,000 امرأة وتيتم 108,000 طفلاً. كما تم اغتصاب أكثر من 12,000 امرأة بواسطة قوات الاحتلال الهندية،

وإذ يأسف لأن الهند وبالرغم من الالتزامات الصارمة التي قطعتها حكومتها على نفسها في العديد من الاتصالات الرسمية مع مجلس الأمن ومع باكستان ومع دول أخرى ومع شعب جامو وكشمير، لم تمتثل لقرارات ومقررات مجلس الأمن وتنفيذها، وظلت تتنصل تدريجياً من هذه الالتزامات عبر السنين،

وإذ يثمّن التقريرين الصادرين على التوالي في يونيو 2018 ويوليو 2019 من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان اللذين وثّقا الانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان الكشميري من جانب الهند في جامو وكشمير المحتلة بواسطة الهند،

وإذ يثمّن أيضاً البيان الصادر عن أمين عام الأمم المتحدة في 8 أغسطس 2019 والذي ذكر فيه بوضوح أن موقف المنظمة الأممية إزاء هذه المنطقة (جامو وكشمير التى تحتلها الهند) يحدده ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولى ذات الصلة:

1. **يحث** على القيام بعمل فوري مثل الرفع التام لحظر التجوال وإزالة القيود على الحركة والتجمع السلمي وتوفير الامدادات الغذائية والطبية وإطلاق سراح السجناء السياسيين.
2. **يدعو** الهند إلى الأمتناع عن استخدام الذخيرة الحية وكرات الرصاص ضد المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال.
3. **يحث** الهند على الألتزام بقوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية لحقوق الإنسان.
4. **يوصي** بوجوب السماح لوسائل الاعلام الدولية وللمراقبين المستقلين بالدخول إلى جامو وكشمير المحتلة بواسطة الهند للتحقق بطريقة مستقلة من التقارير التي تتحدث عن الإساءة للأشخاص وانتهاكات الحقوق والاستخدام المفرط للقوة.
5. **يوصي** أيضاً بتوجيه النصح للهند لخفض عدد قواتها العسكرية وشبه العسكرية داخل جامو وكشمير المحتلة من جانب الهند وعلى طول خط المراقبة بغية المساعدة في خفض التوتر.
6. **يؤكد** مجدداً استمرار الدعم السياسي والمعنوي والدبلوماسي للشعب الكشميري إلى حين الحصول على حقهم المشروع في تقرير المصير وفق قرارات مجلس الأمن الدولي.
7. **يسترعي** الانتباه إلى العديد من التقارير الدولية الموثوق بها الصادرة عن منظمات حقوق الأنسان والوسائط الإعلامية التي أدانت الهند في القمع الأمني وحظر وسائل الاتصال واستخدام هذه التدابير كغطاء لارتكاب المزيد من الإساءة لحقوق الانسان.

8. **يدين** أيضاً القيود المفروضة على حقوق الشعب في التجمع السلمي وحرية الحركة وممارسة الفروض الدينية.

9. **يرفض** قيام الهند بتقسيم جامو وكشمير المحتلة إلى فرعين من أراضي الاتحاد الذي يعد انتهاكاً كاملاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الثنائية بين الهند وباكستان، وخصوصاً اتفاقية سيملا.

10. **يرفض** أيضاً الخريطة السياسية للهند التي أصدرتها وزارة الداخلية الهندية التى تظهر منطقة جامو وكشمير وتظهر أيضاً أجزاء من جلجت – بالتيسان وأزاد جامو وكشمير داخل إطار السلطة القضائية للهند. إن هذه الخرائط السياسية غير صحيحة وغير مقبولة قانونياً وباطلة ولا تتفق مع خرائط الأمم المتحدة وتنتهك انتهاكاً تاماً قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

قرار رقم CONF-17/PFR-6

بشأن

الوضع في قبرص

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7-8 رجب 1444هـ الموافق 29-30 يناير 2023م:

إذ يذكر بالقرارين رقمي 31/2س و 34/6س بشأن الوضع في قبرص اللذين اعتمدا خلال الدورتين الحادية والثلاثين، والرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية اللتين عقدتا في اسطنبول خلال الفترة من 14 إلى 16 يونيو 2004 وإسلام أباد خلال الفترة من 15 إلى 17 مايو 2007، ومكّنا الشعب القبرصي التركي المسلم من المشاركة في منظمة التعاون الإسلامي تحت اسم دولة قبرص التركية كما هو منصوص عليه في خطة التسوية الشاملة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة،

وإذ يذكر بالقرار رقم 4 بشأن الوضع في دولة قبرص الذي أقرته الدورة الرابعة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في اسطنبول خلال الفترة من 8 إلى 13 أبريل 2006 والذي مكّن الشعب القبرصي التركي المسلم من المشاركة في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باسم قبرص التركية وفقاً لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وكذلك البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للاتحاد التي عقدت في 27 يناير 2017 ، وكذلك القرار رقم 21 بشأن الوضع في دولة قبرص الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقد في وغادوغو في 29 -30 يناير 2020 والذي دعا الدول الأعضاء لتقوية التضامن الفعال مع قبرص التركية وإقامة روابط قوية معها بغية كسر العزلة الجائرة المفروضة عليها وكذلك تعزيز علاقاتها مع دولة قبرص التركية في كل المجالات،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية، خاصة مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دوراته السابقة بشأن الوضع في قبرص،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن قبرص التركية قد قبلت مجموعة أفكار الأمين العام للأمم المتحدة وقتئذٍ بطرس غالي وكذلك وثيقة دوكويار ، وخطة كوفي عنان، بينما رفض الجانب القبرصي اليوناني كل ذلك،

وإذ يعرب عن أسفه العميق لاختتام المؤتمر بشأن قبرص في 7 يوليو 2017 في كرانز مونتانا بدون أي نتيجة بسبب الرفض المستمر للجانب القبرصي اليوناني للاعتراف بالمساواه مع القبارصة الأتراك،

وإذ يعبّر عن تضامنه مع القبارصة الأتراك وتقديره لجهودهم البناءة لتحقيق تسوية عادلة مقبولة لدى الطرفين،

وإذ يشاطره القلق الذي أبدته الدورة 13 لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عبّرت عنه في القرار رقم 12/PE/13-CNCL حول الادعاءات الأحادية الجانب للقبارصة اليونانيين في منطقة

شرق البحر الأبيض المتوسط والتي تعيق جهود التسوية السلمية في قبرص، **وإذ يستذكر ويرحب** بما جاء في القرار رقم 13-PE/7-CONF، والقرار رقم 14-PFR/8-CONF والقرار رقم 15-PFR9-CONF والقرار رقم 10/PFR/13-CONF والقرار رقم 11/PFR-CONF/17 الصادرة عن الدورات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة لمؤتمر الاتحاد والمقترح المتعلق بالتقاسم العادل الذي قدمه الرئيس القبرصي التركي في 24 سبتمبر 2011 وفي 29 سبتمبر 2012 وفي 13 يوليو 2019 والأول من يوليو 2020 فيما يتعلق باحتياطيات الهيدروكربون في ساحل قبرص،

وإذ يلاحظ رغبة الشعب القبرصي التركي المسلم في الاندماج كاملاً في المجتمع الدولي، بينما لايزال هذا الشعب يعاني من العزلة ووقوعه ضحية لظروف ليس له يد فيها:

1. **يدعو** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز التضامن الفعال مع قبرص التركية والحفاظ على الارتباط الوثيق معها بغية تجاوز العزلة غير الإنسانية المفروضة عليها، وتدعيم وتعزيز علاقاتها معها في جميع المجالات.
2. **يدعو أيضاً** إلى توسيع المساندة الفعالة لتلبية المطالب المشروعة لدولة قبرص التركية فيما يتعلق بحق القبارصة الأتراك في إسماع صوتهم في شتى المحافل الدولية على أساس المساواة بين الطرفين في قبرص إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمسألة القبرصية.
3. **يؤكد** مجدداً ضرورة إيجاد تسوية سياسية عادلة ودائمة في قبرص ويشارك في وجهة النظر القائلة بإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي متفق عليه من الجانبين وذلك من خلال جهود الأمم المتحدة ومع الأخذ في الاعتبار الحقوق الأصيلة للقبارصة الأتراك المسلمين.
4. **يرحب** بالرغبة التي أبدتها قبرص التركية وتركيا في إيجاد تسوية سياسية قابلة للاستمرار، ويثمّن جهودهما البناءة لتحقيق هذه الغاية ويعرب عن أسفه إزاء توقف المفاوضات التي بدأت في عام 2008 وانتهت في يوليو 2017، وذلك إثر فشل مؤتمر قبرص في التوصل إلى تسوية، رغم ما أبداه كل من القبارصة الأتراك وتركيا من نوايا حسنة وعزم خلال مراحل المفاوضات.
5. **يعرب** عن إدراكه بأن الشعب القبرصي التركي المسلم لن يظل معزولاً، ويرحب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة S/2007/699 للمجتمع الدولي للحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الشعب القبرصي التركي، ويؤكد عدم تناقض إنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك مع قرارات مجلس الأمن الدولي.

قرار رقم CONF-17/PFR-7

بشأن

التضامن مع الأقليات المسلمة في العالم

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد مبادئ وأهداف النظام الأساسي للاتحاد،

وإذ يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام وغيرهما من الوثائق الدولية ذات الصلة بما فيها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على أشكال التعصب والتفرقة على أساس الدين أو العقيدة،

وإذ يستذكر الدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين دول الأمة الإسلامية من أجل التصدي للتحديات ذات الطابع المتعلق بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يذكر بأن الجماعات والمجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل – من حيث العدد — ما يزيد على ثلث الأمة الإسلامية،

وإذ يعبّر عن قلقه إزاء النماذج النمطية السلبية للأديان والإساءات الموجهة للشخصيات الدينية والكتب والرموز المقدسة، التي تقف حجر عثرة في طريق التمتع بحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في العبادة،

وإذ يؤكد أن لكل شخص الحق في حرية التدين بما فيها حرية إظهار ديانته في ممارسة العبادة والتعليم،

وإذ يؤكد أن من شأن التعليم أن يمكّن جميع الأشخاص من المشاركة الفاعلة في مجتمع حر وفي تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب ومختلف المجموعات العرقية والدينية،

وإذ يعرب عن قلقه العميق بشأن مظاهر التعصب والتفرقة والعنف ضد الأفراد على أساس دياناتهم أو معتقداتهم في جميع أرجاء العالم بما في ذلك الغرب،

وإذ يشير بقلق بالغ إلى الدعوات الصادرة من بعض الجهات والشخصيات، والداعية إلى ربط الأعمال الإرهابية التي وقعت في عدد من المدن الغربية بالإسلام والمسلمين، وإلى محاولة تحميل المسلمين من مواطني تلك الدول، مسؤولية تلك الأعمال،

وإذ يستنكر بشدة جميع أعمال العنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو العقيدة وكذلك أي أعمال مماثلة ضد منازلهم ومراكزهم التجارية وممتلكاتهم ومدارسهم ودور الثقافة وأماكن عبادتهم،

وإذ يستذكر إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ يدرك قيمة التضامن الإسلامي ومبادئ التعاليم الإسلامية النبيلة،

وإذ يدرك كذلك المسؤولية المشتركة لجميع البلدان الإسلامية والمسلمين فرداً فرداً في دعم إخوانهم وأخواتهم في أي مكان في العالم، وبما لا يتعارض مع القانون الدولي:

1. **يؤكد** على ضرورة احترام حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويعرب عن عدم ارتياحه لما تواجهه من مشاكل ناجمة عن التمييز أو القمع والاضطهاد، ويؤكد على أهمية التنسيق المستمر بين المجالس الأعضاء من أجل إيجاد السبل الكفيلة بمساعدتها على حل مشكلاتها وحماية حقوقها الدينية والثقافية والمدنية وصون هويتها الإسلامية.
2. **يدعو** الدول التي لديها أقليات مسلمة إلى تعزيز وحماية حقوق المسلمين في بلدانها، بما في ذلك حقوق المشاركة المباشرة وغير المباشرة في السياسة والديمقراطية وحقوق التديّن وممارسة الشعائر وحماية الأماكن الإسلامية المقدسة والتاريخية، وإلى رفض محاولات تحميل المسلمين في تلك الدول، مسؤولية الأعمال الإرهابية التي تقع فيها.
3. **يؤكد** أن حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة وهويتها في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من مسؤوليات حكومات تلك الدول، وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.
4. **يؤكد** أهمية الحوار لفتح قنوات اتصال مع نظرائه في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد يكلف الأمين العام للاتحاد بدراسة إمكانية قيام الاتحاد بإجراء حوار منتظم مع برلمانات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومن بينها البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الغربية لهذا الغرض.
5. **ينوّه** بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/ 16 بشأن مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص على أساس دينهم ومعتقداتهم، يشكل توافقاً تاريخياً، إذ يوفق بين آراء مختلفة حول القضاء على التمييز والتعصب الديني.
6. **يقرر** تعزيز جهود المجالس الأعضاء في الاتحاد لتقديم المساعدات بما فيها المساعدة في مجالات التعليم والاقتصاد والاجتماع والثقافة للجماعات والمجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي هذا الصدد يكلف الأمين العام للاتحاد بإجراء دراسة حول دور الاتحاد في هذه المجالات.
7. **يطالب** بمواصلة مراقبة وضع الجماعات والأقليات المسلمة وجمع المزيد من المعلومات بشأن التحديات والصعوبات التي تواجهها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بغية توفير المساعدة المطلوبة لها.
8. **يرحب** بإنشاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة في إطار اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعناية بشؤون هذه الأقليات.

قرار رقم CONF-17/PFR – 8

بشأن

وضع مسلمي الروهينجيا في ميانمار

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وإذ يستند إلى القرارات ذات الصلة بشأن الجماعات والأقليات المسلمة التي تدعو إلى مساعدة الأقليات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، صوناً لكرامتها ولهويتها الثقافية والدينية،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الوضع القائم في ولاية راخين (آراكان)، حيث أجبر عشرات الآلاف من مسلمي الروهينجيا والكامان على العيش لعدة سنوات في المخيمات تحت ظروف غير إنسانية، وحيث يتعرض أكثر من مليون من مسلمي الروهينجيا والكامان في ولاية راخين إلى تفرقة خطيرة وإساءات وانتهاكات لحقوق الإنسان، مما أدى إلى هجرة جماعية إلى البلدان المجاورة عبر ممرات خطيرة، الأمر الذي أدى إلى تغيير في التركيبة الإثنية لولاية راخين علاوة على فقدان الأرواح،

وإذ يلاحظ أن هذا الوضع السائد في ولاية راخين، يؤكد التمييز المستمر منذ أمد بعيد والممنهج ضد مسلمي الروهينجيا الذين لا تعترف بهم الدولة كمواطنين ولا زالوا فاقدي الجنسية،

وإذ يعرب عن استيائه الشديد من لغة الكراهية والتحقير المستخدمة في حق الروهينجيا في ميانمار،

وإذ يقدر الزيارة التي قام بها وفد من الاتحاد بعضوية الأمين العام وممثلين عن خمسة مجالس أعضاء لجمهورية بنجلاديش في الفترة من 10 إلى 13 سبتمبر 2018، تنفيذاً للقرار رقم Conf.13/PER/27 الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد للاطلاع على أوضاع لاجئي الروهينجيا، وكذلك زيارة وفد من لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة لبنغلاديش في ديسمبر 2022 ، برفقة الأمين العام للاتحاد من أجل الاضطلاع على أوضاع هؤلاء اللاجئين،

وإذ يضع في الحسبان أن محنة مسلمي الروهينجيا في ميانمار لا يمكن معالجتها من منظور إنساني محض، بل ينبغي معالجتها في إطار حلول طويلة الأمد على أساس حقوقهم غير القابلة للتصرف بوصفهم مواطنين:

1. **يستنكر** استمرار الوضع السائد في ولاية راخين والذي يشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
2. **يدين** الأعمال الوحشية الممنهجة والفظائع التي تقترف ضد جماعة الروهينجيا المسلمة في ميانمار، خاصةً في فترة ما بعد 25 أغسطس 2017، التي تشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن القانون الإنساني الدولي في تجاهل تام لمسؤولية دولة ميانمار في حماية المدنيين العزل من أبناء هذه الأقلية المسلمة، ويدين بشكل خاص تورط قوات الأمن والميليشيات البوذية في أعمال العنف المستمر ضد مسلمي الروهينجيا، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وقتل الآلاف، بما في ذلك الرضع والأطفال وحرق الناس أحياءً والضرب الوحشي

والاختفاء والطرد القسري للسكان والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب، بالإضافة إلى حرق منازل الروهينجيا وأماكن عبادتهم والقرى والحقول والمحاصيل الزراعية في نهاية الموسم.

3. **يعرب** عن شجبه القوي لإنكار سلطات ميانمار للتقارير الدولية، منها تقرير الأمم المتحدة الصادر في 3 فبراير 2017، وكذلك تقرير الأمم المتحدة بشأن «حالة حقوق الإنسان في ميانمار» الصادر في 8 سبتمبر 2017، والتي أكدت بوضوح أن قوات الأمن في ميانمار أطلقت النار عمداً على منازل تأوي عائلات داخلها، وفي حالات أخرى دفعت أفراداً من الروهينجيا عنوة إلى مباني تشتعل فيها النيران.
4. **يدعو** دول المجالس الأعضاء لمواصلة جهودها مع جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة من ضمان عودة جميع لاجئي ميانمار الذين تم تهجيرهم من ديارهم في إقليم راخين (آراكان).
5. **يشيد** بانعقاد مؤتمر نحو «حوار إنساني حضاري من أجل ميانمار» المنعقد في القاهرة بتاريخ 3 يناير 2017، تنفيذاً لتوصية سابقة من مجلس حكماء المسلمين، الذي يرأسه فضيلة شيخ الأزهر. ويدعو إلى تطبيق توصيات هذا المؤتمر الرامية إلى الكف عن العدوان، ومد يد المساعدة لجميع أهل ميانمار، ووضع حلول جذرية لمناهضة التطرف والعنف ضد مسلمي الروهينجيا.
6. **يدعو** إلى مواصلة الاتصالات مع حكومة ميانمار وفتح حوار بين الطرفين لمعالجة التحديات التي تواجه ميانمار، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الأقليات.
7. **يحث** حكومة ميانمار على مضاعفة جهودها لتعزيز التسامح والتعايش السلمي في جميع قطاعات المجتمع ومن بين ذلك تسهيل عملية الحوار بين الأديان والجماعات والتفاهم ودعم القيادات المجتمعية في هذا الاتجاه.
8. **يدعو** حكومة ميانمار للسماح بحرية الحركة وضمان الحصول بالتساوي على الخدمات وخصوصاً الصحة والتعليم وحق الزواج وتسجيل المواليد لمسلمي الروهينجيا.
9. **يدعو** أيضاً حكومة ميانمار إلى إعادة الجنسية لمسلمي الروهينجيا التي جردوا منها بمقتضى قانون المواطنة لعام 1982م على أساس حق الهوية الذاتية، والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للوقف الفوري للتشريد والممارسات التمييزية ضد مسلمي الروهينجيا وضمان العودة الآمنة والطوعية للأشخاص النازحين إلى مجتمعاتهم الأصلية.
10. **يدعو** أيضاً حكومة ميانمار لمعالجة جذور أعمال العنف والتمييز ضد المسلمين في ميانمار وإجراء تحقيقات كاملة ومستقلة في جميع التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بغية ضمان المساءلة.

11. **يطالب** حكومة ميانمار بالسماح للاجئين الروهينجيا المسلمين المتواجدين على أراضي بنجلاديش، بالعودة إلى موطنهم في أقرب فرصة ممكنة.
12. **يعرب** عن تضامنه الكامل مع حكومة بنغلاديش وشعبها المتضررين على نحو غير عادل من تدفق مليون إنسان من الروهينجيا، **ويقدر** لهم فتح قلوبهم وحدودهم أمام المجتمع المنكوب الذي يواجه الآن تهديداً وجودياً بسبب السياسات المنحرفة والممارسات الوحشية المتمثلة في التطهير العرقي الذي يجري في ميانمار في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وتجاهل تام لجميع المعايير والقوانين الدولية والمتحضرة.

13. **يرحب** بتوقيع ترتيبات عودة المشردين من ولاية راخين بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش في نوفمبر 2017، ويعرب عن تفاؤله بعودة أبناء الروهينجيا بصورة دائمة، من خلال الترتيبات المتفق عليها بين ميانمار وبنغلاديش، **ويحث** ميانمار على الشروع في إعادة توطينهم.
14. **يرحب** بموافقة حكومة ميانمار على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين برئاسة السيد كوفي عنان، الصادر في 16 مارس 2017 ، ويتطلع إلى التنفيذ الفوري لهذه التوصيات بغية تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في ولاية راخين بالتشاور التام مع كافة التجمعات المحلية المعنية.

قرار رقم CONF-17/PFR-9

بشأن

وضع الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية ومسلمي دوديكانيز

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الإسلامية، والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ومجلس ومؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الإعلانات والاتفاقيات التي تدعو إلى مراعاة حقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحرية العبادة وبصفة خاصة اتفاقية لوزان للسلام، التي تحدد الضمانات الخاصة بالأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية ومن بينها الضمانات الخاصة باستخدام لغتهم التركية، وممارسة شعائرهم الدينية وانتخاب ممثليهم بكل حرية في جميع المجالات،

وإذ يعي أن المسلمين الذين يعيشون في اليونان يشكلون جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي،

وإذ يستذكر أن الأتراك المسلمين الذين يعيشون في دوديكانيز، وتمشياً مع (إعلان أسطنبول) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر الأتحاد الذي عقد في أسطنبول في 21–22 يناير 2015، يتعين معاملتهم كأقلية، وأن عدم كون هذه الجزر جزءاً من اليونان عند توقيع اتفاقية لوزان للسلام لا ينبغي أن يتخذ سبباً لحرمان السكان الأتراك الذين يعيشون على أرض هذه الجزر من حقوقهم باعتبارهم أقلية في إطار نفس الحيز القانوني،

وإذ يستذكر معاملة الجمهورية التركية للأقلية اليونانية في تركيا، ومطالبة اليونان بمعاملة المسلمين في اليونان بنفس الطريقة،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يستذكر أيضاً إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز القائم على الدين أو العقيدة:

1. **يحث** اليونان على اتخاذ كافة الإجراءات لاحترام الحقوق والحريات الأساسية، فضلاً عن هوية الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية، المنبثقة عن الاتفاقيات الثنائية والدولية.
2. **يشيد** بالقرار رقم 10 الصادر عن المؤتمر الخامس للاتحاد، المنعقد في القاهرة بتاريخ 30–31 يناير 2008، والقرار رقم 16 الصادر عن المؤتمر السادس للاتحاد، المنعقد في كمبالا بتاريخ 30 –31 يناير 2010، والقرار رقم 25 الصادر عن المؤتمر الخامس عشر للاتحاد، المنعقد في واغادوغو، بتاريخ 29–30 يناير 2020، والتي تطالب اليونان بالاعتراف بالمفتيين المنتخبين في زانتيا وكوموتيني كمفتيين رسميين.

3. **يدعو** اليونان إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لانتخاب الهيئات الإدارية للأوقاف من جانب الأقلية المسلمة التركية بهدف كفالة الحكم الذاتي، وتمكين المفتيين المنتخبين من الإشراف على ممتلكات الأوقاف ووضع حد لمصادرة ممتلكات الأوقاف وفرض ضرائب باهظة عليها.
4. **يعرب** عن الأسف من أن المرسوم الرئاسي بشأن السلطات القضائية وإعادة هيكلة مكتب المفتيين، والذي صدر مؤخراً بدون إجراء مشاورات ذات مغزى بواسطة السلطات اليونانية مع الأقلية المسلمة بغية ضمان أن تكون الأحكام ذات العلاقة وتنفيذ الاتفاق تتفقان مع إرادة أعضاء الأقلية.
5. **يحث** اليونان مرة ثانية على إعادة حقوق المواطنة لعشرات الآلاف من أعضاء الأقلية التركية الذين جردوا من مواطنتهم بموجب المادة 19 الملغاة حالياً من قانون المواطنة اليوناني رقم 3370/1955،
6. **يدعو** اليونان مرة أخرى إلى استحداث التعديلات اللازمة في قوانينها المتعلقة بتلك المناطق من خلال التشاور الوثيق مع ممثلي الجالية المسلمة.

قرار رقم CONF-17/PFR-10

بشأن

قضية المسلمين في جنوب الفلبين

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يضع في الاعتبار قرارات منظمة التعاون الإسلامي وتوصيات لجنة منظمة التعاون الإسلامي للسلام في جنوب الفلبين وقضية المسلمين هناك،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة:

1. **يجدد** دعمه لإقامة سلام عادل ودائم وتنمية مستدامة في بنغسامورو، ويدعو للتنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية السلام النهائية لعام 1996م واتفاقية طرابلس لعام 1976 الموقعتين بين حكومة الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو.
2. **يرحب** بإبرام الاتفاق الإطاري واتفاقية السلام الشاملة الموقعتين بين حكومة الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو يوم 15 أكتوبر 2012، و27 مارس 2014 على التوالي، ويعرب عن الأمل في أن يتم تنفيذهما بحسن نية، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً اتفاقية طرابلس للعام 1976 واتفاقية السلام النهائية للعام 1996.
3. **يرحب** بإجازة قانون بنغاسامورو من طرف مجلس الشيوخ الفلبيني واعتماد الرئيس له كقانون يمنح حكماً ذاتياً لجنوب الفلبين.
4. **يثمّن** مبادرة حكومة جمهورية الفلبين في الشروع بجهود إعادة تأهيل مدينة مراوي، ويدعو حكومات المجالس الأعضاء إلى دعم جهود إعادة الإعمار.
5. **يبارك** لحكومة الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو تنظيم الاستفتاء بشكل سلمي وناجح في ميندناو يومي 21 يناير و 6 فبراير 2019 مما مكّن من إقرار القانون الأساسي لبنغسامورو وإقامة منطقة موسعة متمتعة بالحكم الذاتي مع إدماج مناطق جديدة في مدينة كوتاباتو و 63 قرية في شمالها، الواقعة في مقاطعة ميندناو المسلمة.
6. **يناشد** حكومة جمهورية الفلبين الإسراع بمعالجة المشاكل البيئية التي جرى الإبلاغ عنها والناجمة عن عدم تقيد محطة الطاقة الكهربائية في بحيرة لاناو ومحيطها بالمعايير البيئية، الأمر الذي نجمت عنه آثار بيئية خطيرة انعكست نتائجها الضارة على الحالة الصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان.
7. **يرحب** باستكمال خطة بنغسامورو الإنمائية والتي تشكل خارطة طريق للتنمية المستدامة في بنغسامورو ويحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الخيرية الإسلامية في الدول الأعضاء على زيادة مساعداتها الطبية والإنسانية والاقتصادية والمالية والفنية والتعليمية لتنمية منطقة بنغسامورو بغية الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

قرار رقم CONF-17/PFR-11

بشأن

الأقلية المسلمة في أفريقيا الوسطى

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يسترشد بالنظام الأساسي للاتحاد، وبمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها، وإذ يأخذ في الاعتبار، القرارات ذات الصلة بالجماعات والمجتمعات المسلمة التي تدعو إلى مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء في مجال الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية،

وإذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يؤكد الحاجة لاحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده المقبولة عالمياً،

وإذ يدين استمرار أعمال العنف وتعارضها مع مبادئ القانون الدولي، وما قد يترتب على ذلك من آثار وخيمة على السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي:

1. **يدين** بأقوى العبارات عمليات القتل والتهجير وتدمير الممتلكات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي اعتبر ما يجري في إفريقيا الوسطى، تطهير عرقي – ديني.
2. **يدين** بشدة إراقة دماء الآلاف من المواطنين الأبرياء، بسبب انتمائهم للإسلام، ويدعو السلطات الانتقالية في بانغي إلى الوفاء بواجباتها تجاه النازحين واللاجئين الذين شردتهم أعمال العنف عن ديارهم، والعمل على ضمان عودتهم من دون تعرضهم لأعمال العنف التي ترتكبها ميليشيات «أنتي بالاكا» وأنصار الرئيس المخلوع «فرانسوا بوزيزيه».
3. **يحث** جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للأقلية المسلمة في أفريقيا الوسطى ومساعدتها على تجاوز الأزمة الإنسانية الخطيرة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية في حينها على نحو آمن – دون أي عوائق – إلى المحتاجين إليها، كما يحث الجميع على تقديم الدعم للاجئين من أفريقيا الوسطى، خاصةً أولئك المتواجدين في المخيمات المقامة في جمهورية تشاد.
4. **يحث أيضاً** حكومة أفريقيا الوسطى على بذل الجهود العاجلة لإنهاء معاناة الأقليات العرقية والدينية، والقضاء على كافة أشكال التمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتشرد والحرمان الاقتصادي.
5. **يناشد** المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لحكومة أفريقيا الوسطى في القيام بواجباتها في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. **يحث** مجلس الأمن على التحقيق في ما جرى من قتل وانتهاك لحقوق الأقلية المسلمة في هذه الدولة دعوى جنائية ضدها في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك ضماناً لعدم تكرار مثل هذه الممارسات ضد الأقليات المسلمة في الدول غير المسلمة.

قرار رقم CONF-17/PFR-12

بشأن

وضع التتار المسلمين في القرم

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء إنتهاكات حقوق الانسان للتتار المسلمين في القرم في الاتحاد الروسي غير المشروع للقرم في 18 مارس 2014،

وإذ يؤكد الحاجة للنظر بطريقة مناسبة في وضع تتار القرم وأمنهم وسلامتهم وتمتعهم بحقوقهم الدينية والثقافية والتعليمية بالإضافة إلى حقهم في ممتلكاتهم،

وإذ يؤكد أيضاً الأهمية الحيوية لضمان سلامة التتار المسلمين وأمنهم:

1. **يحث** جميع حكومات المجالس الأعضاء على مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم بوضع حقوق الإنسان في القرم، خاصةً شعب تتار القرم المسلمين وهم سكان القرم الأصليون الذين يتعرضون لمزيد من القهر القرم، والتخويف والتهديد.
2. **يدعو** جميع دول المجالس الأعضاء للتأكد من الوصول الفوري للمنظات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان إلى شبه الجزيرة.

قرار رقم CONF-17/PFR-13

بشأن

الوضع في منطقة شين جيانغ ذاتية الحكم لقومية الإيغور

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29 – 30 يناير 2023)

إذ يؤكد على مبادئ وأهداف النظام الأساسي للاتحاد من بين أمور أخرى تعزيز التنسيق بين شعوب العالم من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والدفاع عنها وإرساء السلام، على أساس العدالة،

وإذ يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد؛

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة،

وإذ يدرك تماماً أن المسلمين الذين يعيشون في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم لقومية الإيغور (XUAR) هم جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي،

وإذ يأخذ في الحسبان ملاحظة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 10 سبتمبر 2018، التي أعرب فيها عن قلقه العميق بشأن «معسكرات إعادة التعليم» وطالب الحكومة الصينية بالسماح بدخول محققين مستقلين،

وإذ يدرك استنتاجات وتقديرات تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان الذي نشر في 31 أغسطس 2022، والذي يؤكد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في منطقة الحكم الذاتي للإيغور،

وإذ يعبّر عن انشغاله لوجود معسكرات من هذا القبيل التى تشبه عملية احتجاز جماعي لأقلية أثنية في العالم اليوم،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع المتدهور المستمر الذي يواجه أكثر من 10 ملايين من الإيغور الذين يتعرضون منذ فترة طويلة للتمييز الثقافي والديني والاقتصادي من طرف الحكومة الصينية من خلال برنامج عمليات مشتركة متكاملة ضدهم،

وإذ يدرك قيمة التضامن الإسلامي ومبادئ التعاليم الإسلامية النبيلة؛

وإذ يعي المسؤولية المشتركة لجميع الدول الإسلامية والمسلمين كأفراد عن دعم إخوانهم وأخواتهم في أي مكان في العالم، بما لا يتعارض مع القانون الدولي:

1. **يرفض** استمرار التمييز ضد الأقلية الإثنية الإيغورية في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم لقومية الإيغور (XUAR) التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية وتشكل انتهاكاً خطيراً وفاضحاً للقوانين الدولية والعهود الدولية لحقوق الإنسان.
2. **يطالب** مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإرسال فريق متعدد الجنسيات مستقل وخاضع للمساءلة للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن في منطقة شينجيانغ.
3. **يدعو** إلى حل مستدام وعادل لوضع حقوق الإنسان في المنطقة من خلال صياغة خطة بناء السلام.
4. **يحث** حكومة الصين على ضمان الوفاء بحقوق الإنسان الأساسية للمسلمين الإيغوريين، ولا سيما حرية الدين، بما في ذلك حرية إظهار الدين في العبادة والاحتفال والممارسة والتدريس.
5. **يدعو** جميع المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى دعم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

قرار رقم CONF-17/PFR-14

بشأن

إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في مناعة وحماية الفكر الإسلامي

بالنظر إلى ما يتعرض له العالم الإسلامي من محاولات التشويه ونشر الأفكار الهدامة التي تمس بالأمن الفكري والمجتمعي الإسلامي، تتقدم الجزائر بمشروع قرار إنشاء مركز لتحصين المجتمعات الإسلامية على مستوى الاتحاد تحت عنوان مركز الدراسات والأبحاث في مناعة وحماية الفكر الإسلامي"

- **المقر: الجزائر (جامع الجزائر) وهو صرح حضاري ضخم، له بعد عالمي، واختياره جاء بالنظر إلى رمزيته التاريخية ومركزيته في الوعي العام، وبإمكانه أن يستقطب الأساتذة الخبراء، الأكاديميين، صناع القرار في العالم الإسلامي عبر ندوات فكرية ولقاءات علمية ومحاضرات وأيام دراسية.**
- **المركز هو مؤسسة من مؤسسات اتحاد المجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**
- **الميزانية: تغطي الجزائر المصاريف المالية للمركز. تفتح باب المساهمات المالية لباقي الدول الأعضاء في الاتحاد للمساهمة في الميزاينة.**
- **العضوية: مفتوحة لكل خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد.**
- **يكلف الأمين العام للاتحاد بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع البرلمان الجزائري، رئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**

قرار رقم CONF-17/PFR-15

بشأن

إنشاء لجنة أصدقاء رئيس الاتحاد

تتكون من الترويكا وثلاثة أعضاء، واحد عن كل مجموعة جغرافية (إفريقية آسيوية / عربية) بالإضافة إلى الأمين العام، هدفها السامي الإسهام في استتباب الوئام وحماية مصالح الأمة الإسلامية.

- **تقوم بدراسة الأوضاع في بلدان المجالس الأعضاء.**
- **السعي إلى إيجاد الحلول المناسبة للقضايا العامة التي يواجهها العالم الإسلامي.**

اقتراح مقدم من مجلس الأمة بدولة الكويت

التاريخ: 12 جمادى الأولى 1441 هـ

الموافق 7 يناير 2020 م

سعادة الأخ الفاضل / أورهان أتالاي المحترم

مقرر لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

باتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: مقترح تنظيم آلية عمل

لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية بالاتحاد

نص البند سادساً من المادة 13 من النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في شأن اللجان الدائمة المتخصصة على أنه «يجوز للجان الدائمة أن تضيف أي موضوعات تتفق عليها إلى جدول أعمالها».

فيما نصت القاعدة السادسة من لائحة إجراءات اللجان الدائمة المتخصصة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على أن «تتولى الأمانة العامة للاتحاد إبلاغ أعضاء اللجان بالموضوعات المحالة إلى اللجنة التي ينتمون إليها من المؤتمر أو اللجنة العامة، حيث يقومون في بلدانهم بدراستها، وبإعداد أوراق العمل بشأنها بلغات العمل الثلاث، وذلك تمهيداً لمناقشتها مع باقي أعضاء اللجنة عند اجتماعها المشار إليه في القاعدة الثالثة، ويتولى مقرر كل لجنة تقديم تقرير ومشروع قرار حول كل موضوع إلى اللجنة العامة أو المؤتمر».

وحيث إنه من مهام اللجان بحسب القاعدة السابعة من اللائحة إعداد التقارير ومشاريع القرارات التي ينظرها المؤتمر تمهيداً لإقرارها أو تعديلها أو إحالتها (للجنة الصياغة) وهي اللجنة المعنية بإعداد الوثائق الختامية للمؤتمر.

وحيث أن جدول أعمال الاجتماع الثامن للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية المقرر عقده ضمن أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد في العاصمة واغادوغو – جمهورية بوركينا فاسو، قد تضمن 17 بنداً تناول عدداً من الموضوعات التي تم إدراجها وبحثها وإصدار مشاريع قرارات وتوصيات بشأنها منذ ما يزيد على خمس دورات سابقة للاتحاد.

حيث باتت بنوداً شبه دائمة قلما يطرأ أي تحديث عليها، كما أدى طرح هذا الكم الهائل من الموضوعات في كل اجتماع إلى عدم استيفاء تلك الموضوعات حقها من المناقشة؛ إذ أصبحت مداخلاتنا شبه تقرير إخباري بالحالة السياسية، مما أصاب عمل اللجنة بالجمود والشلل ومخرجاتها بالتكرار والإعادة.

وعليه فإن الشعبة البرلمانية الكويتية، تقترح تعديلاً لأداء عمل اللجنة ومخرجاتها كونها عصب هذه الاجتماعات الدورية:

أ – تعهد مشاريع القرارات المتعلقة بالقدس الشريف والقضية الفلسطينية إلى لجنة فلسطين الدائمة بصفتها لجنة متخصصة في هذا الشأن، وذلك حتى تضطلع لجنة فلسطين الدائمة بمسؤولياتها وتحقق أهدافها بحسب قرار تشكيلها، وذلك كما أسلفنا حتى نتجنب تداخل الاختصاصات والتكرار والجمود في أعمال اللجان.

ب – الإبقاء على بند جامع واحد تحت مسمى «الأوضاع السياسية في العالم الإسلامي» يندرج تحته كل ما يتصل بمستجدات الأوضاع السياسية في الدول الإسلامية.

ج – ترفع جميع البنود التي سبق إقرارها وصدرت مشاريع القرارات بشأنها من جدول أعمال اللجنة، على أن يشرع أعضاء اللجنة بالتعاون مع الأمانة العامة في وضع آلية عمل جديدة، تتضمن اقتراح تحديد عدد من العناوين والموضوعات السياسية التي تتوخى تحقيق أهداف الاتحاد (موضوعين بحد أقصى)، في كل اجتماع دوري للمناقشة والدراسة وتبادل الخبرات، وذلك اعتباراً من الاجتماع المقبل للجنة على أن تخطر الأمانة العامة أعضاء اللجنة بتلك الموضوعات ومشاريع القرارات المقترحة من الأعضاء بشكل مختصر ومرفق بمذكرة تفسيرية قبل الاجتماع بشهرين على الأقل، حتى يتسنى للأعضاء دراستها وإعداد أوراق العمل بشأنها تمهيداً لمناقشتها، وإثراؤها بالخبرات والتجارب، تحقيقاً للاستفادة القصوى من هذه الفعاليات البرلمانية.

يرجى من سعادتكم التفضل باتخاذ كل ما يلزم بشأن إدراج الموضوع على جدول أعمال اللجنة وعرضه على أعضاء اللجنة الموقرين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

د. عوده عوده

أمين الشعبه البرلمانية الكويتية

ثامناً– الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية والبيئة:

تقرير الاجتماع التاسع للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المكان زيبان بمركز المؤتمرات الدولية

6 رجب 1444هـ 28 يناير 2023م

1. عقدت اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الاقتصادية والبيئة اجتماعها التاسع بالجزائر العاصمة في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، في 6 رجب 1444هـ (28) يناير (2023).

2. انتخب سعادة الدكتور جواد بوتراع، عضو برلمان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لإدارة الاجتماع.

3. رحب سعادة السفير علي أصغر محمدي سيجاني، الأمين العام المساعد للاتحاد بأعضاء اللجنة في بداية الاجتماع ولفت انتباههم إلى البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة وكذلك إلى مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة.

4. حضر الاجتماع أعضاء اللجنة، وهم: بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جمهورية الجابون، جمهورية إيران الإسلامية جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية النيجر، جمهورية باكستان الإسلامية، دولة قطر وجمهورية تركيا. وتغيّب عن الاجتماع جمهورية طاجيكستان و الجمهورية التونسية.

5. بعد اعتماد جدول الأعمال، استعرض الاجتماع 11 مشروع قرار يتعلق بالاقتصاد والبيئة. وقد أبدى أعضاء اللجنة ملاحظاتهم على المسودات، والتي اعتمدتها اللجنة جميعاً بشكل نهائي، لعرضها على مؤتمر الاتحاد للموافقة عليها نهائياً.

6. خلال المناقشات حول بنود جدول الأعمال في اللجنة، أشارت بعض الوفود إلى الطبيعة السياسية للتدابير الاقتصادية القسرية والعقوبات التى سيكون لها عواقب وخيمة على البلدان المستهدفة، والتي تندرج معظمها من الدول الإسلامية. ثم شددت على أهمية اتخاذ الدول الأعضاء موقفاً جاداً لمساعدة الدول المستهدفة في التغلب على الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية.

7. أعربت اللجنة عن تضامنها مع جمهورية باكستان الإسلامية بشأن الخسائر في الأرواح والدمار الناجمين عن الفيضانات الأخيرة والرياح الموسمية في باكستان.

8. تقرر أن تدرج اللجنة الاقتصادية في جدول أعمالها بند «إنشاء حاضنة الشركات الناشئة» التي تهدف إلى حماية وتعزيز المشاريع المبتكرة المتعلقة بالشباب المسلم وإصدار القرار حولها. هذا البند التي كانت اللجنة التنفيذية قد اعتمدته في جدول أعمالها رسمياً.

9. شجعت اللجنة، بعد الإحاطة علماً بالمداخلات التي أدلى بها عدد من الوفود، الدول الأعضاء في مفوضية حوض بحيرة التشاد على التعاون والتنسيق فيما بينها وبمساعدة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، حيث تسعى جاهدة إلى التغلب على المشاكل والصعوبات الأمنية والاقتصادية خاصة المائية والزراعية في المنطقة.

قرار رقم CON-17/EAE – 1

بشأن

زيادة وتسهيل التجارة بين دول اتحاد المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستند إلى قرارات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز الوحدة الإسلامية وقرارات الاتحاد بخصوص تشجيع وزيادة حجم التجارة متعددة الأطراف بين الدول الإسلامية كما اعتمدته مؤتمرات الاتحاد،

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الاسلامي حتى العام 2025 الذي أقره مؤتمر القمة الاسلامية الثالث عشر، المنعقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في 14 – 15 أبريل 2016.

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسك) التابعة لمنظمة التعاون الاسلامي، وخصوصاً تلك التي أقرتها الدورة السابعة والثلاثون للجنة، المنعقدة في اسطنبول، جمهورية تركيا، في 26 – 29 نوفمبر 2020،

واذ يستذكر القرار رقم 48/1 – اق الذي أقرته الدورة الثامنة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في إسلام آباد جمهورية باكستان، في 22 – 23 مارس 2022 ، فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يلاحظ انخفاض حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بمقدار 552,80 بليون دولار أمريكي في العام 2020، بالمقارنة مع 700,10 بليون دولار في العام 2019، أي بانخفاض 21,20% وذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد 19،

وإذ يأخذ علماً بأن 29 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد حققت بالفعل هدف التجارة الإسلامية البينية المتمثل في نسبة 25% ، والذي رسمه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025،

وإذ يشدد على ضرورة تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في النهوض بالاستثمار البيني في إطار البلدان الإسلامية،

وإذ يسترشد بتدابير منظمة التعاون الإسلامي لتيسيير التجارة والاستثمار، بما في ذلك تنفيذ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولات الملحقة به،

واذ يستذكر قرار الاتحاد حول تشجيع وزيادة التبادل التجاري بين الدول الاسلامية الصادر عن المؤتمر الثامن المنعقد في 21 – 22 يناير 2013 بالخرطوم،

وإذ يعبّر عن القلق بأن نصيب التجارة البينية للمنظمة في مجمل التجارة الخارجية للدول الأعضاء قد انخفض من 18.95% إلى 17.93% في العام 2020،

وإذ يلاحظ بارتياح أنشطة وعمليات أعضاء مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في مجال التمويل التجاري التي حققت اعتمادات تجارية تراكمية من المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة،

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي بغرض تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة آخذاً في الاعتبار تقارير أنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ومنها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الاسلامية، والاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر، وذلك في سياق التنفيذ الشامل لقرارات المنظمة الخاصة بالنهوض بالتجارة والاستثمار،

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون الجنوبي – الجنوبي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي عبر تبادل الخبرات والمعارف ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الزراعية المستدامة وخصوصاً «آلية تبادل المعارف والخبرات» المنبثقة عن البنك الاسلامي للتنمية،

وإذ يلاحظ بارتياح التنظيم الناجح لعدة معارض تجارية متخصصة في الدول الاعضاء بمنطمة التعاون الاسلامي في مجالات مثل الصحة والصناعات الزراعية والطاقة والأثاث والطعام الحلال ... الخ،

وإذ يعي الحاجة لضمان تقاسم فوائد التجارة بطريقة أوسع:

1 – **يدعو** الاتحاد للقيام بدور أكثر فاعلية من خلال تشريعات ولوائح جديدة فتحاً للمجال أمام تطوير وتيسير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي كوسيلة لضمان التنمية المستدامة.

2 – **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد لإعطاء الأسبقية للتدابير التشريعية والرقابية لخفض الضرائب والتعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3 – **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى الإسراع في المصادقة على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي وكذلك بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ.

4 – **يحث** القطاعين العام والخاص في المجالس الأعضاء في الاتحاد على تعزيز التعاون والاستثمار والشراكة في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والسياحة للمساهمة في زيادة التجارة وتقليص العوائق بين البلدان الاسلامية.

5 – **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد لمضاعفة جهودها لتفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

6 – **يطلب** من حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد لتشجيع القطاعين العام والخاص لديهم على الانخراط في خطط الاستثمار والتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

7 - **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد لتشجيع حكوماتها بقوة للنظر في تفعيل اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة المنعقدة في بغداد جمهورية العراق من 1 إلى 5 يونيو 1981.

8 - **يوصي** كل حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد بالنظر في مراجعة وتجديد وتحديث الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي التي تم اعتمادها بموجب القرار رقم E - 1/8 الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في طرابلس بليبيا من 16 الى 22 مايو 1977.

9 - **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى تشجيع سلطاتها على الانضمام إلى مؤسسات التمويل والتأمين في منظمة التعاون الاسلامي، مثل المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الاسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات والاستفادة من خدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لتعزيز التجارة.

10 - **يساند** طلب مجلس وزراء الخارجية من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي كما هو موضح في القرار OIC/CFM-44/2017/ECO/RES/1.4-4-E - بالعمل على إعداد خطة برنامج عمل عشري وذلك بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومن بينها البنك الاسلامي للتنمية بما يتماشى مع برنامج عمل المنظمة للعام 2025.

11 - **يطلب** من حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوسيع نطاق التجارة البينية في دول المنظمة لتبلغ نسبة 25% من تبادلها التجاري بحلول عام 2025، كما جاء في وثيقة برنامج العمل المعتمدة من قبل القمة الاسلامية الثالثة عشرة. المنعقدة باسطنبول في 2016.

12 - **يؤكد** مجدداً طلبه إلى الدول الأعضاء تشجيع قطاعها الخاص للمشاركة بفاعلية في المعارض التجارية في الدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي.

13 - **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد على النظر في إنشاء سوق اسلامية مشتركة من أجل تيسير وزيادة التبادل التجاري فيما بين جميع الدول الإسلامية.

14 - **يدعو** أعضاء منظمة التعاون الاسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لمساعدة دول المنظمة غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

15 - **يحث** مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي والمؤسسات الاقتصادية المعنية على إعطاء الأولوية للتعامل مع مشكلة الديون الخارجية في البلدان الإسلامية وتقديم المساعدات الضرورية.

16 - **يدعو** إلى تعزيز التعاون بين الدول الاسلامية المنتجة للنفط والغاز لتضافر جهودها من أجل إيجاد الصيغ المطلوبة للحفاظ على القيمة الحقيقية للنفط باعتباره مصدراً هاماً للثروة في العالم الاسلامي.

قرار رقم CONF-17 / EAE-2

بشأن

الانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية على شعوب البلدان المستهدفة من دول اتحاد المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7-8 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

إذ يساوره القلق العميق من أن الاستخدام الأحادي للعقوبات الاقتصادية القسرية قد أثّر سلباً على اقتصادات وتنمية البلدان النامية، وكان لها أثر سالب على التعاون الاقتصادي الدولي عموماً، وعلى الجهود التي تبذل على نطاق العالم للتحرك نحو نظام تجاري غير تمييزي مفتوح، ومتعدد الأطراف،

وإذ يسترشد بالأهداف والمبادئ الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين على أساس العدل واحترام سيادة كل دولة عضو واستقلالها ووحدة أراضيها، وكذا المبادئ والممارسات المتعلقة باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التنسيق والتعاون في معالجة مشاكل الأمة الإسلامية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان،

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك القرار رقم 2 EAE/13-CONF بشأن مواجهة العقوبات الأحادية ومتعددة الأطراف المؤثرة على شعوب الدول الأعضاء المستهدفة،

إذ يعرب عن قلقه العميق بشأن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على التعاون الاقتصادي وحرية التجارة، وتدفق رأس المال على المستويات الاقليمية والدولية، والتمتع التام بالحقوق الانسانية،

وإذ يؤكد على أن التكلفة البشرية للعقوبات تشكل مدعاة للقلق الجدي وأن الحرمان الذي يعانيه السكان المدنيون تحت أنظمة العقوبات يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية،

وإذ يعرب عن تضامنه مع شعوب المجالس الأعضاء في الاتحاد التي تتواصل معاناتها من العواقب المضرة للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بطريقة ممنهجة.

وإذ يعرب عن قلقه إزاء فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بكل ما لها من تبعات سلبية على النشاطات الاجتماعية والإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان، وبالتالي وضع عقبات إضافية أمام تمتع الشعوب والأفراد تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان في تلك البلدان،

وإذ يعلن مجدداً أن فرض العقوبات الاقتصادية والمالية يخالف مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان ويعد عائقاً من العوائق الأساسية التي تعترض تطبيق الإعلان الخاص بالحق في التنمية،

وإذ يؤكد أن العقوبات الاقتصادية والمالية تعتبر عقبات أساسية أمام تطبيق الإعلان الخاص بالحق في التنمية وأن الشعوب هي الأكثر معاناة جراء العواقب السلبية للعقوبات المفروضة على بلدانها.

1. **يدين** فرض العقوبات بمختلف أشكالها ويعتبرها تدابير سياسية قهرية في العلاقات الدولية تتسبب في الإضرار بشعوب الدول المستهدفة.
2. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى عدم التقيد بهذه العقوبات غير المشروعة التي لا تتوافق مع الدولي أو أعراف المجتمع الدولي.
3. **يدين** استمرار فرض العقوبات الاقتصادية من جانب قوى معينة، كوسيلة لتسليط الضغوط الاقتصادية والسياسية على بعض الدول الاسلامية، **ويؤكد** ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهي مبادئ أساسية في القانون والعلاقات الدولية.
4. **يدين** أيضاً الأثر السالب للعقوبات الاقتصادية فيما يخص تنفيذ الحق في التنمية.
5. **يدعو** المؤسسات الدولية والوسائل الإعلامية ذات المصداقية في دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى دراسة الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع الشعوب بحقوقها الإنسانية في الدول المستهدفة وإلى نشر تقارير في هذا الصدد.
6. **يؤكد** من جديد على أن التدابير الاقتصادية والمالية لا ينبغي أن تستخدم باعتبارها أدوات للإكراه السياسي، ولايجب تحت أي ظرف من الظروف حرمان الشعوب من وسائل البقاء والتنمية لديها.
7. **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والمجالس الأعضاء في الاتحاد وجميع الأشخاص والمؤسسات المعنية، وخصوصاً الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على احترام وتنفيذ توصيات الندوة الدولية حول موضوع «الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع شعوب البلدان المستهدفة بحقوقها الإنسانية كاملة» التي انعقدت في طهران، يومي 15 و 16 ديسمبر 2014.
8. **يدعو** مجالس الدول الأعضاء في الاتحاد، والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ اجراءات فردية وجماعية، والسعي الحثيث لإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعوب بعض الدول الإسلامية.
9. **يطلب** من الأمين العام للاتحاد اتخاذ مبادرات في نطاق الاتحاد وإجراء اتصالات مع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بغية تعزيز الوعي العام بالعواقب الضارة للعقوبات على الشعوب المستهدفة، وإشاعة الاستياء من الاستخدام غير المشروع للعقوبات الاقتصادية الممنهجة كأدوات قهرية تمارس لأغراض سياسية.
10. **يشيد** بقرار مجلس حقوق الإنسان القاضي بتعيين مقرر أممي حول العقوبات الأحادية الجانب، ويطالب الدول الإسلامية بالتعاون معه في أداء مهمته الرامية للكشف عن الآثار السلبية للعقوبات الأحادية الجانب على المواطنين.

قرار رقم CONF-17 / EAE-3

بشأن تشجيع الاستثمار في تطوير العالم الاسلامي وتعزيز دور مؤسسات منظمة التعاون الاسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر الأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وخصوصاً فيما يتعلق ببذل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والتنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي وتعزيز التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والاعلامية وكذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ يدرك الحاجة الملحّة للمزيد من التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يؤكد المصالح المشتركة للأمة الإسلامية وسط التبعات غير المرغوبة للعولمة الاقتصادية،

وإذ يعي التحديات الناجمة عن نقص النمو الاقتصادي في العالم الإسلامي،

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعام 2025 الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل 2016 والذي منح الأولوية لدور القطاع الخاص في الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي في دول اتحاد المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر أيضاً البنود الواردة في البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية الثالث عشر الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل 2016 الخاصة بالحاجة لحشد الموارد لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية،

وإذ يأخذ في الاعتبار النصوص ذات الصلة الواردة في القرارات بشأن المسائل الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية في مارس 2022،

وإذ يؤكد مجدداً قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي (كومسك) ذات الصلة، وبخاصة القرارات الصادرة عن الدورة السابعة والثلاثين لكومسك التي عقدت في اسطنبول، الجمهورية التركية، في 24–25 نوفمبر 2021،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية أحكام إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، التي اعتمدتها الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، باعتبارها الإطار الأساسي لتعزيز التعاون البيني للمنظمة بشأن العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية،

وإذ يوكد الحاجة لزيادة المساهمات المالية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتباره وسيلة مهمة لتوسيع أنشطته بغية التخفيف من وطأة الفقر، وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنويع الموارد،

وإذ يدرك فوائد الجهود المبذولة من أجل تنفيذ مشروعات محددة تحت البرنامج التنفيذي لتنفيذ إطار المنظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية،

1. **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز مؤسساتها العامة الاقتصادية والتجارية من أجل المساهمة في تقدم التعاون الاجتماعي – الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي، وإلى توجيه دور القطاع الخاص نحو تنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي.
2. **يطلب** من حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد تشجيع غرفها التجارية لتصبح أعضاء في الغرفة الإسلامية للتجارة والفلاحة كي يتسنى لها الاستفادة من الدعم والتوجيه الذي تقدمه الغرفة الإسلامية لأعضائها.
3. **يدعو** البنك الاسلامي للتنمية لمواصلة تطوير البرنامج الإسلامي للتمويل الصغير بغية التخفيف من وطأة الفقر ولبناء القدرات لتعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات لدفع عملية التنمية إلى الأمام.
4. **يحث** جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال الترويج التجاري على تنسيق أعمالها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بهدف تعزيز فاعلية المعارض التجارية للمنظمة والمنتديات المتخصصة وتوسيع نطاقها.
5. **يطالب** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص للقيام بذلك لاستكمال عضويتها في البنك الإسلامي للتنمية.
6. **كما يطالب أيضاً** المجالس الأعضاء في الاتحاد بخلق البيئة القانونية والرقابية اللازمة والبنية التحتية الداعمة من أجل تعزيز تطوير مؤسسات التمويل الصغير، بما في ذلك صناعة التمويل الإسلامي المصغر والجماعي وكذلك زيادة حصول الفقراء والمؤسسات الصغرى وشديدة الصغر على الخدمات المالية.
7. **يدعو** المجالس الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات العلاقة لدعم مجهودات الدول الأعضاء ذات الاحتياجات في مجال بناء القدرات كي توسع مؤسسات التمويل الأصغر وعرض خططها وخدماتها بما في ذلك تحسين سياساتها وأطرها التنظيمية.
8. **يطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء) المنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي، الاستمرار في تنظيم المزيد من المعارض النوعية، والاستمرار في استغلال الخبرة المهنية في هذه النشاطات خاصةً مجالات السياحة والأغذية الحلال والصناعات الزراعية والاقتصاد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطن والمنسوجات والأثاث والديكور الداخلي والبناء، كما يطلب من المركز إعداد تقارير دورية لزيادة الوعي في هذه المجالات.
9. **يطلب من** الأمين العام للاتحاد، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، تنظيم منتدى لمؤسسات الزكاة ودافعي الزكاة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بهدف بحث السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستغلال الفعال للتمويل الجماعي الإسلامي، بما في ذلك الأوقاف، بغية تمويل مشروعات التنمية في دول اتحاد المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

قرار رقم CONF-17 / EAE-4

بشأن

القضايا البيئية والتنمية المستدامة

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستند على التعاليم الإسلامية بشأن الواجب المشترك لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تشكل ميراثاً لا يقدر بثمن من أجل الأجيال الحالية والقادمة والتي يجب استغلالها بالطرق المستدامة، والصحيحة،

وإذ يعتبر أن التدهور البيئي أصبح يهدد الحياة البشرية والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ يعترف بأن الآثار الضارة للتغير المناخي قد أصبحت واضحة ومتفشية على نطاق واسع وخصوصاً في البلدان النامية،

وإذ يحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على زيادة تعاونها في قضايا التنمية المستدامة، في ضوء الإنجازات التي تحققت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (قمة ريو + 20)،

وإذ يستذكر إعلان تونس بشأن تعزيز جهود العالم الإسلامي إزاء حماية البيئة والتنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء البيئة في الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة التونسية في 2010، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي وخارطة طريق بالي وخطة عمل بالي واتفاقيات كانكون،

وإذ يلاحظ مخرجات مؤتمر الأطراف في الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي (Cop27) الذي عقد في 6–22 نوفمبر 2022 في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية: –

1. **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز تنسيق السياسات والقيام بإجراءات تنسيقية ترتكز على التضامن الإسلامي لتحقيق نمو أفضل وأكثر استدامة وتوازناً.
2. **يشجع** مجالس الدول الأعضاء في الاتحاد وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بشكل إيجابي وفعال في مختلف المحافل والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز التعاون الدولي بشأن حماية البيئة، والانتفاع المستدام من الموارد الطبيعية.

3. **يطالب** المجالس الأعضاء في الاتحاد بالعمل من خلال التشريعات واللوائح على تسهيل وتشجيع الانخراط الفعال لأصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية في برامج تهدف لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية في البلدان الإسلامية.

4. **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد لتعزيز التعاون والاستثمار المشترك في مجالات بيئية حيوية مثل التنوع الأحيائي والتغير المناخي ومكافحة العواصف الرملية والترابية والتصحر.

5. **يدعو** أيضاً حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد لتعزيز التعاون والاستثمار المشترك في البحوث العلمية في مجالات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

6. **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على العمل من أجل تعميم وتعميق الوعي بقضايا البيئة بكل الوسائل المتاحة لديها بما في ذلك الوسائل الإعلامية وتضمينها في المناهج الدراسية والتدريب المهني.

7. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى إصدار تشريعات فعالة تضمن عدم الإضرار بالبيئة وتقديم الذين يلحقون بالموارد الطبيعية ضرراً لا يعوض، إلى المحاكمة.

قرار رقم CONF-17 / EAE-5

بشأن مكافحة التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية في العالم الإسلامي، لا سيما في بلدان الساحل الإفريقي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يدرك بأن التصحر يهدد ملايين الأشخاص في أقطار مختلفة ويتسبب في اللجوء والنزوح وأن هناك 1.2 مليار شخص في العالم يهددهم التصحر،

وإذ يقر أن التغير المناخي وعوامل أخرى مثل عدم الاستغلال الأفضل للأراضي الزراعية والري المبذر وتعرية التربة يمكن أن تتسبب في التصحر،

وإذ يأخذ في الحسبان أن معظم كوارث الفيضانات، وغزو أسراب الجراد الصحراوي، وآفات الحيوانات، والجفاف هي نتيجة التغير المناخي الذي يطرأ دون سابق إنذار ويؤدي بشكل قاطع إلى نزوح السكان، وتدمير الممتلكات، وفقدان الأرواح،

وإذ يدرك أن البلدان المتأثرة بالتصحر تواجه نكبات واسعة النطاق بما فيها شح الموارد الطبيعية وحدوث الكوارث الطبيعية التي تتطلب جهوداً منسقة من المجتمع الدولي،

وإذ يأخذ علماً – مع الترحيب – بالاستعدادات الجارية لبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل تطوير إنتاج وتأمين السلع الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز،

وإذ يعرب عن تضامنه ودعمه للسكان المنكوبين بالكوارث الطبيعية وبخاصة في بوركينا فاسو والكاميرون، ودول الساحل الإفريقي الأخرى:

1. **يناشد** المجتمع الدولي ولا سيما المجالس الأعضاء في الاتحاد وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة، تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية لشعبي الكاميرون وبوركينا فاسو ودول الساحل الأخرى.
2. **يشجع** المجالس الأعضاء في الاتحاد على حث حكوماتها على دعم الدراسات المتعلقة بالوقاية من الكوارث، وسياسات إدارة الكوارث في الكاميرون وبوركينا فاسو ودول الساحل الأخرى.
3. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى حث حكوماتها على دعم كافة الجهود والمشروعات التي تبذلها جمهورية تشاد ودول إفريقية أخرى من أجل مكافحة التصحر والحفاظ على موارد المياه، خاصةً في بحيرة تشاد.
4. **يناشد** دول المجالس في الاتحاد الأعضاء تقديم مساهمات طوعية وتبرعات سخية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وفقاً للمادة 18 من نظامها الأساسي.
5. **يحث** الدول الإسلامية على دعم خطة العمل الخماسية لمنظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي، بما في ذلك الاستثمارات الإسلامية البينية في مشاريع البنى الأساسية الزراعية والريفية والمشاريع الزراعية العابرة للحدود.

قرار رقم CONF-17 / EAE-6

بشأن

الحفاظ على الموارد المائية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يذكر بالقرار رقم: CONF - 12/5 بشأن التغير المناخي الذي اعتمده المؤتمر الخامس لمجالس الدول الأعضاء في الاتحاد المنعقد في القاهرة عام 2008م ، والقرار رقم LHE/7CONF – 1 بشأن التعاون بين المجالس الأعضاء في الاتحاد بخصوص تنفيذ برنامج العمل العشري والقرار رقم LHE/7-CONF- 5 بشأن حماية البيئة والتنمية المستدامة الذي أقره مؤتمر المجالس الأعضاء في الاتحاد أثناء دورته السابعة،

وإذ يشعر بالقلق العميق إزاء نتائج تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2012م ، والتي تكشف عن أن 783 مليون نسمة أي 11% من سكان العالم، سوف يظلون بلا نفاذ لأي مصدر محسن لمياه الشرب، كما أن 1.1 مليار نسمة يفتقدون النفاذ إلى مصدر مياه آمن أي ما يعادل تقريباً سدس سكان العالم،

وإذ يدرك أن الاستخراج المتزايد للمياه الجوفية بغرض الشرب والري قد أدى إلى هبوط مناسيب المياه بعشرات الأمتار في الكثير من المناطق، مما أجبر السكان على استخدام مياه شرب أقل جودة،

وإذ يلاحظ بقلق عميق أن فقدان المياه عن طريق التسرب وعمليات الربط غير القانونية، والكميات المهدورة تصل إلى ما يناهز 50% من مياه الشرب و60% من مياه الري في البلدان النامية، في الوقت الذي يموت فيه يومياً ستة آلاف طفل تقريباً، بسبب أمراض مرتبطة بالمياه غير الآمنة وسوء الصرف الصحي والنظافة،

وإذ يأخذ في الاعتبار أهمية مصادر الطاقة المتجددة في مكافحة التغير المناخي عن طريق الاستخدام الناجع للموارد الشحيحة، وتلافي الإسراف في استخدام الطاقة:

1. **يؤيد** وضع سياسات وأطر تنظيمية ناجعة لإدارة الموارد الطبيعية التي تأخذ في الحسبان مقتضيات الصحة العامة والنظام البيئي.
2. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد للعمل معاً من أجل زيادة الوعي بشأن التحديات الناجمة عن الاستغلال غير السليم للموارد الطبيعية، والعمل لتجنب الأعمال البشرية الخطيرة على المنظومة البيئية.

3. **يحث مجالس** الدول الأعضاء في الاتحاد على تأمين الظروف اللازمة لرفع مستوى انتاج الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

4. **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى الاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة، ضماناً للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
5. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد لتعزيز وتبادل أفضل الممارسات في البلدان الإسلامية المتعلقة بحفظ وإدارة وترشيد استخدام الموارد المائية، والتكيف مع شح المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
6. **يحث** الدول الإسلامية المتجاورة على المزيد من التعاون في إدارة واستغلال الموارد المائية المشتركة وضمان الاستخدام الصائب للمياه، في إطار الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة.
7. **يدعو** حكومات مجالس الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تبادل الخبرات العلمية والعملية في مجالات تجميع المياه وإلى إنشاء السدود والخزانات لاستخدام المياه في تنمية الزراعة وتربية الماشية.
8. **يدعو** إلى توقف الدول العظمى عن استخدام البحار والمحيطات كمكبات للنفايات النووية أو إجراء تجارب التفجيرات النووية التي تؤثر سلباً على المياه كمصدر للحياة.
9. **يدين** إهدار وتلويث الموارد المائية في كافة أشكالها، **ويعتبر** ذلك جريمة ضد مختلف الكائنات الحية.
10. **يؤيد** تسهيل تبني تشريعات تتعلق بالمياه بغية تذليل الصعاب لحصول الجميع على المياه والبيئة الصحية.

قرار رقم CONF-17 / EAE-7

بشأن

مكافحة العواصف الرملية والترابية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يأخذ في الحسبان أن الأرض وبيئتها منحهما الله العلي القدير للإنسان لإدارة حياته، ولذا فإن على الإنسان واجباً لحمايتها والمحافظة على الطبيعة،

وإذ يشدد على حق كافة البشر في بيئة صحية وصالحة،

وإذ يشير إلى أهداف ومبادئ النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما تلك التي تدعو إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الإسلامية في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها،

وإذ يذكر بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد بشأن حماية البيئة والحفاظ عليها،

وإذ يؤكد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/195 و71/219 و72/225 و73/237 كذلك قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رقم 72/7 وقرار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة 2/21، من بين وثائق أخرى، المتعلقة بالتحديات المناخية العابرة للحدود الناجمة عن العواصف الرملية والترابية، وإذ يذكر أيضاً بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد،

وإذ يرحب بالمؤتمر الدولي الذي عقد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من 3 إلى 5 يوليو 2017م برعاية الأمم المتحدة بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، وإذ يرحب أيضاً بمخرجات الاجتماع الوزاري بشأن التعاون البيئي من أجل مستقبل أفضل، الذي عقد بطهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 12 يوليو 2022،

وإذ يدرك ما سببته العواصف الترابية والرملية خلال السنوات القليلة الماضية من أضرار فادحة لحقت بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم في المناطق الجافة وخصوصاً في آسيا وأفريقيا،

وإذ يأخذ في الحسبان الآثار السيئة للجفاف الشديد والمستمر وآثار التغير المناخي في شكل عواصف ترابية ورملية في مناطق معينة من الدول الأعضاء،

وإذ يعرب عن القلق العميق بشأن الآثار السيئة للجفاف الشديد والمستمر بسبب التغير المناخي وأيضاً الإدارة غير المستدامة للأرض والمياه والتي تؤدي، من بين عوامل أخرى إلى نشوء العواصف الرملية والترابية في كثير من مناطق الدول الأعضاء،

وإذ يعرب أيضاً عن القلق إزاء الفقدان غير المسبوق للأرواح وأسباب العيش في المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في كل من آسيا وإفريقيا:

1. **يدعو** جميع المجالس الأعضاء الواقعة دولها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في آسيا وأفريقيا إلى الدخول في عملية تفاعل واعية وبناءة لحل مشكلة العواصف الرملية والترابية.
2. **يدعو أيضاً** المجالس الأعضاء في الاتحاد لتأييد جهود التحالف العالمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية والتي ينسقها برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة بغية تنفيذ القرار رقم 72/225، وخصوصاً الفقرة (4) التي تدعو جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لبذل جهود منسقة لصياغة خطة عمل عالمية في هذا الصدد.
3. **يؤيد** مبادرة وضع آلية إقليمية جماعية من أجل زيادة الوعي، وإقامة نظام للإنذار المبكر وشبكة لإدارة المخاطر، بما يمكّن البلدان المنكوبة من حل المشكلة بطريقة فعالة.
4. **يدعو** كافة المؤسسات البيئية الدولية والإقليمية بما في ذلك المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)، لمعالجة موضوع العواصف الرملية والترابية بجدية وبسرعة، وحشد الموارد الفنية والمالية على حد السواء، لمساعدة البلدان المنكوبة.
5. **يطلب من** المجالس الأعضاء في الاتحاد، دعم التعاون وتيسير التنسيق بين الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بغرض السيطرة على الآثار السلبية المترتبة على العواصف الرملية والترابية وانعكاساتها على المجموعات البشرية في المناطق المعرضة لها.
6. **يشجع** المجالس الأعضاء في الاتحاد على مطالبة حكوماتها بزيادة المساهمة في تشجير المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء، واتخاذ تدابير حازمة ضد القطع الجائر للأشجار وحرق الأحراش.
7. **يحث** المجالس الأعضاء في الإتحاد على إنشاء شبكات برلمانية لتيسير التواصل والتنسيق بدرجة أكبر بشأن القضايا والمشكلات المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي.
8. **يوصي** الجامعات ومراكز البحوث في البلدان الإسلامية التي تعمل على القضايا البيئية بإعطاء الأولوية لمكافحة التصحر، المصدر المعروف للعواصف الرملية والترابية بحثاً عن حلول علمية ومجدية.

قرار رقم CONF-17 / EAE-8

بشأن

التصدي للتغير المناخي وتعزيز الحماية البيئية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يقر بأن التدهور البيئي قد أصبح مسألة عالمية خلال العقود الأخيرة، وأن المشكلات البيئية الراهنة قد أثرت على «النمو الاقتصادي» والصحة والرفاهية والأمن للبلدان حول العالم،

وإذ يؤكد أن ارتفاع الاحتباس الحراري، وفقدان التنوع الإحيائي، وتدمير الغابات، والتصحر، والعواصف الرملية والترابية، والتلوث هي من بين التحديات الرئيسية اليوم وأنه لا يوجد بلد، سواء كان متقدماً أو نامياً، بمنأى عن الآثار المترتبة على التدهور البيئي،

وإذ يؤكد أيضاً أن انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية له آثار سلبية على المناخ،

وإذ يرحب بمضاعفة الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لحماية البيئة عبر سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها،

وإذ يرحب أيضاً باعتماد الاتفاقية التاريخية الصادر عن مؤتمر قمة التغير المناخي الذي عقد بباريس في 29 نوفمبر 2015، وأصبح سارياً اعتباراً من 4 نوفمبر 2016م،

وإذ يشيد بالقرارات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني والعشرين حول الاتفاق الإطاري للتغير المناخي المنعقد بمراكش في المملكة المغربية في شهر أكتوبر 2016،

1. **يحث** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجالس الأعضاء في الاتحاد على زيادة وتعزيز التعاون بينهم لحماية البيئة وذلك عن طريق تنسيق سياساتهم وتشريعاتهم واستراتيجياتهم وخطط عملهم.

2. **يحث أيضاً** جميع الدول والحكومات والبرلمانات وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في العالم الإسلامي على البدء في إقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف وإقليمي لحماية البيئة ومكافحة التغير المناخي.

3. **يدعو** دول المجالس الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأطراف الأخرى المعنية لبذل جهود منسقة لتحديد السياسات التي تقلل من المخاطر ومصادر الخطر البيئية وذلك عن طريق المراقبة وإجراء تقييم الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة التي يقومون بها.

4. **يطلب** من المجالس الأعضاء النظر في سن تشريعات مشتركة بغية تعزيز تأمين الطاقة على أساس الاستدامة البيئية إلى أقصى حد ممكن داخل جغرافية منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

5. **يدعو** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى ممارسة الإدارة الرشيدة والعمل بأفضل السبل لمكافحة التغير المناخي من خلال زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة وتعزيز الكفاءة الطاقية داخل مناطق سلطاتها الوطنية.

6. **يحث** دول المجالس الأعضاء على بذل أفضل جهودها لتنفيذ اتفاقية باريس، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ «المسؤوليات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت».

7. **يطلب من** جميع دول اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات ذات الصلة في هذا المجال بغية تعزيز التعاون وتفادي الازدواجية في المجالات المتعلقة بحماية البيئة.

8. **يدعو** إلى المزيد من التوعية والتثقيف في مجال الحماية البيئية والتنمية المستدامة على امتداد مناطق دول البرلمانات الأعضاء الاتحاد.

قرار رقم CONF-17 /EAE-9

بشأن

دعم التعاون العلمي والتقني

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يشير لجدول أعمال مبادرة العلوم والتكنولوجيا المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي للعام 2026 الصادر عن مؤتمر القمة الأول للمنظمة بشأن العلوم والكنولوجيا المنعقد في نورسلطان في 10–11 سبتمبر 2017، وبرنامج العمل الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر المنعقد في اسطنبول في 14–15 أبريل 2016،

وإذ يذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بما فيها القرار رقم 47/1–4 بشأن مسائل العلوم والتكنولوجيا الصادر في الدورة السابعة والأربعين التي عقدت في نيامي بالنيجر في 27–28 نوفمبر 2020،

وإذ يأخذ في الحسبان إعلان الأستانة الصادر عن القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي، حول العلوم والتكنولوجيا وإعلان أبو ظبي الصادر عن القمة الثانية للمنظمة حول العلوم والتكنولوجيا الذي عقد افتراضياً في 16 يونيو 2021،

وإذ يحيط علمًا مع التقدير بالخطط الوطنية والخطوات التي اتخذتها المجالس الأعضاء للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحوث وتعزيزها على المستوى الوطني والمستوى الدولي،

وإذ يشيد بدور اللجنة الدائمة للتنسيق العلمي والتكنولوجي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وإسهامات منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمؤتمر الدولي للتحكم والأدوات والمكننة في مجال تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي،

وإذ يرى أن التعاون العلمي والتقني يتطلب إرادة سياسية وخطوات عملية من جانب جميع البلدان في مجال التخطيط السياسي وبناء القدارات والشراكات ذات الكفاءة وتقاسم المعرفة،

وإذ يؤكد الرؤية والقيم المشتركة فيما بين البرلمانات الأعضاء لإحياء الخصائص الحضارية للأمة الإسلامية ولإبراز الصورة الحقيقية والقيم النبيلة للإسلام:

1. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى مواصلة وتعزيز تعاونها وأنشطتها من أجل الارتقاء بمستوى العلوم والتكنولوجيا والابتكارات داخل بلدانها وفيما بين البلدان الإسلامية في مجالات تشمل نقل التكنولوجيا وربط الجامعات بالصناعة والتعاون في مشروعات مشتركة للبحوث والتنمية، وشركات بين القطاعين العام والخاص، واتخاذ إجراءات مناسبة لتعزيز تعاونها في مجال التقنيات المتقدمة.

2. **يحث** المجالس على العناية بتحليل تأثير الثورة الصناعية الرابعة على اقتصاديات دول المجالس الأعضاء ويوصي بتبني مقترحات إيجابية في ضوء تأثير هذه الثورة على استحداث الوظائف، وعلى الثروة وإصلاح التعليم، سعياً إلى توفير المهارات للقوى العاملة.
3. **يطلب** من جميع المجالس الأعضاء إعطاء الأولوية للابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتسهيل التفاعل الأكاديمي، وتبادل المعرفة فيما بين المعاهد الأكاديمية للدول الأعضاء، ويدعو حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد لوضع برامج خاصة لتطوير تقنيات تحلية المياه بغية توفير حلول للنقص الحاصل في المياه على مستوى كثير من الدول.
4. **يدعو** جميع المجالس الأعضاء لتشجيع مؤسسات البحوث الوطنية العامة والخاصة للاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية، وخصوصاً في مجالات التقنيات المتقدمة، مثل تكنولوجيا النانو، والعلوم الطبية، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الفضاء والطاقة المتجددة والخلايا الجذعية، والإستنساخ، وتقنية المعلومات.
5. **يحث** على إجراء المزيد من التنسيق فيما بين المجالس الأعضاء بغية خلق التكافل والتقارب في مجال العلوم والتقنية الحديثة وكذلك خلق بيئة تتيح التعاضد والتفاعل المثمر بين جميع البلدان الإسلامية.
6. **يدعو** للمزيد من التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا وذلك بتوفير فرص المنح الدراسية في مجال العلوم والتكنولوجيا للعلماء المسلمين البارزين بغية التصدي لهجرة الأدمغة من البلدان الإسلامية.
7. **يقرر** تعزيز قيمة التعاون بين جميع الجهات المعنية من ذوي الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، بغية تحقيق المشاركة بطريقة أفضل في مجال العلوم والتكنولوجيا، والذي يسهم بدوره في تنمية سلمية ومستدامة داخل الدول الإسلامية وبينها،

قرار رقم CONF-17 / EAE-10

بشأن

التصدي للحالات الطارئة في حوض بحيرة تشاد LCBC

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يسترشد بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج العمل العشري الخاص بتعزيز علاقات الوحدة والتعاون والتضامن بين شعوب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض برفاهيتها وازدهارها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يؤكد قرار مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الرابعة والأربعين المنعقدة في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 10 و 11 يوليو 2017م بشأن مساعدة بلدان حوض بحيرة تشاد،

وإذ يسلّم بضرورة التصدي للمشاكل الأساسية المتمثلة في الأمن الغذائي والجفاف الموسمي وسوء التغذية والمجاعة وانتشار الفقر والنمو الديموغرافي ونقص الأغذية والتصحر واقتلاع الأشجار والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية يتطلب التعاون على المستويين الاقليمي والدولي،

وإذ يأخذ في الاعتبار خطورة تقلص متوسط مساحة مياه بحيرة تشاد التي تتشاطأ عليها كل من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر والسودان، من 2500 كيلو متر مربع في عام 1985 إلى 1500 كيلو متر مربع في الوقت الحاضر،

وإذ يعي أن انخفاض مستويات مياه بحيرة تشاد قد ينجم عنه فقدان التنوع الإحيائي وتدهور النظم البيئية وتراجع نشاطات الصيد والري وتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي وتدني الدخل وبالتالي تدهور الظروف المعيشية وتفاقم الصراعات والنزاعات على المورد الهزيل المتاح،

وإذ يدرك أن المحافظة على المياه ومكافحة التصحر يشكلان تحدياً رئيسياً لصيانة موارد بحيرة تشاد.

1. **يدعو** المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي الذي يهدد أأثر من 30 مليون نسمة نتيجة نضوب مياه بحيرة تشاد بشكل تدريجي.

2. **يطلب** من منظمة التعاون الاسلامي وجميع المنظمات الدولية المعنية وكذلك الأمم المتحدة تقديم المساعدة للسكان المستقرين حول بحيرة تشاد بسبب المخاوف من الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام انطلاقاً من نيجيريا.

3. **يحثّ** المجالس الأعضاء في الاتحاد وحكوماتها على التضامن مع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة.
4. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم جهود جمهورية تشاد لإعادة إحياء حوض بحيرة تشاد بتحويل المياه من أوبانغي شاري، وتقديم التمويل لتنفيذ مشاريع الإدماج.
5. **يدعم** نقل المياه من حوض أوبانغي شاري باتجاه حوض بحيرة تشاد باعتباره حلاً مناسباً يستجيب لمتطلبات التدفق السكاني تجاه بحيرة تشاد وإلى إيجاد حلول عملية لإعادة توطين هؤلاء السكان في مناطقهم الأصلية،
6. **يدعو** لإنشاء منصة جماعية من قِبل الدول الإسلامية لتسهيل المساهمات في مجال استدامة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وحشد الموارد المتاحة في حوض بحيرة تشاد.
7. **يطالب** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد والمؤسسات الإنمائية ذات الصلة، بما فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، دعم مشروع نقل المياه إلى بحيرة تشاد.

قرار رقم CONF-17 / EAE-11

بشأن

استراتيجية تنمية الشراكة التعاونية

(برنامج إنشاء ألف مؤسسة تعاونية فلاحية مدمجة)

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2005، الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر المنعقد في اسطنبول، في 14–15 أبريل 2016، لا سيما الأهداف المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي،

وإذ يحيط علماً بنتيجة المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في اسطنبول في 25–27 أكتوبر 2021،

وإذ تشجعه الفرص الضخمة والإمكانات الكبيرة والمزايا النسبية المتوفرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير سلعة الزراعة الغذائية، كما يتضح من حقيقة أن 26 دولة من الدول الأعضاء المنظمة تقع بين أكبر المنتجين للسلع الزراعية الرئيسية على مستوى العالم،

وإذ يدرك الحاجة الماسة لمعالجة الوضع الخطير للأمن الغذائي في معظم بلدان المجالس الأعضاء مما يتضح من الجوع الشديد وسوء التغذية اللذين يؤثران أكثر من 60 مليون شخص من بلدان العالم الإسلامي،

وإذ يعي ضعف معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمام الآثار المدمرة لحالات الطقس والتصحر والتغير المناخي وانعكاساتها على توفير الطعام للأعداد المتزايدة من سكانها،

ونظراً للدور الحاسم للزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، وخاصةً الأقل نمواً، من حيث الدخل والتوظيف وتخفيف حدة الفقر،

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الإسلامية من حيث تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية الزراعية المستدامة،

1. **يصادق على** استراتيجية تنمية الشراكة التعاونية المقدمة من الأمانة العامة للاتحاد لفائدة المجتمعات المسلمة، والتي تتضمن برنامجاً لإنشاء 1000 مؤسسة تعاونية فلاحية مدمجة، ويطلب من أعضاء الاتحاد تقديم الفكرة إلى جميع دول المجالس الأعضاء من خلال برلماناتها حتى تتمكن من الاستفادة منها، وتم توزيعها على المجالس الأعضاء.

2. **يدعو** الاتحاد لتنفيذ هذه الاستراتيجية لتمكين الطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشة في المجتمعات المسلمة من تحسين مستويات معيشتها وخصوصاً مستواها الاقتصادي وتحديد آثار الاضطرابات المناخية عليها والاسهام في تحقيق الأمن الغذائي.
3. **يحث** حكومات المجالس الأعضاء على استحداث بيئة مواتية مخصصة لتعزيز الاستثمار العام والخاص، بما فيها الاستثمار الأجنبي في الزراعة وتطوير سلاسل القيمة في البلدان الإسلامية.
4. **يدعو** حكومات المجالس الأعضاء لتعزيز التعاون البيني في قطاع الغذاء والزراعة لبناء نظام غذائي أكثر مرونة، وتقاسم المعرفة وأفضل السبل بهدف المساعدة في تطوير قدرات الانتاج المحلي التي تعتبر أكثر ملائمة للاحتياجات المحلية والإسهام في زيادة الأمن الغذائي والانتاجية والمرونة.
5. **يحث** حكومات المجالس الأعضاء على دعم تنمية القدرات وخدمات التدريب والإرشاد للمنتجين المحليين وصغار المزارعين وخصوصاً الموجودين في المناطق الريفية لمعالجة جوانب رئيسية في استخدام الأنظمة الغذائية وكذلك تعزيز القدرة على التكيف وانتاجية الغذاء والقطاع الزراعي.
6. **يحث أيضاً** حكومات المجالس الأعضاء على تعزيز البحوث والابتكار بغية زيادة المرونة وقابلية استدامة الأنظمة الزراعية والغذائية والتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه ووقف فقدان التنوع الإحيائي ومعالجة آثاره.
7. **يؤكد** أهمية زيادة التعاون بين البلدان الإسلامية في التقليل من آثار التغير المناخي على القطاع الزراعي لا سيما من خلال بناء القدرات وتقاسم الخبرات وبرامج الممارسات الجيدة.

قرار رقم CONF-17 /EAE-11

بشأن

إنشاء «حاضنة المؤسسات الناشئة»

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

- **طبيعة الحاضنة:** آلية تعنى بتفعيل وتشجيع وتطوير الأنشطة الاقتصادية (Start-up لصالح الشباب) ودعمها بتسهيل الإجراءات القانونية من خلال التشريعات المطلوبة، إذ من غير الممكن ومن غير الحكمة أيضاً أن يبقى العالم الإسلامي رهين الاستهلاك رغم ما يكتنزه شبابه من قدرات وعبقرية إضافة الى الموارد الهائلة الأخرى التي يتمتع بها.
- **الأهداف:** دعم وحماية المشاريع المبتكرة والأنشطة المختلفة المتصلة بالشباب في البلدان الإسلامية لتوسيع حركة وإمكانيات وفرص عمل مستقبلية في ظل الواقع المستجد على مستوى العصرنة الحديثة، وفتح المجال للشراكة بين المؤسسات الناشئة عبر مختلف القطاعات في دولها، ومع دول الأعضاء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- **الآلية:** يكون لهذه الحاضنة دوراً تلعبه في الإعداد والمتابعة والتقييم والتطوير والتفعيل باتخاذ خطوات تنفيذية في مجالات قصيرة ومتوسطة المديين لتحقيق الجدوى الاجتماعية والاقتصادية ونقل التجارب الناجحة إلى البلدان التي لم تعرف الانطلاقة للحداثة وما وصلت إليه من تطور يستفاد منه في الاقتصاد والمطلوب نموه في كثير من بلاد المسلمين.
- كل دولة من أعضاء الاتحاد تضبط رزنامة قوانينها وفق الخصوصيات التي تتميز بها وتؤدي الغاية من هذه المقترحات على أن يبقى الإستحسان لكل مبادرة ترمي إلى تعزيز الشراكة في إطار المؤسسات الناشئة.
- يكلف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع البرلمان الجزائري، رئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تاسعاً– الاجتماع التاسع للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة:

تقرير الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة
الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
6 رجب 1444هـ
27 يناير 2023

1. عقدت اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان اجتماعها التاسع في مدينة الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 6 رجب 1444هـ الموافق 27 يناير 2023 برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيدة/ آسية عظيم، عضوة البرلمان بالجمهورية الباكستان الإسلامية.

2. حضر الاجتماع من المجالس الأعضاء في اللجنة:

ARAB GROUP	GROUPE ARABE	عن المجموعة العربية:
1.Kingdom of BAHRAIN	1. Royaume de BAHREIN	1. مملكة البحرين
2. State of PALESTINE	2.Etat de la PALESTINE	2. دولة فلسطين
ASIAN GROUP	**GROUPE ASIATIQUE**	**عن المجموعة الآسيوية:**
3.Islamic Republic of IRAN	3.République Islamique d'IRAN	3. الجمهورية الإسلامية الإيرانية
4.Republic of INDONESIA	4.République D'INDONESIE	4. الجمهورية الاندونيسية
5.Islamic Republic of PAKISTAN	5. République Islamique du PAKISTAN	5. جمهورية باكستان الإسلامية
AFRICAN GROUP	GROUPE AFRICAIN	عن المجموعة الأفريقية:
6. Republic of CAMEROON	6. République du CAMEROUN	6. جمهورية الكاميرون
7. Republic of MALI	République du MALI	7. جمهورية مالي
8.Republic of MOZAMBIQUE	8. République de MOZAMBIQUE	8. جمهورية موزمبيق

1.2 وتغيب عن الاجتماع ممثلو كل من:

ليبيا – الصومال – ماليزيا – النيجر

2.2 كما شارك في الاجتماع عدد من المجالس غير الأعضاء في اللجنة:

(الجزائر – المغرب الكويت – تشاد)، وممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سعادة السيد محمد ديباجي.

3 – قامت السيدة سهيلا صبري، مديرة البروتوكول والشؤون الإدارية للاتحاد بتمثيل الأمانة العامة في الاجتماع.

4 – اقترحت مقررة اللجنة بأن قبل بدء دراسة مشاريع القرارات، بأن يتفضل سعادة السيد حمد العبيد، عضو مجلس الأمة الكويتي بتقديم شرحاً حول مشروع القرار الذي قدمه البرلمان الكويتي حول رفض الاعتراف بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية، حيث قام سعادته بقراءة نص مشروع القرار وقدم شرحاً شاملاً حوله.

تفضلت سعادة السيدة آسيه عظيم – مقررة اللجنة – بقراءة نص صياغة التوصية المقترحة المقدمة من الوفد السعودي لدى اللجنة التنفيذية للاتحاد (سعادة اللواء/ علي العسيري) حول مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي الآنفة ذكره. وبعد مداخلات من الوفود الأعضاء الموقرين تم اعتماد مشروع القرار.

5 – استعرض الاجتماع جدول الأعمال وناقش بنوده وعددها (16) . وقد تضمن النقاش مداخلات من الأعضاء حول عدد من مشاريع القرارات كالتالي:

– اندونيسيا: إضافة ثلاثة بنود جديدة على القرار رقم CONF-17/WFA-1 الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجيا في ميانمار.

– فلسطين: إضافة فقرات خاصة للنساء المقدسيات والأطفال المقدسيين والنساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية.

6 – قامت اللجنة باعتماد مشاريع القرارات المرفقة والتي سترفع إلى مؤتمر الاتحاد.

7– توصي اللجنة على أهمية تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة في دورتها الحالية والدورات السابقة، كما تطالب دول المجالس الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بتقارير عن ما تم في تنفيذ القرارات بصورة دورية، حتى يمكن تعميمها الاستفادة من تجاربها.

قرار رقم CONF–17 /HWFA–1

بشأن

الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجيا في ميانمار

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8–9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

1 – **يعرب** عن قلقه العميق إزاء الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار ضد مسلمي الروهينجيا والممارسات التمييزية ضدهم، والمحاولات المستمرة لطمس هويتهم وثقافتهم الإسلامية.

2 – **يدعو** حكومة ميانمار إلى التعاون بشكل كامل مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بوقف محاولات عرقلة أعمال اللجنة الدولية للتحقيق.

3 – **يعرب** عن قلقه إزاء تدفق أعداد هائلة من لاجئي الروهينيجا إلى جمهورية بنغلاديش، وما يتركونه من أثار سلبية على أمن واقتصاد بنغلاديش، ويحث جميع الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقديم الدعم المادي للازم لبنغلاديش لمواجهة تدفق اللاجئين على أراضيها.

4 – **يشدد** على ضرورة الضغط على سلطات ميانمار لحملها على العمل بشكل حاسم في سبيل السماح بإيصال المعونة الإنسانية وتيسير وصولها لمعسكرات النازحين والأشخاص المتضررين من مسلمي الروهينجيا.

5 – **يؤكد** علي ضرورة التزام سلطات ميانمار بالسماح للبعثات والفرق الطبية للدخول إلى المناطق المنكوبة وأخذ كافة التدابير لحمايتها ومنع عرقلة عملها.

6 – **يدعو** للسماح بإنشاء مناطق آمنة لمسلمي الروهينجيا في ميانمار والسماح لمن يرغب من لاجئي الروهينجيا منهم بالعودة إلى أراضيهم وموطنهم الأصلي.

قرار رقم CONF-17/HWFA-2

بشأن

الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة بواسطة الهند

1. إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8-9 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

2. **يؤكد مجدداً** على قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن نزاع جامو وكشمير وكذلك قرارات منظمة التعاون الإسلامي، الداعية لإجراء استفتاء حر غير منحاز تحت رعاية الأمم المتحدة بغية التحقق من رغبات شعب جامو وكشمير.

3. **يؤكد مجدداً أيضاً** الإعلان بشأن نزاع جامو وكشمير الوارد في البيان الختامي الصادر عن القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بأسطنبول (تركيا) يومي 14 و 15 أبريل 2016.

4. **يدين بأقوى العبارات** الفظائع الهندية التي ترتكب في جامو وكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي وخصوصاً ما حدث بعد الانتفاضة التي أعقبت قتل زعيم كشميري شاب خارج الإطار القانوني في 8 يوليو 2016.

5. **يندد** بحملة الإرهاب التي أطلقتها قوات الاحتلال الهندية ضد المحتجين الأبرياء العزل المجردين من الحماية التي نجم عنها مصرع 90 مدنياً وإلحاق إصابات خطيرة بحوالي 12000 من المدنيين الآخرين ويندد أيضاً باستخدام قوات الاحتلال الهندية بنادق تطلق كرات من الرصاص ضد المحتجين السلميين مما تسبب في إصابات خطيرة لعيون 500 مدني على الأقل حيث فقد أكثر من 150 منهم نعمة البصر بصفة دائمة.

6. **يدرك** أن الانتفاضة الأخيرة واسعة النطاق حركة ذاتية ويرفض المحاولات الهندية لمساواة كفاح كشمير مع الإرهاب.

7. **يحث** الهند على وقف إراقة الدماء في جامو وكشمير المحتلة والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي.

8. **يدعو** الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في جامو وكشمير المحتلة وضمان إجراء تحقيق نزيه ومستقل وشفاف في أعمال القتل والانتهاكات الصارخة.

9. **يذكر** الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان باكتشاف آلاف المقابر الجماعية بدون أسماء لأشخاص أبرياء في جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

10. **يحث** المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن الدولي على التنديد الصريح بالهند على الفظائع التي ترتكبها في جامو وكشمير المحتلة. **ويطلب** من المجتمع الدولي أن يفي بوعوده التي التزم بها تجاه شعب جامو وكشمير قبل 73 عاماً مضت والتي جاءت في شكل قرارات لمجلس الأمن الدولي.

قرار رقم CONF-17/HWFA-3

بشأن

التنسيق في المنابر الدولية والإقليمية حول قضايا حقوق الإنسان فيما بين ممثلي دول المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 –9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يسترشد بالتعاليم النبيلة للإسلام التي تطالب الشعوب الإسلامية بحماية الهبات التي منحها الله لها على الأرض

وإذ يستذكر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية ولا سيما القرار 19/40 س الذي صدر بمقتضاه إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام،

وإذ يعي عالمية القيم الإسلامية وطبيعتها التي لا تتجزأ فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكانة الإنسان البارزة في الإسلام باعتباره خليفة الله في الأرض وبالتالي الأهمية التي يوليها الفكر الإسلامي لتعزيز وتشجيع واحترام حقوق الإنسان الإنسان،

وإذ يقتنع بأن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من استكشاف السبل والوسائل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ يعتبر أن الدور الذي يلعبه التعليم في ممارسة الديمقراطية وتعميم حقوق الإنسان بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية هما جزء لا يتجزأ من الحق في التعليم والتدريب باعتبارهما أداة المجتمع والأمة في إعداد الإنسان الصالح وتأهيله للقيادة في المستقبل.

وإذ يؤكد أن معرفة الإنسان لحقوقه يعد حقاً من حقوقه الطبيعية وذلك بناءً على حقه في التعليم الذي أقرته المواثيق الدولية المستندة على حقوق عقيدة الأمة وثقافتها وحاجاتها، بحيث يتناغم فيها الفكر والهدف والمنهاج والوسيلة لتحقيق أكبر قدر من ضمان الاحترام لحقوق الإنسان وصون حرية الرأي والتعبير، ومشاركة المواطنين الفاعلة في بناء المجتمع كما جاء في تعاليم الشريعة الإسلامية. بينما يعترف بالنظم القانونية المختلفة في دول البرلمانات الأعضاء.

1. **يوصي** المجالس الأعضاء بضرورة تدريس مقرر خاص بشأن حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ضمن البرامج الدراسية في دول الاتحاد، وذلك في ضوء الشريعة الإسلامية، مع التنويه بـ:

1.1 الحث على حماية ثقافة حقوق الإنسان واحترام قيمها الكونية، مع الاعتراف بحق كل إنسان في الحفاظ على خصوصيات هويته الثقافية.

2.1 مراعاة المبادئ التي تقوم عليها ثقافة حقوق الإنسان، ورفض هيمنة النموذج الثقافي الواحد.

3.1 يؤكد علي ضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب.

2. **يرفض** ويدين بشدة التسييس والانتقائية والتمييز في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3. **يرفض** محاولات استغلال قضية حقوق الإنسان للتشكيك في مبادئ وأصول الشريعة الإسلامية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية.

4. **يدين بشدة العدوان الصهيوني** الهمجي على فلسطين ويعرب عن تضامنه مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً الأطفال الذين يتم اختطافهم من مدارسهم والنساء والبرلمانيين من المجلس التشريعي الفلسطيني مما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والمطالبة بمحاكمة المسئولين الإسرائيليين ويطلب من الصليب الأحمر الدولي متابعة أوضاع النساء والأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية وتسهيل زيارات أسرهم لهم.

5. **يطالب** بضمان تطبيق اتفاقيات جنيف وتعامل مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني كأسرى حرب.

6. **يدعو إلى** اتخاذ كافة الاجراءات والآليات اللازمة والضرورية لضمان حق ممارسة الشعب الفلسطيني الذي يئن تحت وطأة الاحتلال الصهيوني من التمتع بحق تقرير المصير عملاً واحتراماً وتنفيذاً للمادة الأولى من العهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

7. **يدعو أيضاً** المجتمع الدولي «الأمم المتحدة ومؤسساتها» باتخاذ الاجراءات اللازمة وفقاً لميثاقها لضمان الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها وخاصة قرارها بتصفية الاستعمار.

8. **يعرب** عن قلقه لما تتعرض له النساء الفلسطينيات على أيدي قوات الاحتلال من تعذيب واعتقال وإهانة وضرب وإجبارهن على توقيع تعهدات لحبس أطفالهن القاصرين ومنعهم من مغادرة المنزل لممارسة حقوقهم الطبيعية من التعليم واللعب وتلقي العلاج الطبي.

9. **كما يدين** سحب الاحتلال هويات المقدسيين والمقدسيات مما يفقدهم حقهم في بناء عائلة والحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية والثقافية.

10. **يدين بشدة** العنف الذي يطال النساء والشيوخ والأطفال في جمهورية مالي ونيجيريا والكامرون وتشاد ومناطق النزاعات الأخرى من قبل جماعات إرهابية تدعي الإسلام **ويدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع البلدان المعنية لوقف هذه الإعتداءات الشنيعة.

11. **يدين** بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الجماعات والمنظمات الإرهابية والمتمثلة في إذلال النساء وبيعهن في سوق النخاسة والمس بأعراضهن وقتلهن بدم بارد في كل من العراق وسوريا ويؤكد أن هذه الأفعال لا تمت بصلة إلى الإسلام وتعاليمه وأخلاقه السمحة.

12. **يرفض بشدة** الربط المتكرر والواسع النطاق للإسلام والمسلمين بالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان الذي أدى إلى تكثيف الإسلاموفوبيا وكذلك إلى زيادة التحيز والتمييز ضد المسلمين في سائر ربوع العالم.

13. **يدعو** إلى تشريع قوانين وطنية تدين فتاوى التكفير وتبرير قتل الآخر تحت دعاوي إسلامية. كما يدين محاولات استغلال اسم الإسلام لممارسة العنف والإرهاب وإثارة التفرقة الطائفية بين المسلمين ويدعو الى تكثيف التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية لمحاربة هذه الظاهرة.

14. **يشدد** على مسئولية جميع الحكومات في ضمان الاحترام الكامل للإسلام والأديان السماوية الأخرى، ومنع وسائل الإعلام من اتخاذ حرية التعبير كذريعة للإساءة إلى سمعة الأديان.

15. **يدعو** إلى إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق القاهرة الخاص بحقوق الإنسان فى الإسلام.

16. **يحث** المنظمات الإسلامية على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان كافة حقوق الأقليات المسلمة الأساسية التى تعيش في بعض الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

17. **يدعو** إلى السعي الجاد في توسيع نطاق المشاركة السياسية وضمان المساواة والعدالة الاجتماعية والحريات المدنية وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد في دول مجالس الاتحاد.

18. **يحث** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد على التعاون والتنسيق بين ممثليها في المنابر الدولية والإقليمية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان بهدف إبراز وإعلاء القيم الإسلامية المتصلة بحقوق الإنسان والوقوف ضد محاولات التسييس والتمييز في التعامل مع هذه القضايا وفرض هيمنة النموذج الواحد.

19. **يدعو** أجهزة الإعلام في دول المجالس الأعضاء في الاتحاد وخارجها إلى التدقيق وتوخي الحقائق في تغطيتها للأحداث السياسية وعدم إضفاء صورة طائفية على هذه الأحداث.

20. **يدعو** أجهزة الإعلام في دول المجالس الأعضاء وخارجها إلى توخي الحذر في تعمدها الإثارة فى عرضها لأسباب النزاعات كي لا يتسبب ذلك في إتساع دائرة الصراعات والنزاعات التي تهدد الأمن والسلام الاقليمي والدولي.

21. **يدعو** إلى تبني مبدأ الحوار المجتمعي الذي يحث عليه ديننا الإسلامي كإطار لحل المشاكل والخلافات التي تنشب بين مجتمعاتنا ومكوناتها المختلفة.

22. **يدعو** إلى دعم السلم المجتمعي في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة الجماعات الإرهابية.

قرار رقم 4 – CONF-17/ HWFA

بشأن

تعزيز دور المرأة في جميع جوانب التنمية في دول المجالس الأعضاء في الاتحاد

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8–9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر مقتضيات أحكام إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي يؤكد على أهمية حقوق الإنسان للجميع، وغيرها من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد التزامه بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد في دوراته السابقة بشأن تعزيز دور المرأة في جميع جوانب التنمية في الدول الأعضاء في اتحاد،

وإذ يذكر بنتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن دور المرأة في التنمية الذي عقد في اسطنبول، تركيا، يومي 20 و 21 نوفمبر 2006، وفي القاهرة يومي 24 و 25 نوفمبر 2008، وفي طهران إيران في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 2010، وفي جاكرتا، اندونيسيا في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2012، وفي اسطنبول، تركيا في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2016؛ وكذلك يدرك حقيقة أن النساء والأطفال هم أكثر شرائح المجتمع عرضة للخطر خلال النزاعات والحروب والاحتلال وأن الأمن هو الشرط المسبق الأساسي للتنمية المستدامة وأن غياب الأمن يمثل العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية،

وإذ يذكر بميثاق الأسرة في الإسلام والذي وقع عليه دول منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يؤكد الدور المحوري للنساء في الأسرة، وخصوصاً فيما يتعلق بتدريب الأجيال القادمة، وحاجة المجتمعات لتوظيف المرأة، **وإذ يؤكد أيضاً** دور الحكومات في دعم النساء بغية خلق التوازن بين القيام بدورهن في العائلة وفي المجتمع وذلك من خلال وضع سياسات للتمكين وآليات اجتماعية،

وإذ يشير إلى القرار الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي وتأكيد التزام المنظمة بتذليل الصعوبات التي تواجه المرأة، والحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة وبين فئات معينة من النساء في الدول الأعضاء،

وإذ يؤكد الدور الهام الذي يضطلع به التعليم في تمكين المرأة والقضاء على الفقر والحد من حالات الضعف وتحسين الصحة وتعزيز مساهمة المرأة في عملية التنمية وفي عملية صنع القرار،

وإذ يقر بأن تعزيز دور المرأة في الدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مطلوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يقر أيضاً بأن مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد تعززت خلال السنوات الأخيرة وينبغي مواصلة العمل على هذا النحو؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار بشأن «عالم مناهض للعنف والتطرف» الذي أقترحته الجمهورية الإسلامية الإيرانية واعتمدته الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يندد صراحة باستهداف الأشخاص المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال في انتهاك للقانون الدولي، وبخاصة حقوق الإنسان والقانون الإنساني،

وإذ يسلم بدور المرأة في تخفيف حدة الفقر وإشاعة الرفاهية؛ وإذ يستحضر نماذج نسائية رائدة في هذا المجال،

وإذ يؤكد على أهمية حماية حقوق المرأة استرشاداً بتعاليم الإسلام المستوحاة من الكتاب الكريم «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم ومودةً رحمة»، «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» صدق الله العظيم،

وإذ يدرك أن تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة، من بين أمور أخرى، من خلال التمتع بخدمات العناية الصحية ومعلومات العناية الصحية، بطريقة متساوية وعامة وميسورة وجيدة، تشمل الصحة الجنسية والانجابية في إطار مؤسسة الأسرة، يعتبر أمراً حاسماً بالنسبة للتقدم الاقتصادي للمرأة وتمكينها والعكس بالعكس،

وإذ يؤكد مجدداً أن خطر إصابة المرأة بمرض نقص المناعة (الأيدز) يتطلب اهتماماً متزايداً، خاصة وأن الصعوبات الاقتصادية تؤدي إلى تفاقم حالة النساء المصابات.

وإذ يؤكد أن تقويض تمتع النساء الكامل بالحقوق الإنسانية يحدّ من فرصهن في الحياة العامة والخاصة، ويحرمهن من حقهن في التعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي،

وإذ يدرك أن العمال – رجالاً ونساء – جديرون على قدم المساواة بالحصول على التعليم والتدريب على المهارات والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الأساسية في العمل والحماية الاجتماعية والقانونية، بما في ذلك السلامة المهنية والصحة وفرص العمل الكريم،

1 – **يحث** المجالس الأعضاء على تعزيز إدماج المرأة في صلب السياسات باعتباره استراتيجية رئيسية لتحقيق العدالة والإنصاف والتكامل بين الجنسين، وتمكين المرأة وتعميق مشاركتها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، إلى جانب العمل على تنمية الشخصية الفكرية للمرأة وتوفير وسائل نشر انتاجها الفكري وتطوير الأداء الإعلامي في طرق تناول قضايا المرأة؛

2 – **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد على زيادة مستوى تمثيل المرأة في أجهزة صنع القرار من خلال تطبيق المبادرات المناسبة والفعالة.

3 – **ويدعو أيضاً** الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تحقيق توازن أكبر بين الجنسين وزيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار علي جميع الأصعدة، بما في ذلك صنع السلام وعمليات حفظه وبنائه في حالات الاحتلال الأجنبي والنزاعات المسلحة وفق خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

4 – **يرحب** باستضافة أحد المجالس الأعضاء الموقرة لعقد ندوة أو ورشة عمل يشارك فيها فريق عمل من أعضاء لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة تقدم فيها أوراق متخصصة تستهدف مستوى تمثيل المرأة في أجهزة صنع القرار على أن تقدم مخرجات الندوة للاجتماع القادم للجنة.

5 – **يشيد** بقيام عدد من المجالس الأعضاء الموقرة بسن قوانين وتشريعات تمكن المرأة من حماية وتعزيز دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفضاء العام، **ويدعو** جميع المجالس الأعضاء الموقرة بسن مثل هذه القوانين والتشريعات.

6 – **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى كفالة تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفلة واستغلالهما ، وذلك تماشياً مع القيم الإسلامية من خلال اعتماد القوانين والتشريعات الوطنية المناسبة؛

7 – **يبرز دور** الإسلام في الحفاظ على حقوق الإنسان، وبخاصة النساء، وفي إدانة جميع أشكال التطرف الذي يتنافض بشكل كبير مع قيم الإسلام المتعلقة بحقوق الإنسان.

8 – **يحث الدول الأعضاء** في الاتحاد على اتخاذ كافة الإجراءات القانونيه والوقائية والحمائية اللازمة لمكافحة أشكال العنف ضد المرأة في حالات النزاعات المسلحة مثل الاعتداءات الجنسية والاتجار، وغيرها.

9 – **يؤكد من جديد** هشاشة وضع النساء والأطفال في مناطق النزاع. ويحث لذلك البلدان الإسلامية على الالتزام بتفادي الأضرار وتقليلها بتسوية النزاعات وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية مثل الأدوية والأغذية الأساسية عبر الحدود.

10 – **يدين استمرار** نظام الاحتلال الإسرائيلي في الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان الفلسطيني، ومنها الانتهاكات الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية والتي أدت إلى وفاة المدنيين الفلسطينيين وإصابتهم بالجروح، وخصوصاً النساء والأطفال.

11 – **يشدد** التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان لجميع أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً منهم المقيمين في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية، **ويحث** على إنهاء حصار غزة.

12 – **يدين** بشدة الأعمال الإرهابية الهمجية غير الإنسانية التي تقوم بها داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى في كافة أنحاء العالم، ويستذكر ويندد بشدة بالكارثة التي أحدثتها في البلدان الإسلامية والتي خلفت ملايين الضحايا من المصابين والقتلى والمشردين في صفوف المدنيين، وخصوصاً النساء والأطفال وبالتحرش الجنسي بالنساء اللائي يفتقدن للحماية، مما يثير المشاعر الإنسانية بقوة.

13 – **يشجع** دول المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على الشعب، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام، من خلال إتاحة التعليم الأساسي، والتعليم المستمر، ومحو الأمية والتدريب، والرعاية الصحية الأولية للمرأة والطفلة؛

14 – **يطلب** من بلدان المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دعم التدابير في مجال القضاء على الفقر من خلال كفالة حصول المرأة، على قدم المساواة، على التشغيل الكامل والعمل اللائق

الذي يحفظ كرامتها ضمن أمور أخرى، من خلال النظر في تدابير فعالة لإزالة الحواجز الهيكلية والقانونية، وتوفير التسهيلات والفرص الاقتصادية للمرأة لتعزيز دورها في التنمية بمختلف جوانبها.

15 - **يطلب من** المجالس الأعضاء في الاتحاد سن التشريعات اللازمة لكفالة حصول جميع النساء، على قدم المساواة على الموارد الاقتصادية بما في ذلك الحصول على الأرض، والموارد الإنتاجية، والإئتمان والتمويل، ودعم القدرات النسائية التكنولوجية والطبية، وذلك لتحسين مهاراتهن عبر برامج تدريبية.

16 - **يطلب من** المجالس الأعضاء في الاتحاد دعم تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن دور المرأة في التنمية، ومن بينها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة؛ وآلية تنفيذ هذه الخطة، وإعلان طهران بشأن المرأة والأسرة والاقتصاد، وإعلان جاكرتا بشأن تعزيز مشاركة المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

17 – **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد للعمل مع حكوماتها لضمان تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة والرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين وإشراك المرأة في جميع جوانب التنمية.

18 - **يطلب** من المجالس الأعضاء حث حكوماتها وأجهزتها المختصة على تبادل خبراتها فيما يتعلق بالدور الفعال الذي تلعبه المرأة في التنمية في بلدانها وبخاصة في معالجة السلبيات الناتجة عن النزاعات والكوارث الطبيعية ودعمها لجهود السلام.

19 - **يدعو إلى** تمكين المرأة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وإلى تعزيز إشراكها في جميع مستويات وعمليات صنع القرار .

20 - **يدرك الحاجة** لتمكين النساء وخصوصاً النساء والفتيات الفقيرات إقتصادياً وسياسياً، ويشجع في هذا السياق المجالس الأعضاء في الاتحاد على الاستثمار في مشروعات البنى التحتية المناسبة وغيرها، بما في ذلك توفير الماء وإصحاح البيئة للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة بغية زيادة مستويات الصحة والرفاهية، والتخفيف من حجم عمل النساء والفتيات وتوفير الوقت والطاقة لهن للقيام بأنشطة إنتاجية أخرى وذلك لخلق توازن بين الحياة العائلية والأنشطة الاجتماعية.

21 - **يطلب** دعم النساء الفلسطينيات، وخاصةً المقدسيات المرابطات في القدس اللواتي يعانين كل مظاهر التعسف والقهر على أيدي قوات الاحتلال المستوطنين الذين يستهدفون اقتلاع الإنسان من أرضه والعبث بمقدساته.

22 - **يشيد** بحكومات ومجالس الدول الأعضاء التي اتخذت خطوات مهمة وإجراءات جدية لتعزيز مكانة ودور المرأة في جوانب التنمية المختلفة.

23 - **يدعو** برلمانات الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وبصورة خاصة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة علي تكثيف جهودها في دعم سيدات الأعمال في البلدان الإسلامية.

24 - **يرحب** بالجهود الجارية لدمج وتوحيد أنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تدير صناديق متخصصة للمشاريع الصغرى والمتوسطة.

25 - **يدعو** إلى إنشاء آليات ومؤسسات لحقوق الإنسان والإعلام تناهض كافة مظاهر العنف ضد المرأة وتقدم الدعم القانوني للضحايا من النساء.

26 - **يدعو** أيضاً إلى وضع خطة عمل لدعم مشاركة المرأة في عملية إتخاذ القرار في الدول الأعضاء وبناء قدراتها في كل المجالات.

27 - **يقر بأن الصحة** شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة وهي أيضاً من مخرجاتها، ويحث الحكومات على توفير خدمات الرعاية الصحية الكافية والمتساوية للنساء والفتيات بغية تنفيذ حقهن في التمتع بأعلى المستويات الممكنة للصحة العقلية والجسدية.

28 - **يعرب عن القلق العميق** من أن صحة الأمومة لا تزال مجالاً يعاني من قدر كبير من عدم الاهتمام في العالم وأن هناك مستويات متباينة في تعزيز صحة المواليد والأطفال وصحة الأمومة. ويدعو في هذا الصدد الدول لتنفيذ التزاماتها بمنع وتخفيض وفيات وأمراض المواليد والأطفال والأمهات، وكذلك المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية بما يسهم في خفض عدد وفيات الأمهات والمواليد والأطفال تحت سن الخامسة.

29 - **يدعو** منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية إلى إنشاء آلية للعناية بالصحة النفسية والعقلية والجسدية وإعادة تأهيل النساء والأطفال الذين تعرّضوا لويلات الحروب المدمرة.

30 - **يدين بشدة** انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى وإذلالها للنساء.

قرار رقم CONF–17/HWFA– 5

بشأن

الحيلولة دون استغلال المرأة في الترويج للسلع

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8–9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد أن الإسلام جاء لتقرير الكرامة الإنسانية وتحرير البشرية من كافة أشكال الاستغلال والامتهان (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا). "الإسراء 70".

وإذ يؤكد أن الإسلام قد اختص المرأة بكثير من الأحكام الخاصة بما يحفظ حقوقها ويصون عفتها وكرامتها الإنسانية

وإذ ينبه الى ازدياد استغلال النساء في الترويج السلعي من خلال الإعلانات التجارية بما يعتبر انتهاكاً لحقوقها الإنسانية وعنفاً يمارس عليها بامتهان طهارتها وكرامتها وانسانيتها:

1. **يطلب** من دول المجالس الأعضاء في الاتحاد اتخاذ كافة التدابير لإيقاف هذه الممارسة التي تعتبر عنفاً موجهاً ضد النساء وانتهاكاً لحرمتهن وحقوقهن.
2. **يدعو** دول العالم الإسلامي التي لم تضع قوانين تمنع استغلال المرأة وامتهان كرامتها أن تقوم بسن مثل هذه القوانين ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها بما في ذلك القيام بحملات ترويجية إعلامية.
3. **يدعو** أيضاً دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى تقوية عملية المساءلة فيما يخص الوسائل الإعلامية في حالة ممارسة الاستغلال الجنسي في التجارة.
4. **يوصي** وسائل الإعلام بالدول الأعضاء في الاتحاد بإبراز الدور المهم للمرأة في الأسرة وذلك في نطاق برامج الإعلانات التجارية.
5. **يلاحظ** بقلق أن استغلال المرأة في الاعلانات التجارية يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على مؤسسة الأسرة المسلمة.
6. **يدعو** المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابها وعواقبها إلى أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار كونها تمثل شكلاً جديداً من أشكال الرق.

قرار رقم CONF-17/HWFA-6

بشأن

مشاركة المرأة في وفود مؤتمرات اتحاد المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد مجدداً أن الرؤية الإسلامية لمشاركة المرأة تبنى أساساً على مفهوم الإستخلاف الذي يؤهلها للقيام بواجباتها المختلفة سواء على صعيد الأسرة أو على صعيد الأمة شأنها شأن الرجل لاشتراكهما في التكليف والإستخلاف وخضوعهما للسنن،

وإذ يؤكد أن الفكر الإسلامي يساوي بين إنسانية المرأة والرجل في مسألتي التنمية والمسؤولية، ويحضّهما معاً لتطوير الحضارة الإنسانية.

وإذ يشير إلى الدور المتعاظم للمرأة في جميع مناحي الحياة وما تحققه من إنجازات كبرى تستلزم إحداث تغيير في نمط حياة الناس وتطوير حياة المجتمعات المسلمة،

وإذ يحث بشدة على مشاركة النساء في وفود مؤتمرات اتحاد المجالس لمعالجة القضايا على نحو فعال واتخاذ القرارات التي تهم المرأة والمجتمع بأسره.

1. **يطلب** من جميع المجالس الأعضاء تمثيل البرلمانيات حين تشكيل الوفود المشاركة في مؤتمرات اتحاد المجالس ولجانه الدائمة بنسبة لا تقل عن 30% من الوفد المشارك كلما كان ذلك ممكناً.
2. **يطلب** من دول المجالس الأعضاء ترشيحاً مناسباً للمرأة ضمن اللجنة التنفيذية واللجان الدائمة المتخصصة للاتحاد ليكون للمرأة تمثيل داخل أجهزة الاتحاد.
3. **يطلب** من دول المجالس الأعضاء تسهيل فرص التواصل بين النساء من خلال جملة من الأمور من ضمنها زيادة مشاركتهن في المؤتمرات الدولية والإقليمية من أجل تبادل التجارب مع الآخرين.

قرار رقم CONF-17/HWFA- 7

بشأن

تعزيز مكانة الشباب في العالم الإسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8-9 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

وإذ يستذكر القرارات الصادرة عن مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك مؤتمرات القمة الإسلامية والقمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة والدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي والدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة والدورة الثامنة للجنة الإسلامية الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) بشأن تأهيل الشباب في العالم الإسلامي ورعايته،

وأذ **يؤكد مجدداً** أهمية الدور الرئيسي للشباب في التطوير والتنمية الوطنية في العالم الإسلامي،

وإذ يشير إلى خطورة بعض البرامج التي تبثها بعض وسائل الإعلام وشبكات المواقع الإلكترونية وبعض الفضائيات باعتبارها مدخلاً سهلاً لتغيير السلوك والهوية الإسلامية لدى قطاع الشباب.

وإذ **يؤكد** دور الشباب في العالم الإسلامي في تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وفي إبراز الصورة الحقيقية للدين الإسلامي ونشر قيمه ومبادئه الداعية إلى التعايش السلمي والتعاون والاعتدال والحوار والوسطية والتسامح واحترام الآخر،

وإذ يؤكد أهمية تعميق التعاليم الإسلامية الحقيقية بشأن مؤسسة الأسرة بغية الحفاظ على سلامتها وتماسكها لمواجهة التحديات الخلقية والفكرية التي تهدد هويتها ووجودها،

وإذ يدرك أنه بينما يتبوأ الشباب اليوم مكانة أفضل من ذي قبل للمشاركة والانتفاع من التنمية على مستوى العالم فإن الكثيرين من الشباب في العالم الإسلامي ما زالوا مهمشين، ومنفصلين أو مستبعدين من الفرص التي تهيؤها العولمة،

وإذ يستهدف تعظيم مساهمة الشباب في بناء المجتمع المسلم، وخصوصاً في المجالات التي تهمهم، والحث علي إيجاد أنماط جديدة من المشاركة والتنظيم الشبابي، وتدريب الشباب المسلم على تحمل المسؤوليات،

وقد أحاط علماً بأن أجندة الأمم المتحدة منذ فترة تتجاهل الأسرة في خططها، وأن مؤسسة الأسرة قد ضعفت في بعض أنحاء العالم مما يتطلب إيلاء أقصى درجات الاهتمام لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الشباب في العالم الإسلامي.

وإذ يدرك الأثر الإيجابي لمشاركة الشباب في الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، للقضاء على الفقر والجوع وعلى السلوك المنحرف والمرفوض،

وإذ يؤكد على دور الشباب في بناء مستقبل العالم الإسلامي، وفي بناء دول المجالس الأعضاء، وتعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وفي إبراز الصورة الحقيقية للدين الإسلامي ونشر مبادئه الخالدة الداعية إلى الاعتدال والحوار والوسطية والتسامح واحترام الآخر،

وإذ يؤكد أيضاً أن إنخراط الشباب في عمليات إتخاذ القرار عموماً في العالم الإسلامي يوفر فرصاً مهمة لتعزيز المسئولية الاجتماعية للشباب وتنمية قدراتهم في التواصل ومهاراتهم وإمكاناتهم التفاوضية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والتفكير النقدي،

وإذ يدرك أن البرلمانات الشبابية والمجالس الشبابية الوطنية والمحلية أو المنظمات المماثلة تعتبر قنوات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات بين الشباب والبرلمانات والحكومات الوطنية والمجالس المحلية وغيرها من هيئات صنع القرار،

وإذ يؤكد الدور الحاسم للتعليم الرسمي وغير الرسمي في تمكين الشباب من أجل خدمة الأمة الإسلامية، وإذ يدرك أهمية التعلم غير الرسمي،

وإذ يأخذ في الاعتبار احتياجات وطموحات النازحين من الشباب المسلم والمعاقين،

وإذ يدرك أن في مقدور الأطفال والشباب تكوين آرائهم الخاصة وأنه يجب ضمان حقهم في التعبير عن هذه الآراء بحرية في جميع الأمور التي تهمهم وأنه يجب إعطاء هذه الآراء ما تستحق من وزن وفق عمر الفرد ونضجه كما ورد في المادة 12 من ميثاق حقوق الطفل (1989).

وإذ يؤكد أهمية تعزيز وعي الشباب بحقوق الإنسان الإسلامية والتزامهم بها وتقوية الحوار والتفاهم الثقافي بروح تحترم التنوع والنضال ضد جميع أشكال العنف والتطرف وإعتباراً لأهمية إسهام الشباب في التماسك الاجتماعي، وخصوصاً أنشطتهم الرامية لمكافحة الأقصاء ومنع الأمراض التي تؤثر عليهم بصفة خاصة،

1 – **يحث** دول المجالس الأعضاء على الاهتمام بتوعية الشباب من خلال المعلومات التي تراعي القيم والمبادئ الإسلامية المستنيرة، وعلى سن قوانين لحماية الأطفال والشباب.

2 – **يحث** دول المجالس الأعضاء على الاهتمام بالتعليم وتوفيره للجميع وعلى إنشاء مراكز بحثية تهتم بقضايا الشباب المسلم لإعداده لفهم ومجابهة الآثار السلبية للعولمة وبما يحافظ على هويته الإسلامية.

3 – **يدعو** المجالس الأعضاء وحكوماتها إلى ضمان مشاركة الشباب في أجندتها السياسية وتقوية الجهود التي تهدف إلى تمثيل ومشاركة الشباب المناسبة في مراكز اتخاذ القرار.

4 – **يطلب** من المجالس الأعضاء مضاعفة جهودها بغية رفع الوعي ومكافحة تعاطي المخدرات وذلك بتحسين الأسرة ومراكز المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم النصح.

5 – **يدعو** المجالس الأعضاء لوضع سياسات وطنية قوية لمكافحة بطالة الشباب وتعزيز النمو واستحداث الوظائف على المدى الطويل.

6 – **يشيد** بحكومات مجالس الدول الأعضاء الموقرة التي اتخذت خطوات هامة بشأن رعاية الشباب وحمايته.

7 – **يوصي** بأهمية الزواج في الإسلام بما يتطلب تطوير نهجه بواسطة الدول الأعضاء لتسهيل الزواج وسط الشباب في المجتمعات المسلمة والعمل علي مكافحة الاتجار بالمرأة وزواج القاصرات.

8 – **يدعو** الاتحادات والبرلمانات والدول والمنظمات غير الحكومية لزيادة استثماراتها في مجالات الشباب، وتشجيع الاسهامات التي يقودها الشباب في المداولات البرلمانية من خلال شراكات ودعم مالي قوي، ووضع مشاركة الشباب عالياً في الأجندة السياسية.

9 – **يشجع** البرلمانيين والمسؤولين على جميع المستويات على تقديم أقصى الدعم للبرلمانيين والمسؤولين الشباب، ومن شأن ذلك خلق بيئة مواتية وصديقة للشباب.

10 – **يرحب بمشاركة** أعضاء البرلمانات من الشباب في الوفود البرلمانية الوطنية، ويحث المجالس الأعضاء في الاتحاد على أن تضم بطريقة منتظمة البرلمانيين الشباب في وفودها إلى اجتماعات الاتحاد ومؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي.

11 – **يحث الاتحاد** على إنشاء آليات لمراقبة المعلومات وتحليلها وتقويمها وتبادلها المتعلقة بالعمل البرلماني وذلك في إطار تعزيز وتنفيذ متطلبات الشباب.

12 – **يدعو** البرلمانات لإقامة أجهزة متخصصة، إن لم تكن قد فعلت ذلك، تكون معنية بتوجيه قضايا الشباب في عمل البرلمان.

13 – **يدعو** البرلمانات لتسهيل المشاركة الفاعلة للشباب في القضايا التي تهمهم من خلال عمليات التشاور عند صياغة القوانين وخلال جلسات الاستماع البرلمانية بغية ضمان مساهمة الشباب في المداولات حول صنع السياسات والقوانين.

14 – **يدعو** الاتحاد ومجالسه الأعضاء لتشكيل هيئات للبرلمانيين الشباب من أجل تعزيز مشاركة الشباب وإبراز وجود الشباب في العمل السياسي وعكس المنظور الشبابي في وضع جداول الأعمال.

15 – **يدعو** جميع الدول لاتخاذ الخطوات المناسبة لوضع سياسات وطنية كلية ومتكاملة بالتشاور مع المنظمات الشبابية.

16 – **يدعو** الدول والبرلمانات والبرلمانيين والأحزاب السياسية وإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومنظمات الشباب إلى القيام بعمل هادف بغية تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية والانتخابات على المستويات المحلية والوطنية والأقليمية.

17 – **يدعو** أيضاً دول المجالس الأعضاء لإنشاء نقاط إتصال للشباب في الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى من أجل تزويد الشباب بالمعلومات والاستماع إلى مشكلاتهم وتقديم النصح وتشجيعهم على السعي للحصول على الخدمات وللمشاركة.

18 – **يشجع** الأحزاب السياسية على زيادة عدد الشباب في عضويتها وتعزيز مشاركتهم في الحياة الحزبية وصنع القرار.

19 – **يشجع أيضاً** دول المجالس الأعضاء على تأمين التمويل الكافي للتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك البرامج الرامية إلى تقوية عملية الحصول على المهارات المطلوبة لتوظيف الشباب.

20 – **يدعو** دول المجالس الأعضاء لتوطيد مشاركة الشباب والمبادرة والابتكار باعتبارهما مصادر قيمة في مجال التدريس والتعلم والأنشطة المدرسية الأخرى وتحفيز الأعضاء الفاعلين في العالم الإسلامي عن طريق نظام التعليم.

21 – **يشجع** الدول على توفير تدريب خاص للمعلمين والأشخاص الآخرين الذين يعملون مع الأطفال والشباب.

22 - **يشجع** أيضاً الدول على دعم الخدمة الطوعية من جانب الشباب وبرامج الزمالة التدريبية على جميع المستويات سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية للتعرف على المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال الأنشطة المختلفه وتقويمها.

23 - **يدعو البرلمانات** إلى وضع وتعزيز إستراتيجيات معلوماتية شبابية قوية وشاملة تعالج بطريقة صديقة للشباب كافة المسائل المتعلقة بهم وتطوير معلومات خاصة في الشبكة العنكبوتية، وكذلك إقامة مراكز معلوماتية للشباب، وتسهيل الحصول على المعلومات للشباب ذوي الفرص القليلة في هذا المجال.

24 - **يحث** الاتحاد ومجالسه الأعضاء على أن تقوم بصفة مستمرة بجمع معلومات تتعلق بالشباب وتصنيفها على أساس السن والجنس بغية بناء قواعد معلومات ترتبط بالشباب.

25 - **يحيط علماً** بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بتشجيع الوسائل الإعلامية والمناهج الاجتماعية على توطيد قيم وتقاليد الأسرة فيما بين الشباب.

26 - **يدعو** البرلمانات لتعزيز وعي الشباب ومشاركتهم في عملية التنمية عن طريق استخدام المعلومات الحديثة وتقنيات الاتصال.

27 - **يحث** الدول والبرلمانات والبرلمانيين والأحزاب السياسية والاتحادات ومنظمات الشباب على تشجيع الفتيات والشابات على المشاركة بقدر أكبر في العمل العام وذلك باتخاذ تدابير تهدف إلى تقوية دور القدوة الإسلامية وتسهيل التوفيق الأفضل بين العمل والحياة الأسرية.

28 - **يدعو** البرلمانات لضمان أن يحصل الشباب ذوو الإعاقة والمحرومون إجتماعياً واقتصادياً على فرص ميسرة ومتساوية للمشاركة مشاركة كاملة في المجتمع.

29 - **يدعو** أيضاً الدول الأعضاء لعقد مؤتمرات خاصة بشأن قضايا الشباب بما في ذلك التعليم والصحة والتوظيف والزواج.

قرار رقم CONF-17/HWFA-8

بشأن

رعاية الطفل وحمايته في العالم الإسلامي

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

وإذ يستذكر أحكام إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي يؤكد أهمية حقوق الطفل،

وإذ يرحب بإعلان الرباط حول قضايا الطفولة في العالم الإسلامي، الصادر عن المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بشؤون الطفولة الذى عقد في الرباط من 7 إلى 9 نوفمبر 2005، وبنتائج المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بشؤون الطفولة الذي عقد بالخرطوم خلال الفترة 2–4 فبراير 2009 ويناشد بتنفيذهما،

وإذ يقر بأن للأسرة المسؤولية الرئيسة في تنشئة الأطفال وحمايتهم وكذلك في تطوير شخصياتهم بطريقة مكتملة ومتناسقة،

وأذ يؤكد أهمية تأمين تعليم جيد لجميع الأطفال منذ الطفولة المبكرة،

وإذ يقر بالدور الرئيس للدولة ومسؤوليتها في تعزيز وحماية حقوق الطفل، ومن بينها حمايته الشخصية:

1 – **يطلب** من المجالس الأعضاء حث حكوماتها على العمل لنشر القيم الإسلامية الخاصة بالأسرة، والنساء والأطفال عبر وسائل الإعلام وعكس الصورة المشرقة للإسلام في ترقية أوضاع الطفل في العالم الإسلامي، ويؤكد تضامن الدول الإسلامية بشأن جميع القضايا المتعلقة بالطفل.

2 – **يشيد** بدور منظمة اليونيسيف في تحسين أوضاع الأطفال في العالم الإسلامي، وبالتعاون المتميز والمثمر والمستمر بين المنظمات المتخصصة في العالم الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه في دول المجالس الأعضاء.

3 – **يرحب** باستضافة أحد المجالس الأعضاء لاجتماع يشارك فيه اعضاء لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة ويدعي له ممثلون عن الوكالات المتخصصة (كاليونسيف والايسسكو) لوضع تصور لإنشاء منظمة إسلامية تعنى بشئون تربية وتعليم ورعاية الأطفال.

4 – **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى حث حكوماتها على العمل وبمساعدة من المجتمع الدولي على تحسين أوضاع الأطفال وخصوصاً الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة مثل الذين يقيمون في مناطق واقعة تحت الاحتلال والنزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية والمجاعة والنزاعات والذين يعانون من آثار الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على بلدانهم والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال بدون أولياء أمور والأطفال الجانحين، وكذلك الأطفال اللاجئين والمشردين وذلك من خلال توفير احتياجاتهم الطبيعية والمعنوية وبالاهتمام بتعليمهم ومساعدتهم في العودة إلى حياتهم العادية وتنظيم زيارات إلى أماكن تواجد اللاجئيين والنازحيين في الأماكن المذكورة للاطلاع على أوضاعهم

وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم ومضاعفة الدعم للدول المستضيفة للاجئين لتمكينها من مقابلة احتياجات الأعداد المتزايدة منهم.

5 – **يحث دول** المجالس الأعضاء في الاتحاد على تجريم الاتجار في الأطفال بجميع أشكاله وإدانة المتاجرين والمسهلين ومعاقبتهم، وتجريم استغلال وتجنيد الأطفال في الأعمال العسكرية وإتخاذ إجراءات تأخذ في الاعتبار الجندرة والسن وتنفيذها وتعزيزها بغية مكافحة جميع أشكال الاتجار والقضاء عليها، وخصوصاً الاتجار في النساء والأطفال، بما في ذلك استغلالهم لأغراض الجنس والعمل وذلك كجزء من استراتيجية خطط شاملة لمناهضة الاتجار بالبشر والتي تعمل علي إستيعاب جانب الحقوق الإنسانية، كذلك وضع خطط عمل وطنية – كل ما كان ذلك مناسباً – في هذا الصدد.

6 – **يدعو** إلى إحداث آليات ملائمة لحماية الطفل ومراعاة وضعه الخاص خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة في القضايا التي تتعلق بالعنف المادي أو الجنسي.

7 – **يحث** حكومات البرلمانات الأعضاء على الحرص الكامل على حق الطفل في التعليم وضمان الاعتراف بهذا الحق وممارسته بدون تمييز من أي نوع كان، وكذلك ضمان أن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ويمكن الحصول عليه، ومتوفراً بالمجان للجميع.

8 – **يجدد دعوة** المجالس الأعضاء إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الاتجار في الأطفال، وعمالة الأطفال بصفة خاصة.

9 – **يوصي** الدول الأعضاء بالمصادقة على ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل في الإسلام وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة، ووضع الآليات الضرورية لتفعيل هذه الاتفاقيات والاهتداء بها في تعامل لجان الأمم المتحدة مع الأطفال المسلمين.

10 – **يطالب** بملاحقة الكيان الصهيوني قضائياً على ما يقوم به من تقتيل وتشريد وتدمير للأسر الفلسطينية وسجنهم وتعذيبهم جسدياً ونفسياً وعضوياً وكافة أشكال الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني العنصري بحق الشعب الفلسطيني والتي ترقى بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ووضع آليات للحد من الاعتداء على الأطفال.

11 – **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد لحث حكوماتها على توفير خدمة التأمين الصحي الإلزامي للأطفال.

12 – **يشيد** بحكومات مجالس الدول الأعضاء الموقرة التي اتخذت قوانين وقرارات هامة لرعاية الطفل في العالم الإسلامي.

13 – **يدعو إلى** عدم انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة ويؤكد أنّ ذلك مخالف للأديان السماوية والقوانين الدولية، كما يدعو إلى سن القوانين الخاصة لحماية الأطفال وتجريم استغلالهم.

14 – **يدعو إلى** تضمين التربية العائلية كمنهج سليم للأمومة بوصفه تكليفاً دينياً ووظيفة اجتماعية والاعتراف بأن تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤلية مشتركة بين الأب والأم، والحيلولة دون أي محاولات لفصل الطفل وإبعاده عن الأسرة.

15 – **يدعو** الدول الأعضاء إلى توفير الحماية اللازمة للطفلة الأنثى من الممارسات اللاانسانية واللااخلاقية التي تمارس بحقها وخاصة اللواتي يتعرضن للهجرة والتشرد مثل الزواج من كبار السن وغير ذلك من الممارسات التي لا يقرها ديننا الإسلامي.

16 - **يدعو** الدول الاعضاء إلى السعي لوضع آلية لمراقبة وسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي وما تقدمه من مواد وبرامج لكون الكثير منها مضرة وتشجع على العنف والانحراف.

17 - **يدعو** إلى العمل على إعادة تأهيل وتعليم الأطفال الذين وقعوا تحت سيطرة داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى، والعمل على تمكينهم من التخلص من الأفكار المنحرفة التي تلقوها ضمن المناهج الدراسية المفروضة في المناطق التي تحتلها هذه المنظمات وعدم ملاحقتهم قضائياً أو أمنيا عند العودة.

18 - **يدعو** الدول الأعضاء إلى إنشاء مراكز خاصة لتقييم وتقويم قدرات وحاجات الأطفال خلال السنوات الست الأولى بدء من مرحلة ما قبل رياض الأطفال.

19 - **يعرب** عن إنشغاله إزاء تواصل الوضعية الحرجة للأطفال في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، نتيجة لاستمرار الفقر وغياب المساواة الإجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الأوبئة وانعدام الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، والإضرار بالبيئة، والتغير المناخي، والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، والنزوح والمجاعة والتطرف العنيف والإرهاب، والاستغلال بجميع أشكاله، والاتجار بالأطفال والأعضاء لتحقيق الربح وغياب فرص الوصول إلى العدالة؛ ويعرب عن اقتناعه بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة على المستويين الوطني والإقليمي؛

20 - **يدعو** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وبخاصة من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى كفالة حصولهم على المساعدات الإنسانية الفعالة في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال توفير ممرات آمنة لعبور الأغذية والمواد الإنسانية، مسجلاً الجهود المبذولة لوضع حد للإفلات من العقاب بضمان المساءلة ومعاقبة الجناة.

21 - **يؤكد** على ضرورة أخذ حاجيات الأطفال، بما فيها إعادة التأهيل والإدماج في الاعتبار في برامج فترة ما بعد النزاع وبناء السلام، ويؤكد كذلك أنّ تعزيز وحماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أساسي لكسر دائرة العنف ودرء النزاعات المتكررة.

22 - **يدعو** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى أخذ حقوق الطفل في الاعتبار في الأنشطة ذات الصلة في حالات الصراع وما بعد الصراع بغية تعزيز السلم ومنع النزاعات وفضّها، وفي التفاوض بشأن اتفاقات وترتيبات السلام مع أطراف النزاع، وفي تنفيذها.

قرار رقم CONF-17 /HWFA -9

بشأن

دور البرلمانات الإسلامية في تعزيز الصحة الأساسية فيما بين دول المجالس الأعضاء في الاتحاد

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشره ، العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية المنعقدة في مدينة الجزائر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 9 رجب 1444هـ 29-30 يناير 2023)

إذ يستذكر القرار رقم 41/ICHM بشأن برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة (2014 - 2023)، وتعزيز التعاون الصحي والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لوزراء الصحة التي عقدت في كوالالمبور ماليزيا، في 12 - 15 يونيو 2007، وطهران - ايران، في 1-4 مارس 2009، والاستانة، كازاخستان في 29 سبتمبر - أول اكتوبر 2011، وجاكارتا - إندونيسيا، في 22 - 24 أكتوبر 2013 على التوالي،

وإذ يدعو إلى تنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية لوزراء الصحة.

وإذ يدرك الجهود التي تبذلها المجالس الأعضاء في الاتحاد من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة،

وإذ يستذكر أن تحقيق الأهداف الإنمائية المرتبطة بالصحة، ومن بينها تلك التي حددتها أهداف الألفية الانمائية، وأهداف التنمية المستدامة ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يلاحظ بقلق عميق إرتفاع نسبة انتشار الأمراض ومعدل الوفيات في البلدان الإسلامية جراء الأمراض المعدية وسريعة الانتشار وغير المعدية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء ما يعاني منه الأشخاص المتضررون من النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، واحتياجات الصحة العقلية والصحة النفسية والاجتماعية التي لم تتم تلبيتها، بما في ذلك احتياجات السكان المتنقلين،

وإذ يؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية وتعزيز الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي للمتضررين،

وإذ يشعر بالقلق من الآثار السلبية المترتبة على الحق في الصحة في الدول الأعضاء جراء الأوضاع المتأزمة كالنزاعات المسلحة والتطرف المصحوب بالعنف والاحتلال الأجنبي،

واذ يشيد بحكومات دول المجالس الأعضاء والدول والمنظمات الأخرى التي قدمت وتقدم مساعدات طبيه وعينية للقضاء على الأمراض الفتاكة والعناية بالمرضى.

واقتناعاً منه بأن التحديات الصحية العالمية والإقليمية تتطلب جهوداً منسقة ومستدامة بغية تطوير بيئة مناسبة لوضع سياسات عالمية تكون داعمة لصحة عالمية وتنمية مستدامة،

وإذ يرحب بإعلان منظمة الصحة العالمية حول القضاء على مرض الإيبولا في غرب أفريقيا والذي أودى بحياة 2500 شخص،

وإذ يذكر بالتقدير والعرفان لمئات من الأطباء والكوادر الصحية والمتطوعين والذين فقدوا ويفقدون أرواحهم وهم يقدمون الخدمات الضرورية للمصابيين بالأمراض الفتاكة شديدة الانتشار كمرض الإيبولا،

وإذ يلاحظ بقلق عميق الآثار السلبية على الأوضاع الصحية في بعض الدول الأعضاء من جراء العقوبات الآحادية المفروضة عليها وحرمانها من الحصول على بعض أنواع الأدوية الأساسية بسبب هذه العقوبات،

وإذ يؤكد مجدداً حق كل إنسان في التمتع بأعلى الدرجات الممكنة من الصحة الجسدية والعقلية بدون تمييز على أساس العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذلك حق كل فرد في التمتع بمستوى معيشي كاف لصحته ورفاهيته ولأسرته أيضاً من حيث الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية وحق التأمين في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو كبر السن أو فقدان أسباب العيش في ظروف لا سبيل للتحكم فيها،

وإذ يدرك أن الكثيرين في العالم الإسلامي لا يستطيعون الحصول على أدوية جيدة وآمنة وفعالة ومتاحة، وأن الحصول عليها يمثل جزءاً مهما من النظام الصحي،

وإذ يلاحظ بقلق خاص أن حق ملايين المسلمين في التمتع بأعلى مستويات الصحة أصبح بعيد المنال،

وإذ يدرك الدور الداعم للبرلمانيين في تعزيز نظم الصحة الأساسية على المستوى الوطني وتقوية التعاون فيما بين الدول الأعضاء:

1 – **يحث** البرلمانات الأعضاء في الاتحاد على إيلاء أولوية عليا للمسائل المرتبطة بالصحة أثناء صياغة تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك تخصيص موارد بشرية ومالية كافية أثناء مناقشة وإجازة موازناتها السنوية.

2 – **يؤكد** أهمية التحصين باعتباره أهم التدخلات في مجال الصحة العامة زهيدة التكلفة ويطلب من الدول الأعضاء إدراج التحصين باعتباره مكوناً أساسياً في سياساتها الصحية.

3 – **يؤكد** مجدداً أهمية الرعاية الصحية الأولية وآلية الوقاية الاجتماعية، ويدعو الدول الأعضاء لإتاحة الحصول على الخدمات الصحية للجميع، وخصوصاً القطاعات الأكثر فقراً من المجتمع. وفي هذا الصدد يطلب من البرلمانات الأعضاء تقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها لتعزيز شبكات الرعاية الصحية.

4 – **يطلب** من البرلمانات الأعضاء أن تعمل بالتنسيق مع حكوماتها، لوضع وتنفيذ ودعم وتقوية سياسات وخطط متعددة القطاعات بغية منع الأمراض المعدية وغير المعدية والسيطرة عليها،

5 – **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد على تقديم المساعدة في المجال الصحي إلى الدول المحتاجة، وخاصة في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي والأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين في الدول الأخرى والسوريين والعراقيين واليمنيين، على شكل مستوصفات ومراكز صحية ومستشفيات وإرسال بعثات طبية ومعدات وأدوية إلى هذه الدول والمخيمات.

6 – **يشجع** البرلمانات الأعضاء والجمعيات الوطنية على تعزيز تعاونها لتلبية هذه الاحتياجات، وضمان أن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي هو مكون أساسي في نظام الاستجابة للطوارئ على الصعيدين المحلي والدولي،

7 – **يدعو** دول البرلمانات الأعضاء إلى مضاعفة الجهود لضمان الحصول المبكر والمستدام على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتضررين للاستثمار في الإجراءات المحلية والمجتمعية من خلال تعزيز قدرة المجتمع على التكيف وقدرات المتطوعين وتعزيز الجودة والقدرة من القوى العاملة، والاستجابة للاحتياجات الصحية النفسية والعقلية للمتضررين، واتخاذ تدابير لحماية وتعزيز الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي للموظفين والمتطوعين الذين يستجيبون للاحتياجات الإنسانية في جميع القطاعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوصمة، الإقصاء والتمييز المتعلقة بالصحة العقلية والاحتياجات النفسية والاجتماعية من خلال مناهج تعزز كرامة ومشاركة الأشخاص المتضررين.

8 – **يدعو** لإيلاء الصحة العقلية والنفسية أهمية خاصة، باعتبارها حقاً مشروعاً للإنسان، كما يطالب المجتمع الدولي بدعم الدول التي تقوم برعاية الأطفال وتحافظ على صحتهم بوجه عام، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة متابعة الأعراض العقلية والنفسية الناجمة عن أعمال التعذيب التي تمارس على الضحايا.

9 – **يحث** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد على احترام مبادئ القانون الإنساني المتعلقة باحترام المدنيين وحظر الهجمات على المرافق المدنية لا سيما المستشفيات والمراكز الطبية في أوضاع النزاع المسلح.

10 – **يدعو** الأطباء وتنظيماتهم المهنية (نقابات، اتحادات، جمعيات) في الدول الأعضاء في الاتحاد إلى عقد لقاءات مشتركة لتفعيل التعاون وتبادل الخبرات وخدمة قضايا الأمة الإسلامية في المجال الصحي.

11 – **يدعو** دول المجالس الأعضاء إلى السعي الجاد لرفع العقوبات المفروضة على بعض الدول الإسلامية حتى تتمكن هذه الدول من توفير خدمات التحصين والاحتياجات الصحية الأخرى الخاصة بالاطفال.

12 – **يشيد** بما برز في العالم الإسلامي من قيم التضامن والإيثار والتكافل التي يدعو إليها ديننا الإسلامي الحنيف.

مشروع قرار رقم CONF-17/HWFA-10

بشأن

حل مشكلات الحضانة التي تواجهها العائلات المسلمة المهاجرة أينما تواجدت وخاصة في أوروبا

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر الفقرة الثانية من المادة الثامنة من اتفاقية حقوق الطفل حول حق الطفل في الحفاظ على العلاقة الأسرية،

وإذ يؤكد على الفقرة (ج) من المادة 29 من الاتفاقية بشأن واجب الدول الأطراف في احترام والدي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه، والقيم الوطنية لبلده الأصلي وللحضارات المختلفة عن تلك التي ينتمي إليها،

وإذ يستذكر الفقرة العاملة رقم 6 من قرار مجلس حقوق الإنسان حول «حماية الأسرة» (A/HRC/RES/29/22) التي تقر باضطلاع الأسرة بدور محوري في الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد والأخلاق والإرث الثقافي والمنظومة القيمية للمجتمع،

وإذ يستذكر وجوب احترام المادة 8 حول «حق احترام الحياة الأسرية والخاصة» من الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي ينظم الحياة الأسرية والخاصة لكل شخص،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء إبعاد الأطفال عن أسرهم لأسباب بسيطة وتافهة،

وإذ يعرب عن جزعه لانتزاع آلاف الأطفال، وخصوصاً في ألمانيا وهولندا، والنرويج من أحضان والديهم وإيداعهم في ملاجئ الأطفال أو لدى عائلات ذات خلفيات ثقافية مختلفة،

وإذ يذكر بأن خبراء وكالات رعاية الشباب يقيمون بطريقة سلبية بعض المواقف والسلوكيات تحدث بين الوالدين والأطفال نتيجة لعدم معرفة هؤلاء الخبراء بثقافة الأسر المهاجرة أو لبعدهم عن تلك الثقافة،

وإذ يذكر أيضاً أن بعض المواقف والسلوكات التي يقصد بها المزاح تُفسَّر على أنها تحرش جنسي،

وإذ يلاحظ أنه في بعض الحالات لم يتم الأخذ بهذه الاعتبارات حتى في الحالات التي يوجد فيها أقرباء يمكن أن يتولوا حضانة الأطفال،

وإذ يلاحظ كذلك أنه يجب أساساً على كل من الأسرة الراعية أو وكالات رعاية الشباب أن يهيئوا للطفل بيئة تتلاءم مع أحواله / أحوالها الثقافية والاجتماعية، بما فيها الدين، التي كان/كانت تعيش في كنف أسرته / أسرتها الحقيقية وأن توفر للطفل كل القيم المهمة لدى عائلته / عائلتها،

وإذ يعرب عن القلق العميق من أن بعض الأسر الراعية ووكالات رعاية الشباب لا توفر الفرص والتسهيلات الضرورية بطريقة كافية لتطوير الأطفال ورعايتهم وفق هذه المعطيات،

وإذ يعرب عن الجزع إزاء ما ورد في التقرير الذي نشرته لجنة العرائض التابعة للبرلمان الأوروبي في أوائل العام 2009 والذي نص على «اتخاذ الاحتياطات لمنع الذهاب بالأطفال الذين أخذوا من أسر مهاجرة إلى خارج البلاد كما تم حرمان الأطفال الذين أعطوا إلى أسر ألمانية أو إلى منازل وكالة رعاية الشباب من التحدث بلغاتهم وممارسة ثقافاتهم،

وإذ يؤكد مجدداً أن الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية «غور أوغلو ضد ألمانيا» قد قضى بأن فصل الطفل عن جذوره / جذورها وإعطائه / إعطائها لعائلة ألمانية لتتبناه يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وأنه لا يمكن القيام بذلك إلا في ظروف استثنائية،

إذ يستذكر حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية عابدي إبراهيم ضد النرويج، حيث أن الفشل في اتخاذ اعتبار لمصالح الأم في السماح لطفلها الاحتفاظ ببعض الروابط مع أصوله الدينية والثقافية، يشكل انتهاكاً لحق احترام حياة العائلة.

وإذ يشعر بالانزعاج من أن حضانة أطفال نورغل أزوغلو قد منحت لزوجين هولنديين (شاذين جنسياً) في العام 2004،

وإذ يلفت الانتباه إلى حقيقة أن هناك عدداً ضئيلاً جداً من بين من تستأجرهم وكالات رعاية الشباب من أصول مهاجرة.

وإذ يلفت الانتباه أيضاً إلى فشل وكالات رعاية الشباب في تقديم الدعم القانوني والمالي الكافي للأسر المهاجرة من أجل حل المشكلات بين الوالدين وأطفالهم.

وإذ يساوره القلق العميق جراء آثار الأزمات بما فيها الحروب وانعدام الأمن والعنف المصحوب بالتطرف والفقر والجوع والعوامل السالبة الأخرى على أوضاع الأسرة وأعضائها وخصوصاً الأطفال باعتبارهم شريحة ضعيفة مما يتسبب في موجة هجرة جديدة،

وإذ يذكر بأهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأطفال المهاجرين، مع أخذ المصلحة المثلى للطفل في الاعتبار في المقام الأول.

1. **يدعو** المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال آلياتها التشريعية، لمراقبة تنفيذ الإجراءات التي تتخذها حكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص سياسات الحضانة وذلك لفائدة الشباب المسلم.
2. **يعبّر عن الأمل** في وجوب أن يكون الهدف الرئيسي لوكالات رعاية الشباب في أوروبا هو الحفاظ على وحدة الأسرة.
3. **يدعو** بلدان المنشأ والعبور والمقصد لتسهيل إعادة توحيد الأسرة باعتباره هدفاً مهماً بغية توفير أفضل المصالح للأطفال المهاجرين استناداً إلى أحكام ميثاق حقوق الطفل وتقديم المساعدة القانونية والقنصلية للأطفال.

4. **يدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – في حال انتزاع الطفل بعيداً عن أسرته – إلى إعطائه/ إعطائها إلى الأقرباء أو الأسر التي تتشابه ثقافاتها وأسلوب حياتها مع ثقافة وأسلوب حياته/ حياتها.
5. **يطالب** المجالس الأعضاء في الاتحاد بزيادة مستوى وعي الأسر بممارسات وكالات الشباب وبحقوقها ومسؤولياتها.
6. **يدعو** البرلمانات الأعضاء في الاتحاد للإضطلاع بدور مؤثر ومشجع لفائدة جالياتها في أوروبا ولأن تكون بمثابة أسر ترعى الشباب المسلم على وجه الخصوص.
7. **يدعو** دول البرلمانات الأعضاء إلى أن تعزز وتحمي على نحو فعال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأطفال المتضررين من الهجرة، بغض النظر عن وضعيتهم كمهاجرين، وأن تقر بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأطفال المتضررين من الهجرة، وفي تفادي النُّهُج التي قد تفاقم ضعفهم.
8. **يعرب** عن التزامه بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين بالنظر إلى ضعفهم ولا سيما منهم الأطفال المهاجرين غير المرافقين، لكفالة حصولهم على الحماية والمساعدة المناسبتين، وعلى الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي، مع ضمان أخذ المصلحة المثلى للطفل في الاعتبار في المقام الأول في السياسات المتعلقة بالإدماج والعودة ولم شمل العائلات.
9. **يعمل على** الحد من الهجرة وإرجاع المفقودين لأسرهم وحفظ حقوقهم وأموالهم وذلك بوضع آليات لمراقبة المعابر الحدودية البرية بين الدول التي تغلب فيها الهجرة. كما يدعو إلى ايجاد إطار قانوني للتواصل والتنسيق مع اللجان والهيئات المعنية لمتابعة شؤون المهجرين جراء الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال لإيجاد قاعدة بيانات عن المفقودين بمشاركة اللجنة الدولية و التشريعات ذات العلاقة.
10. **يقرر** أن يُبقي هذا الأمر قيد النظر.

قرار رقم CONF-17/HWFA-11

بشأن

حماية النساء والأطفال المسلمين في المناطق الخاضعة للاحتلال والنزاع

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في مدينة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

يحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إدانة الهند بشكل لا لبس فيه للفظائع التي ترتكبها في جامو وكشمير المحتلة.

يعرب عن قلقه إزاء التعذيب والاحتجاز والإذلال الذي تمارسه قوات الاحتلال الهندية على النساء في جامو وكشمير.

يشجب الاعتداء الجنسي الوحشي الذي تعرضت له طفلة مسلمة تبلغ من العمر ثماني سنوات، ويشجب الاستخدام المتكرر للاغتصاب كأداة للحرب ضد المرأه.

يدين بشكل لا لبس فيه تسبيب العمى الجماعي لشباب كشمير بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، بطلقات الكريات المعدنية التي تستهدف أعينهم عمداً . وكانت الرضيعة هبة نيسار والبالغة من العمر سنتان هي الضحية الصغرى لهذه الطلقات في جامو وكشمير المحتلة من طرف الهند؛

يشجب العمل المستهجن المتمثل في قطع ضفائر النساء والفتيات التي تعتبر رمزاً للشرف، للمرأة الكشميرية في جامو وكشمير المحتلة؛

يدين بأشد العبارات الممكنة أعمال القتل التي قامت بها قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير منذ 1989 والتي بلغت 100,000 كشميري ومن بين هؤلاء، قتل أكثر من 7,120 شخصاً أثناء الاحتجاز. وترملت 22,900 امرأة وتيتم 107,760 طفلاً وتعرضت أكثر من 11,110 امرأة للاغتصاب الجماعي بواسطة القوات الهندية؛

يعرب عن قلقه البالغ إزاء المستوى غير المسبوق للاعتقال والاحتجاز غير القانونيين للأطفال بموجب قانون السلامة العامة، وهو ما أكدته أيضاً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها عن جامو وكشمير.

يحث الاتحاد ومنظمة المؤتمر الإسلامي على الإحاطة علما بالقوانين الصارمة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، مثل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة الذي يغذي مناخ الإفلات من العقاب في جرائم ضد المرأة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند؛

يطلب من الهند ان تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية وأن تضع حداً لاضطهاد الكشميريين الأبرياء في جامو وكشمير المحتلة؛ **يدعو** الهند إلى إيجاد حل سلمي لقضية جامو وكشمير تمشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي، ويؤيد الجهود التي تبذلها باكستان لحل نزاع جامو وكشمير سلمياً وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

مشروع قرار رقم CONF-17/HWFA-12

بشأن

تعزيز المساواة ونبذ العنف احتراماً لمبدأ المواطنة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يؤكد ما للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر، والحد من مواطن الضعف، والنهوض بالصحة، وتعزيز إسهام المرأة، من دور مهم في عملية التنمية وصنع القرار، وأن حقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأن التمييز على أساس الجنس يتعارض مع مبادئ ديننا الحنيف، و مع جميع العهود والمواثيق الدولية والإقليمية وعبر الإقليمية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

وإذ يؤكد أيضاً على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو استراتيجية مقبولة عالمياً من أجل تحقيق خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشدد على التمكين المشروع للمرأة ورفض تهميش دورها أو امتهان كرامتها أو التقليل من شأنها أو إعاقة فرصها في الشؤون الدينية أو العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، و في تقلدها المراتب المستحقة من دون تمييز والمساواة في الأجور والفرص،

وإذ يستذكر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية ولا سيما القرار 16/7 بشأن حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتمييز ضدها الصادر عن الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في 30 نوفمبر – أول ديسمبر 2018،

1. **يؤكد** على ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لمكافحة العنف الأسري، والعنف الجنسي، الذي تزداد وطأته على النساء والفتيات – كما هو ملحوظ – في الأزمات والأوقات الصعبة، وذلك عن طريق إطلاق البرامج والمبادرات المناسبة التي تكفل حماية المرأة في هذا الشأن.
2. **يدعو إلى** دراسة امكانية وضع خطط عمل وطنية لتعزيز حماية المرأة من جميع العنف، أو أن تدرج أحكام لذلك الغرض في الخطط الموجودة بالفعل.

3. **يدعو أيضاً** إلى اتخاذ تدابير تستهدف القضاء على العنف ضد النساء شديدات الضعف في مواجهة العنف وكذلك اتخاذ التدابير المناسبة، ولاسيما في مجال التعليم لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية

للرجل والمرأة، ولإزالة التحيز والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى المستندة إلى دونية أي من الجنسين أو تفوقه،

4. **يحث على** العمل الى التكفل على أقصى حد ممكن، ضمن حدود الموارد المتاحة وحيث تدعو الحاجة، ضمن إطار الشريعة الإسلامية، بأن تقدم إلى النساء اللواتي يتعرضن للعنف، وعند الاقتضاء إلى أطفالهن، مساعدة متخصصة، كإعادة التأهيل والمساعدة على رعاية الأطفال وإعالتهم والعلاج والمشورة والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق والبرامج، واتخاذ كل التدابير الأخرى لتعزيز سلامتهن وإعادة تأهيلهن في المجالين البدني والنفسي.
5. **يحث على** المواصلة في تعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل، وفي الأمن عليه، و في جميع المزايا وشروط الخدمة، وفي الأجور، والمعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المتساوية، وفي الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، والتأمينات الاجتماعية.
6. **يدعو** إلى تسخير كافة الوسائل لتصميم منظور المساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية في جميع المستويات التعليمية بهدف بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً.

قرار رقم CONF-17/ HWFA-13

بشأن

تأثر النساء بالكوارث الطبيعية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8-9 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

إذ يقر بأن آثار الكوارث الطبيعية وظواهر الطقس المضرة تصيب النساء أكثر من الرجال. حيث أن الكوارث المناخية ترتبط ارتباطاً طردياً بمعدل وفيات النساء بالعالم، ما قد ينذر بضرورة الحد من آثار التغير المناخي على المرأة.

وإذ يدرك أن هناك ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الكوارث المرتبطة بالمناخ ووفيات الإناث، وأن هناك زيادة في احتمال وفاة النساء والفتيات خلال الكوارث أكثر من معدل الرجال، سواء بشكل مباشر بسبب نقص المعارف والمهارات، أو غير مباشر نتيجة الأحداث التالية للكوارث الطبيعية.

وإذ ينبه إلى إن الضغوط الاقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية وتغير المناخ قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحسبان هذه الممارسات استراتيجية من استراتيجيات التكيف مع الأوضاع المستجدة.

1 - **يحث على** ضرورة تبني سياسات مناخية مراعية لخصوصية النساء، مع العمل على سن أُطر قانونية داعمة ومؤسسة للمنظور الجنساني في تناول قضية الكوارث الطبيعية والتغير المناخي،

2 - **يدعو إلى** النظر في إمكانية تحديد نصيب «كوتة» للنساء في لجان مكافحة التغير المناخي وتداعياته، مع ضرورة نشر الوعي الكافي بالمخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وأساليب الحماية والتعايش للنساء، خاصةً في الدول النامية.

3 - **ويدعو أيضاً** إلى العمل على الحد من قابلية التعرض لآثار تغير المناخ من خلال بناء القدرة على التكيف والمرونة.

4 - **يشجع على** تسهيل مشاركة النساء في سياسات التكيف مع التغير المناخي وكيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية، لا سيما في عمليات واستراتيجيات التخطيط التنموي، بجميع القطاعات ذات الصلة وعلى مختلف المستويات.

5 - **يحث** المجالس الأعضاء على العمل لوضع سياسات واستراتيجيات لتصميم برامج بغية تعزيز قدرة المرأة على الصمود خلال الكوارث الطبيعية، وتبني المبادرات التي تقودها المرأة كأساس في تنفيذ أطر هذه البرامج.

قرار رقم CONF-17/ HWFA 14

رفض الاعتراف بقرار مجلس حقوق الانسان بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 –9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)،

إذ يستند على أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة الأولى من نظامه الأساسي بشأن «التعريف بسمو التعاليم الإسلامية والعمل على نشرها مع التأكيد على شتى مزايا الحضارة الإسلامية ومدى انسانيتها».

وإذ يؤكد مجدداً احترام الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والحفاظ على قيم الأسرة الإسلامية.

وإذ يشدد على أهمية ترسيخ التعاليم الإسلامية لمؤسسة الزواج والأسرة للحفاظ على تماسكها من أجل مواجهة التحديات الأخلاقية والفكرية التي تهدد هويتها ووجودها.

وبعد اطلاعه على قرارات الشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي منذ الدورة الثانية والأربعين التي عقدت في دولة الكويت 27 – 28 مايو 2015م حتى الدورة الثامنة والأربعين التي عقدت في جمهورية باكستان الإسلامية 19 – 20 مارس (2022) الرافضة لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 32/27 لسنة 2014 بشأن «حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية» وعدم الاعتراف بولاية الخبير المستقل المعني بهذا الأمر، فإن مؤتمر الاتحاد:

1 – **يرحب بقرار** مجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الاسلامي رقم (43/4 – ث) المتخذ في الدورة الثالثة والأربعين التي عقدت في طشقند – جمهورية أوزبكستان في 18–19 أكتوبر 2016 بشأن رفض قرار مجلس حقوق الانسان رقم 32/27 المشار إليه، مشيدين بالإعلان الذي أعدته مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة في جنيف حول إدانة قرار مجلس حقوق الإنسان حول «الحماية ضد العنف والتمييز القائمين على الميول الجنسية والهوية الجنسانية».

2 – **يرحب بالقرار** رقم (3/1 – أ) الصادر عن الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في جدة – المملكة العربية السعودية في 8–9 فبراير 2017 بشأن رفض كافة القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في هذا الشأن، لا سيما القرار رقم 19/17 بعنوان «حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية» الصادر في 17 يونيو 2011م ، والقرار رقم 32/2 بعنوان «الحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية» الصادر في 30 يونيو 2016.

3 – **يؤكد على** أن قرارات مجلس حقوق الإنسان بهذا الشأن تشتمل على أمور عدة لا يمكن قبولها لتعارضها كلية مع تعاليم وقيم الدين الإسلامي والديانات السماوية الأخرى والفطرة الإنسانية السليمة، مشددين على أن القضايا المتعلقة بالميول الجنسية لا علاقة لها بقانون حقوق الإنسان وليست معترف بها تحت أي وثيقة دولية.

4 – **يؤكد** أن هذا القرار هو قرار خلافي بشكل كبير، ويهدف إلى فرض مجموعة من القيم على العالم لا تحظى بإجماع دولي، وتتعارض وأساسيات المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعقيدة الإسلامية، ونتيجة لذلك فإن مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست في وضع يسمح لها بالتعاون أو العمل مع الخبير المستقل الذي تعين بموجب القرار رقم 32/2 لمجلس حقوق الإنسان.

5 – في الوقت الذي نستذكر فيه كافة الصكوك الدولية ذات الصلة بالقضايا العائلية، **وإذ نشير أيضاً** إلى موضوع اليوم الدولي للأسر في عام 2016، ألا وهو «الأسر، والحياة الصحية، والمستقبل المستدام»، فإننا نؤكد أن الأسرة الطبيعية – المكونة من الرجل والمرأة – هي النسيج الأساسي للمجتمع، وتلعب دوراً فريداً في ضمان توفير حياة صحية وسليمة لكافة أفرادها، لا سيما الأطفال منهم.

6 – **نشدد على** مجلس حقوق الإنسان ضرورة احترامه للحقوق السيادية للدول والقوانين الوطنية والأولويات التنموية والأديان المختلفة والقيم الأخلاقية والخلفيات الثقافية لكل دولة على حدة.

7 – تقديم الدعم المطلوب لمجالس الدول الأعضاء التي تتعرض لضغوط في هذا الخصوص.

قرار رقم CONF-17/ HWFA-15

بشأن

تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التعافي الشامل من جائحة كوفيد – 19

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)،

إذ يستذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها العام الثالث والثمانين بعد المائة (183) لسنة 1948 ، والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان ذات العلاقة والقابلة للتطبيق،

وإذ يستذكر أيضاً جدول أعمال التنمية المستدامة، الذي يتكون من سبعة عشرة (17) هدفاً إنمائياً مستداماً، من بينها القضاء على الفقر، وتوفير العمل الكريم والنمو الاقتصادي والصحة الجيدة والرفاهية والتعليم النوعي، وخفض عدم المساواة، وهذا ما جرى تبنيه بالإجماع من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015،

وإذ يؤكد مجدداً قرار الاتحاد رقم CONF-13/HWFA-4 بشأن تعزيز دور المرأة في جميع جوانب التنمية في دول المجالس الأعضاء في الاتحاد، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وإذ يؤكد مجدداً أيضاً قرار الاتحاد رقم CONF-13/HWFA-9 بشأن دور البرلمانات الإسلامية في تعزيز الصحة الأساسية فيما بين دول المجالس الأعضاء في الاتحاد، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إذ يعترف بأهمية دعم البلدان النامية للتعافي من جائحة كوفيد – 19، كما أكد على ذلك الملخص الذي قدمه رئيس قمة رؤساء البرلمانات لمجموعة العشرين (G20)(P-20) التي استضافها مجلس النواب بجمهورية إندونيسيا،

إذ يساوره القلق العميق جراء الآثار الضارة لجائحة كوفيد – 19– على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس، ومن بينها حق العمل والحق في التعليم وحق الحصول على الطعام وحق الصحة،

وإذ يساوره القلق العميق أيضاً جراء ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والسلع الأخرى عبر العالم ، وتأثير ذلك على قدرة الناس على المطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يساوره القلق العميق كذلك جراء عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس التي برزت وبشكل عميق بفعل جائحة كوفيد – 19، علاوة على النزاعات التي تحدث في العالم اليوم،

وإذ يؤكد أهمية معالجة العقبات التي تواجه الناس في الممارسة والمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية المضمونة بموجب الصكوك الدولية القابلة للتطبيق المتعلقة بحقوق الإنسان.

وإذ نضع نصب أعيننا أن لدى الدول مسؤولية أخلاقية و/أو قانونية لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الحق في التنمية بدون تمييز من أي نوع:

1. **يدعو** المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى وضع حقوق الإنسان في الاتجاه السائد في كل جوانب عملها وأنشطتها المتعلقة بالتعافي من جائحة كوفيد – 19، وزيادة الوعي بين الأعضاء البرلمانيين حول أهمية الوضع الخاص المشار إليه لهذه الحقوق كوسيلة لممارسة مسؤولياتها عن حماية حقوق الإنسان.
2. **يدعو أيضاً** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لضمان سياسات التعافي و/أو الاجراءات الأخرى التي تشمل الاستثمار في زيادة التمتع بالصحة العامة والحماية الاجتماعية والتعليم والعمل الكريم، وذلك من بين أمور أخرى، بغية معالجة التحديات التي تواجه الناس في مطالبتهم وممارستهم لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.
3. **يدعو كذلك** المجالس الأعضاء في الاتحاد لممارسة وظيفتها الرقابية بفاعلية لضمان أن تكون السياسات و/أو الاجراءات الأخرى لحكوماتها المتعلقة بالتعافي من كوفيد – 19 مرتكزة على الناس وغير تمييزية وأن تستهدف المجموعات ذات الهشاشة، مثل الفقراء واللاجئين، من أجل حماية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.
4. **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على صياغة وتبني و/أو تنفيذ السياسات و/أو التدابير الأخرى لمواجهة التحديات والآثار الضارة للتضخم على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حق الناس في الحصول على ما يكفي من الطعام ومن الضروريات الأساسية الأخرى.
5. **يشجع** المجالس الأعضاء في الاتحاد والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان على تعزيز مشاركة جميع الناس وانخراطهم، وخصوصاً المجموعات الهشة، في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالقوانين والسياسات و/أو التدابير الخاصة بالتعافي من كوفيد – 19، وأن تستجيب بفاعلية لاحتياجاتهم.
6. **يوصي** المجالس الأعضاء في الاتحاد بتكثيف التعاون مع بعضها البعض، وكذلك مع المجالس الأخرى في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المشاركة في المعلومات، وأن لا يقتصر الأمر على ذلك، وتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات التي تركز على حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس وذلك في سياق التعافي من جائحة كوفيد –19.
7. **يوصي أيضاً** الأمانة العامة للاتحاد بعقد اجتماع و/أو سمنار خاص حول العقبات والتحديات أمام تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في سياق التعافي من جائحة كوفيد – 19، ويشمل ذلك النزاعات والتدابير القسرية الأحادية.

8. **يوصي كذلك** المجالس الأعضاء في الاتحاد بتشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقوية التعاون مع بعضها البعض علاوة على الدول غير الأعضاء في المنظمة في مجال الأمن الغذائي، والتجارة، والاستثمار، والصحة والتعليم، وغير ذلك، وضمان حصول الناس على الفوائد المترتبة على هذا التعاون، وتشمل الحصول على الخدمات الأساسية المشار إليها آنفاً.

عاشراً– الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان:

تقرير الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان
الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
6 رجب 1444هـ (28 يناير 2023)
المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

1. انعقد الاجتماع التاسع للجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان في مدينة الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 رجب 1444 هـ (28 يناير 2023).
2. انتخب سعادة البروفيسور مبروك دريدي، عضو مجلس الأمة الجزائري مقرراً للجنة، وترأس الاجتماع.
3. في بداية الاجتماع، رحب ممثل الأمين العام للاتحاد بأعضاء اللجنة ولفت انتباههم إلى البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة وكذلك إلى مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة.
4. حضر الاجتماع أعضاء اللجنة وهم: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية – بوركينا فاسو – جمهورية الكاميرون – جمهورية إندونيسيا – الجمهورية الإسلامية الإيرانية – جمهورية تركيا جمهورية أوغندا – الإمارات العربية المتحدة. كما غاب عن الاجتماع وفود كل من: جمهورية غابون وماليزيا وجمهورية موريتانيا الإسلامية.
5. بعد اعتماد جدول أعمال الاجتماع، أعطيت الكلمة للمندوبين لإبداء أفكارهم وتعليقاتهم القيمة حول هذا الموضوع. ورأى المتشاركون أن هناك نوعاً من الآليات يتم إجراؤها لوقف التضليل عن الدين وحرق القرآن، وكذلك للحفاظ على حرمة المساجد والأماكن التراثية والأماكن الدينية الأخرى. وقد أبدى أعضاء اللجنة ملاحظاتهم على مشاريع القرارات، حيث تم اعتمادها من قبل اللجنة، لعرضها على مؤتمر الاتحاد لاعتمادها.

قرار رقم CONF-17/CLDCR- 1

بشأن

دفع الحوار بين الحضارات قدماً مع تركيز خاص على مواجهة الحملات الغربية ضد القيم الإسلامية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 8 – 9 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إذ يستذكر القرارات الصادرة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤتمرات القمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، ووزراء الإعلام في الدول الإسلامية، واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك)، وتعزيزاً للحوار بين الحضارات مع تركيز خاص على مواجهة الحملات الغربية الموجهة ضد القيم الإسلامية بالإضافة إلى المبادئ الواردة في إعلان طهران الصادر عن الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامية في ديسمبر 1997،

وإذ يشير إلى برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وإذ **يؤكد** مجدداً أن مبدأ الحوار بين الحضارات المبني على الاحترام المتبادل والتفاهم والمساواة بين الشعوب، شرط لازم للسلم وللأمن الدوليين وللتسامح والتعايش السلمي.

وإذ يؤكد على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحرّم إثارة الكراهية ضد الأديان.

واذ يشيد بمبادرات الدول المجالس الأعضاء التالية في دعم وتعزيز وإحياء الحوار بين الحضارات والثقافات:

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

- يعرب عن تقديره العميق لمعالي الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس القمة الإسلامية الثامنة، لأنه أخذ المبادرة القيمة لإطلاق الحوار بين الحضارات، ويعتبر أن هذه المبادرة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، تحقق التطلعات العميقة الجذور في تقاليد الأمة المسلمة.
- بعد الإطلاع على القرار الذي اتخذته الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عبّر عن تقديره العميق لمعالي السيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس القمة الثامنة على مبادرته لإقامة حوار بين الحضارة. يستجيب لطموحات الأمة ويتوافق مع تقاليدها،
- يرحب بإنشاء مركز للحوار بين الحضارات من قِبل فخامة السيد محمد خاتمي، الرئيس الأسبق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعرب عن استعداد الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ونظام الاتحاد من أجل التعاون الوثيق مع المركز في تحقيق أهدافه.

المملكة العربية السعودية

- إنشاء آلية ذات علاقة، وهي مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات والذي اتخذ من فيينا مقراً له،
- وثيقة (مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الديانات والثقافات: الإنجازات والفرص المستقبلية) و(خطتها التنفيذية)
- دورة تدريب الصحفيين على مواجهة النظرة النمطية للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية،
- **يدعو** المجالس الأعضاء للمساهمة النشطة بالأفكار والمقترحات والتوصيات لجعل المركز مؤسسة مؤثرة في تعزيز الحوار الديني والحضاري والاستفادة من هذه الوثيقة بهدف تعزيز الحوار بين الثقافات وتحالف الحضارات.
- يثني على المملكة العربية السعودية، التي تولت رئاسة مجموعة العشرين (G20) في عام 2020، بنجاحها في رئاسة المجموعة واستضافة قمة مجموعة العشرين في الرياض. تماشياً مع ذلك، استضافت المجموعة أيضًا منتدى G20بين الأديان الذي جمع أكثر من 2000 مشارك من جميع أنحاء العالم، لإجراء حوار حول مجموعة واسعة من القضايا التى تتراوح من خطاب الكراهية إلى Covid 19- إلى المساواة بين الجنسين والنزوح الاقتصادي.

المملكة الأردنية الهاشمية

- **يشيد** بالجهود التي بذلها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، لتدشين «الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان» في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

جمهورية أذربيجان

- الدور الفعال الذي تلعبه أذربيجان لتعزيز الحوار الثقافي والحضاري بين العالم الإسلامي والغرب،
- **يؤكد** على أهمية المؤتمر الأول لحركة الشباب العالمية لتحالف الحضارات الذي جرى تنظيمه بمشاركة بين تحالف الحضارات المنبثق عن الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي لندوة الشباب للحوار والتعاون يومي 9 و 10 أبريل 2011 في باكو، والمنتدى العالمي الثالث حول الحوار بين الثقافات الذي عقد بباكو يومي 18 و 19 مايو 2015.

سلطنة عمان

يشيد بجهود سلطنة عمان في مجال حوار الحضارات والثقافات ونشر ثقافة التعايش والتسامح، من خلال المشاريع التالية:

- إقامة معرض دولي حول تعزيز التسامح الديني ونشر ثقافة التعايش بين الشعوب في مختلف دول حول العالم وبعشرين لغة عالمية.
- الدعوة إلى توظيف وسائل الإعلام في تنمية الوعي بضرورة التعايش والاحترام المتبادل وتعزيز قيم المودة والانسجام بين جميع أتباع الديانات المختلفة، ودعم المشاريع الإعلامية التي تهتم بالحوار والتقارب الحضاري وتعزيز قيم الاعتدال والتسامح، ودعم الجهود الرامية إلى سن تشريعات وقوانين تحد من تشويه صورة الأديان أو الأنبياء في وسائل الاعلام.
- تشجيع مواصلة تنفيذ برنامج استقبال الطلاب والمسؤولين والزوار من مختلف دول العالم بهدف تعزيز مبادئ الاتصال والتواصل والحوار بين الشعوب والأديان.

- الترحيب باستقدام واستضافة عدد من المفكرين العالميين من جنسيات وديانات مختلفة للحديث حول القضايا المتعلقة بالحوار والتسامح والعلاقات بين الأديان.
- جهود مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في قيامه بتنظيم أسبوع للتقارب والوئام الإنساني، في فبراير من كل عام، وفق الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس في سياق خدمة التفاهم والوئام الديني والحضاري بهدف تأكيد دور الحوار في تعزيز السلام والاستقرار في العالم، وإرساء مفهوم التعاون الإنساني على الاحترام المتبادل، وتمتين نسيج علاقات التبادل الثقافي والحضاري والتضامن بين الشعوب، وتعزيز مبادئ الحوار والتقارب الثقافي بين الحضارات وتسليط الضوء على دور سلطنة عُمان في دعم التفاهم بين سائر الشعوب.
- كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.
- الكراسي العلمية للسلطان قابوس في جامعات العالم وعددها 16 كرسياً في 13 جامعة.

جمهورية كازاخستان

- يؤكد دعم منظمة التعاون الإسلامي لمؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي ينعقد كل ثلاث سنوات بمبادرة من رئيس جمهورية كازاخستان فخامة السيد نور سلطان نزار باييف، والذي عقد دورته الخامسة بمدينة أستانا في 10 - 11 يونيو 2015، **ويحث** القيادات الدينية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي على مواصلة مشاركتهم الفعالة في ذلك المنتدى القيم.
- يرحب بالنداء الذي وجّهه المشاركون في المؤتمر الرابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية في أستانا ويقر بأن السبيل الوحيد لقيام عالم آمن هو الحوار القائم على مبادئ الاحترام والفهم المتبادل والتعاطف والتسامح والعدل والتضامن والسلم والوئام.

دولة الإمارات العربية المتحدة

- يشيد بجهود الإمارات العربية المتحدة لتعزيز منتدى السلم الذي أسس في عام 2014 تحت قيادة الشيخ عبد الله بن بيه ونظم ثلاث دورات بأبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ومراكش، المملكة المغربية. كما بذلت جهود مهمة من أجل تعزيز الفكر الإسلامي السليم وصورة متحضرة للإسلام في التعامل مع الآخرين وحماية الأقليات غير المسلمة في البلدان الإسلامية.
- يشيد أيضاً بالجهود الكبيرة المبذولة من الإمارات العربية المتحدة عبر مجلس حكماء المسلمين برعاية الإمارات العربية المتحدة والذي تأسس في عام 2014 برئاسة شيخ الأزهر الشريف، وبذل جهوداً جبارة عبر حوار الحضارات بين الشرق والغرب، في كل من إيطاليا وفرنسا. وعقد عدة اجتماعات مع حكماء الشرق للتقريب بين وجهات نظر الديانتين الإسلامية والمسيحية وغيرهما من الديانات السماوية بهدف تحقيق التعايش والتعاون السلميين فيما بين الحضارات بما يخدم البشرية.
- ويشيد بالجهود الجبارة التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة عبر جائزة السلم العالمية للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب الرئيس، ورئيس الوزراء، وحاكم دبي، التي تكرم الأفراد والمنظمات الذين يقدمون إسهامات رائدة في مجال السلم العالمي، وهي جائزة عالمية كبيرة بمبلغ 1.5 مليون دولار، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها حكومة الإمارات العربية المتحدة للنهوض بثقافة إسلامية معتدلة في البلد وخارجه.

- الإشادة بالمبادرة التاريخية لدولة الإمارات العربية لعقد لقاء الأخوة الإنسانية في أبوظبي بحضور شيخ الأزهر، وقداسة البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية وتوقيع الوثيقة التاريخية لتكون إعلاناً مشتركاً عن نوايا حسنة وصادقة من أجل دعوة من يحملون في قلوبهم ايماناً بالله وإيماناً بالأخوة الإنسانية، والتأكيد على أهمية وثيقة "الأخوة الإنسانية وما تضمنته من قيم ومبادئ تمثل في مجملها خارطة طريق لعالم متسامح، وأكثر أمناً واستقراراً واعتبارها وثيقة مبادئ استرشادية في مكافحة آفة التطرف والإرهاب، وترسيخ قيم التسامح والتعايش والأخوة الإنسانية.
- الإشادة بمبادرة رئيس دولة الإمارات السابق، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله- بتسمية عام 2019 عاما للتسامح في الإمارات، وقرار الدورة الـ 46 لوزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تخصيص يوم 11 مارس من كل عام يوماً للتسامح في الدول الأعضاء كافة في منظمة التعاون الإسلامي.
- يشيد بجهود دولة الإمارات في رعاية حلف الفضل الجديد للتعايش الديني والسلام والوئام الذي وقعته نواب الأديان المختلفة في 10 ديسمبر 2019 في العاصمة الإماراتية أبوظبي، ويشيد بالإمارات فيما بذلت من جهد لتنظيم منتدى للسلام.
- يشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إطلاق جائزة السلام العالمي للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والتي تكرم الأفراد والمنظمات الذين يقدمون مساهمات بارزة في السلام العالمي. أكبر جائزة عالمية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى جهود حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز الثقافة الإسلامية المعتدلة في الدولة وخارجها.

المملكة المغربية

أنشأ المغرب معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشدات. ويضطلع المعهد بالمهام التالية:

- تدريب أئمة ومرشدين مؤهلين معرفياً للقيام بمهامهم؛
- تدريب أئمة وقيمين دينيين أجانب، لا سيما من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى تأطير أبناء الجالية المسلمة في الخارج، وعلى وجه الخصوص الدول الأوروبية لحمايتهم من التطرف ومن الشبكات الإرهابية؛
- القيام بالأبحاث اللازمة من أجل تطوير أداء الأئمة والمرشدين الدينيين.
- تمكن المعهد من تدريب حوالي 800 إماماً ومرشداً في التدريب الأساسي ببلدانهم. كما استفاد 35 من الغينيين، و33 من الفرنسيين، و107 من النيجيريين، و79 من التشاديين، و37 من التونسيين، من دورات التدريب قصير الأمد الخاص بالأئمة العاملين في المساجد.
- يثني على الرعاية السامية التي منحها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمؤتمر حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي الذي عقد في مراكش في يناير 2016، والذي اعتمد خلاله إعلان مراكش كحجر زاوية في تعزيز الحوار والتفاعل بين الديانات المختلفة.
- انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لحوار الثقافات والأديان بفاس بتاريخ 10 شتنبر 2018.

جمهورية تشاد:

يشيد بالجهود المبذولة من قِبل دولة تشاد في مكافحة التطرف الديني واستتباب الأمن والسلم في إقليم بحيرة تشاد، ويشيد بالتضحيات التي بذلت من أجل ذلك.

- اعتمادها لليوم الوطني للسلم والتعايش السلمي والذي يصادف الأول من ديسمبر من كل عام.
- اعتمادها للأسبوع الوطني للغة العربية من 18- 24 ديسمبر من أجل تعزيز مكانة اللغة العربية، واعتبار تشاد ملتقى الثقافات والحضارات.
- استقبالها بصدر رحب لجميع لاجئي دول الجوار منذ سنوات عديدة بسبب عدم الأمن في بلدانهم.

جمهورية إندونيسيا:

- يثني على عقد مشاورات رفيعة المستوى لعلماء العالم الإسلامي حول وسطية الإسلام، الذي عقد في بوغور، جمهورية إندونيسيا، في مايو 2018 من قِبل حكومة جمهورية إندونيسيا.
- يرحب بـ «رسالة بوغور» التي تحتوي على النقاط الرئيسية حول «الاعتدال» لتعزيز السلام والتسامح والحياة المتناغمة داخل العالم الإسلامي وكذلك بين الأديان.
- يرحب بـ «رسالة بوجور» التي تحتوي على النقاط الرئيسية حول «الوسطية» لتعزيز السلام والتسامح والحياة المتناغمة داخل العالم الإسلامي وكذلك بين الأديان.
- يشيد باستضافة إندونيسيا خلال عام 2022 منتدى الأديان لمجموعة العشرين التي تولت رئاستها.

جمهورية تونس

- يثني على نتائج الندوة الدولية حول «تعزيز قيم السلام والحوار»، التي عقدت في 18 – 20 أبريل 2016 في سوسة في تونس، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في الجمهورية التونسية، والتربية الإسلامية، المنظمة العلمية والثقافية (الإيسيسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).

جمهورية مصر العربية

- يثني على المؤتمر الدولي الذي عقده الأزهر الشريف ومجلس الحكماء المسلمين في 17-18 يناير 2018 في القاهرة، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي أكد مجدداً الطابع العربي والإسلامي للقدس وبطلان جميع الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- تقديم الجزائر لدعم مادي ومعنوي دائم وغير مشروط للمسجد الأقصى حفاظاً على التراث والمقدسات الإسلامية.
- تعزيز التعاون بين الجزائر والكنيسة الكاثوليكية.
- مشاركة الجزائر في ترميم أماكن العبادة، والحفاظ على طابعها المعماري المميز.
- الإشادة بقرار اليونسكو القاضي باعتبار 16 ماي من كل عام يوماً عالمياً للتعايش السلمي، تجسيداً للمبادرة التي تقدمت بها الجزائر، في إطار سعيها إلى نشر ثقافة السلم والمصالحة كخيار حضاري وإنساني لا بديل عنه.
- دعم الجزائر المستمر للمساجد التي تتواجد في دول تضم جالية مسلمة، وذلك من خلال عدة آليات على غرار إيفاد أئمة ذوي كفاءة يساهمون في نشر تعاليم الإسلام السمحة وقيمه الراقية.

- فتح قنوات إعلامية تُعنى بالتعريف بمبادئ الإسلام وقيمه الحقيقية.
- حرص فخامة السيد رئيس الجمهورية على إنشاء مراكز قطب دينية وجامعية على المستوى الوطني، لتكون منارة علم ومنبعاً لإشعاع فكري ودعوي.
- الحث على إنشاء مؤسسات دينية وثقافية لنشر ثقافة السلم والتسامح الديني، من بينها مؤسسة «الأمير عبد القادر» ومؤسسة «جنان العريف»...
- تفعيل دور الزوايا في الحفاظ على الهوية والتراث الدينيين.
- حرص الدولة الجزائرية على حماية الأماكن الدينية غير الإسلامية، والسماح بإقامة الشعائر بها.
- تكريس الدستور الجزائري في مواده لحق ممارسة الشعائر الدينية، في إطار احترام قوانين الجمهورية.
- إنشاء المنتدى الإفريقي للشباب في إطار التبادل الثقافي بين الدول، لا سيما الإفريقية منها، تكريساً للعلاقات الإنسانية العريقة التي تربط بين شعوب هذه القارة.

جمهورية باكستان الإسلامية

- يثني على جهود باكستان لاعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات»، مع الاعتراف بأهمية واحترام الرموز الدينية والشخصيات الموقرة.

1. يدعو مجالس الدول الإسلامية والمسلمين بمختلف مفاهيمهم وآرائهم إلى الاتحاد واحترام آراء الآخرين، وذلك عبر:
   1.1 تعزيز وتيسير حل النزاعات والمنازعات بالوسائل السلمية،
   2.1 الحد من التوتر بين الثقافات والبلدان والأديان،
   3.1 تعزيز وتيسير الحوار الضروري للغاية بين المجتمعات الإسلامية وغيرها من المجتمعات في كافة أرجاء العالم،
   4.1 الإسهام في البحوث الأكاديمية وإثراء حوار موسع حول السلم في العالم،
   5.1 تنظيم فعاليات ثقافية وفنية وعلمية متنوعة، بما في ذلك المنتديات والحلقات والدورات الدراسية الرامية إلى تشجيع المبادلات بين الثقافات والحضارات.
   6.1 الحفاظ، وعند الاقتضاء، الشروع في تواصل منتظم مع الخبراء في هذا المجال بالإضافة إلى سائر المؤسسات والاتحادات الأخرى التي تكون لديها أهداف متشابهة أو متكاملة،
   7.1 نشر المقالات والتقارير الناتجة عن البحوث المنجزة والنقاشات الدائرة في ورش العمل،
   8.1 دعوة الاتحاد والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (ايسسكو) ومركز البحوث في التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا) لمواصلة تعزيز الحوار الثقافي والحضاري من خلال مبادرات ملموسة ومستدامة ومؤتمرات وندوات، ومناشدة جميع مجالس الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، تقديم الدعم المعنوي والمالي الممكن لإنجاح هذه الحوارات.
   9.1 إعداد مشروع من خلال التشاور مع الهيئات الثقافية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والعلماء والنخب من أنحاء العالم للمساهمة في تحقيق حوار فاعل وبنّاء بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وعرض صورة واقعية وإيجابية عن الحضارة الإسلامية،

10.1 دعوة مواطني العالم الذين يبلغهم خطاب ينم عن الكراهية في وسائط الاتصال الاجتماعية إلى التصدي له بكل قوة وحزم،

11.1 رصد وسائط التواصل الاجتماعي للرد بسرعة على خطاب الكراهية في عصر أصبح لصفحات فايسبوك أكثر من 1.5 مليار مستعمل في الشهر، كما صار لتويتر أكثر من 300 مليون مستعمل في الشهر، وتحقيق ذلك بالتزام مواطني العالم الذين سوف يكونون شركاءنا الحيويين في مكافحة خطاب الكراهية، والشجب القوي للموجة المتنامية من كره الأديان من جانب المتطرفين من سائر الأديان، وفي هذا السياق التنديد بقوة بإلقاء القنابل على المساجد والكنائس وأماكن العبادة.

12.1. التشديد على أن الكفاح مسؤولية جماعية، لا يقع على عاتق الدول فحسب بل على كاهل كل واحد منا، بما في ذلك وسائط الإعلام باعتبارها أطراف شريكة حيوية تتحمل مسؤولية إسقاط المضامين التي تحث على العنف أو الكراهية،

13.1 التوقيع على بيان تضامن يركز على العمل والالتزام المشترك من جانب مختلف القادة الدينيين هدفه التقدم على درب الأمن والسلم المشتركين وتمكين الشباب من توجيهات للتصدي لآثار التطرف،

14.1 دعوة حكومات المجالس الأعضاء إلى اليقظة والحذر من حيث ضمان أمن المنشآت الدينية وتجنيبها المخاطر.

2. يدعو إلى التنسيق بين مجالس الدول الأعضاء والهيئات الثقافية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والعلماء والنخب من مختلف الجهات في العالم، بهدف إنشاء :

1.2 مراكز ومؤسسات مخصصة للحوار بين الثقافات والحضارات

2.2 إعداد صندوق وسائط الإعلام للنهوض بالإنتاج عبر المسائل الثقافية والدينية والوطنية

3.2 إعداد مشروع هدفه توسيع مجال البرامج الدولية لتبادل الطلاب

4.2 إقامة آلية رد سريع معتمدة على وسائط الإعلام لتوفير منابر في خدمة المنابر البناءة خلال فترات تفاقم التوترات حول القضايا الثقافية

5.2 إعداد مركز لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والأدوات والموارد بخصوص الحوار بين الثقافات والمشاريع التعاونية

6.2 إنشاء شبكة «مجموعة أصدقاء» لدعم أهداف التحالف

7.2 إنشاء شبكة تحالف لسفراء النوايا الحسنة تتضمن شخصيات بارزة وعالية المقام ومعترف بها عالمياً يتم اختيارها من المجالات السياسية والثقافية والرياضية والأعمال ونجوم الفن للمساعدة في تعزيز عمل التحالف مع التركيز على القضايا ذات الأولوية والدعوة إلى العناية بأنشطته

8.2 تنظيم منتدى دولي لتوسيع مجال تأثير التحالف

9.2 أهمية إنشاء قنوات تلفزيونية وطنية إسلامية تبث باللغات الأجنبية، تكون موجهة إلى المشاهدين الغربيين بهدف نشر الصورة الحقيقية للإسلام، وندعو منظمة إسيسكو إلى إنشاء قنوات متخصصة في هذا المجال

10.2 الحاجة إلى اعتماد سياسة مشتركة ذات أولوية قصوى هدفها الحيلولة دون تشويه صورة الإسلام بحجة حرية التعبير، لاسيما من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية والإنترنت ويدين بشدة إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة إلى نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم ويستنكر مساندة بعض الدول الأوروبية لهذا العمل الشنيع ويطالب بوقف هذه الاستفزازات.

11.2 دعوة المجالس الأعضاء إلى سن القوانين الضرورية في هذا المجال ومحاكمة المسؤولين عن النمطية، والتحامل، وتضليل الشعوب من خلال وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت، ولاسيما فيما يتعلق بأعضاء الأقليات العرقية والدينية، دون تحيز، وتحذير أي شخص يقدم على ذلك.

12.2 إنفاذ قوانين تحظر الدعوة إلى الكراهية أو العنف، والدفع إلى الطائفية والانتماءات المذهبية واستخدام وسائل التواصل لإعداد رسائل مضادة

3. **يدعو** جميع الدول الإسلامية وغير الإسلامية إلى اتخاذ تدابير لضمان تمتع جميع الأشخاص بحقهم في حرية الفكر، والمعتقد وتوفير الحقوق المدنية لسائر المسلمين، بما في ذلك حقهم في معاملة إنسانية والحصول على أغذية وأشربة حلال في سائر الأماكن والمناسبات.

4. **يدعو** المجالس الأعضاء إلى حث حكوماتها على استصدار قرار من المجتمع الدولي، لاسيما الأمم المتحدة يدعو إلى ضمان الاحترام الكامل لجميع الديانات السماوية وعدم جواز استغلال حرية التعبير للإساءة إلى أي دين، كما يدعو إلى الحد من ظاهرة الكراهية الدينية بين الناس ودعوة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى إصدار نشرية هدفها زيادة بروز أفضل الممارسات في قطاع الأعمال بهدف دعم العلاقات بين الثقافات.

5. **يحث** المجالس الأعضاء في الاتحاد على بذل الجهود لإيقاف العنف الطائفي بين المسلمين وإدانة الفتاوى التكفيرية التي تؤدي للاقتتال داخل الأمة الإسلامية، وكذلك بذل الجهود لفتح الحوار بين مختلف الطوائف وبين العلماء المسلمين في ضوء توحيد الأمة الإسلامية.

6. **يؤكد** أن الصورة الحقيقية للإسلام هي التي تعكس مضمون رسالته السمحاء التي تقوم على نشر العدل والسلام ونبذ العنف، والتعامل مع الآخرين لما يخدم الإنسانية ويحقق تقدم الأمم والشعوب.

{كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر}. ويدعو لمواجهة الحملات الغربية ضد القيم الاسلامية والإسلام وتشويه صورته الحقيقة.

7. **يدعو** إلى اعتماد قرار دولي يكون ملزماً لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتتكيف معه تشريعاتها الوطنية بحيث تُجرّم الإساءة إلى الأنبياء، والأديان، والمقدسات، تحت أي ذريعة كانت.

8. **يعرب** عن القلق العميق إزاء تدفق الكلمات المعبرة عن التعصب والكراهية في الخطاب العام وفي وسائل الإعلام، والذي يركز خصوصاً على المسلمين، مما دعا كبار المسؤولين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى مخاطبة المسؤولين في مواقع السلطة والقيادة السياسية للعمل بمسؤولوية وباحترام القوانين ومراعاة القوانين الدولية والوطنية.

9. يدين بشدة وبدون تحفظ جميع الهجمات الإجرامية التي يقوم بها المتطرفون أينما وجدت، ويؤكد الآثار الضارة للربط بين هذه الهجمات وأناس معينين على أساس هويتهم بما ينتج عنه من تفرقة واستهداف للشعوب المسلمة.

10. يذكر بأن أي دعوة إلى الكراهية على أساس قومي أو عنصري أو ديني والتي تشكل تحريضاً على مارسة التفرقة والبغضاء والعنف محرّمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية أو دساتير الكثير من البلدان.
11. يدين أعمال التخويف والعنف التي ترتكب ضد المسلمين والمواقع الإسلامية بما في ذلك التخريب المتعمد للمساجد علاوة على البيانات التمييزية والمتضمنة لكراهية الأجانب والعنصرية.
12. يدين أيضاً التصريحات التي تشير إلى جميع المسلمين وجميع اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا والعراق بوصفهم «إرهابيين».
13. يندد بالدعوات التي أطلقها السياسيون لحرمان المسلمين من الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتسجيلهم في قاعدة بيانات وطنية أو إجبارهم على حمل بطاقات هوية تبرز ديانتهم، وكذلك دعوة الحكومات للامتناع عن قبول اللاجئين من سوريا والعراق.
14. يرى المؤتمر أنه من غير المقبول رفض اللاجئين القادمين من سوريا والعراق والهاربين من نوع العنف الذي تخاف منه المجتمعات في الغرب باعتبار ذلك إساءة لإنسانيتنا المشتركة.
15. **يدين** بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية البغيضة المتعددة التي حدثت في أحياء عديدة من مدينة باريس التي تهدد السلام والأمن حيث أنها تؤدي لمزيد من العنف. ويعرب عن تعازيه القلبية لأسر الضحايا ولحكومة وشعب فرنسا.
16. **يدعو** إلى اعتماد قرار دولي يكون ملزماً لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتتكيّف معه تشريعاتها الوطنية بحيث تُجرّم الإساءة إلى الأنبياء، والأديان، والمقدسات، تحت أي ذريعة كانت.
17. **يثني** على نتائج ورشة العمل الاستراتيجية حول «التعايش الديني في جنوب آسيا: مواجهة التحديات المعاصرة المتعلقة بالعلاقات البوذية – الإسلامية» التي عقدت في 18-20 ديسمبر 2017 في بانكوك، تايلاند بالتعاون مع KAICIID، المجلس المشترك بين الأديان في تايلاند / (IRC) رابطة الأديان من أجل السلام (RFP) ، وجامعة Mahidol ، وجامعة Fatoni.
18. **يثني أيضاً** على نتائج مؤتمر واشنطن بشأن «أديا التحالف» الذي نظمه منتدى تعزيز السلام في الفترة 5-7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بمشاركة قادة دينيين يمثلون مختلف الأديان السماوية، والأكاديميين والباحثين المؤثرين من الولايات المتحدة، الدول الإسلامية والدول الأخرى التي بلغت ذروتها في تأسيس «تحالف الفضيلة من أجل الصالح العام» العالمي، من أجل خير البشرية جمعاء.

قرار رقم CONF-17/CLDCR- 2

بشأن

تحالف الحضارات

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

إيماناً بما ورد في الذكر الحكيم {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} سورة الحجرات، الآية رقم 13.

إذ يذكر بقرار إتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن تعزيز الوحدة الاسلامية الذي صدر عن المؤتمر الخامس الذي عقد في 30 – 31 يناير 2008 في القاهرة، وبقرار اتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بشأن مكافحة التعصب الديني والاسلاموفوبيا وكراهية الأجانب رقم CON-8/PFR-21 الذي اعتمده المؤتمر الثامن في 21–22 يناير 2013 في الخرطوم،

وإذ يذكر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام وجميع قرارات الاتحاد ذات الصلة بشأن مكافحة الإسلاموفوبيا وإزالة الكراهية والبغضاء ضد الإسلام،

وإذ يشدد على أهمية تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل السلام والوئام في العالم،

وإذ ينوّه بأهمية الأهداف الرئيسية لتحالف الحضارات المتمثلة في وقف مد الاستقطاب بين الثقافات والأديان،

وإذ يقر بالحاجة إلي مكافحة مخاطر كراهية الاجانب والاسلاموفوبيا في العالم،

وإذ يؤكد الفرضية القائلة بأن حوار الحضارات القائم على الاحترام والتفاهم المتبادل والمساواة بين الشعوب هو شرط أساسي للسلم والأمن الدوليين والتسامح والتعايش السلمي، **وإذ يقر** في هذا الصدد بالإسهام القيم المشترك الذي قدمه تحالف الحضارات والذي أطلقته تركيا وأسبانيا معاً.

وإذ يستذكر مذكرة التفاهم الموقعة بين أمانتي منظمة التعاون الإسلامي وتحالف الحضارات، **وإذ يؤكد** أهمية النتائج التي توصلت إليها مختلف المنتديات العالمية لتحالف الحضارات المنبثق عن الأمم المتحدة في وقف مد التعصب والتطرف والاستقطاب بين العالم الإسلامي والغرب **وإذ يحث** كذلك على تحقيق المزيد من التفاهم بين الثقافات،

وإذ يؤكد أهمية عضوية مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات وتقديم الدعم الفعال للأهداف النبيلة للتحالف،

وإذ يلاحظ اعتماد تحالف الحضارات لاستراتيجية إقليمية لجنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وأمريكا اللاتينية،

وإذ يلاحظ مع عميق القلق استمرار حالات التعصب الديني والتمييز والعنف والعداء الديني ضد المسلمين وحملة التشويه ضد دينهم التي تشن في أجزاء كثيرة من العالم،

إذ يؤكد الأهمية الشاملة لمجالات الأولوية لتحالف الحضارات وهي التعليم والإعلام والهجرة والشباب، وكذلك دور المرأة بالنسبة للحوار الثقافي والتفاهم والتعاون،

وإذ يؤكد أن التعليم من شأنه أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الجماعات العنصرية أو العرقية أو الدينية،

يؤكد مجدداً تأييده التام لمبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات التي ترعاها بالتضامن كل من تركيا وإسبانيا، ويشاركها المبادئ الأساسية الواردة في إعلان المنتدى العالمي السادس لتحالف الحضارات المنبثق عن الأمم المتحدة المنعقد في باكو أذربايجان 25-27 أبريل 2016، وكذلك القرار رقم 69/312 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 6 يوليو 2015،

إذ يرحب بالمنتدى العالمي الثامن لتحالف الحضارات الذي استضافه الأمين العام للأمم المتحدة في 19-20 نوفمبر 2018 بمقر المنظمة الأممية تحت شعار «الألتزام بالحوار: شراكات من أجل الحفاظ على السلام»،

1. **يدعو** دول المجالس الأعضاء في الاتحاد إلى إقامة تعاون مع الدول غير الإسلامية والحفاظ على هذا التعاون وتعزيز الحوار والتفاهم معها، على صعيد الأديان والثقافات والحضارات.
2. **يدعو أيضاً** دول المجالس الأعضاء إلى استحداث إرادة مشتركة للتعامل ضد التعصب والتضليل والاستقطاب.
3. **يعرب عن تقديره** لمواصلة العزيمة والجهود التي تبذلها دول المجالس الأعضاء بغية المساهمة في العمل الشامل للتحالف ونشر أهدافه النبيلة.
4. **يدعم** الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الموقعة بين أمانتي منظمة التعاون الاسلامي وتحالف الحضارات، وأيضاً المساهمات البناءة للمنظمة في اجتماعات التحالف وإقتراح مشروعات مشتركة.
5. **يدعو** دول المجالس الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات أن تفعل ذلك.
6. **يدعو** دول المجالس الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في عمل التحالف وخصوصاً تطوير واعتماد الاستراتيجيات الإقليمية للتحالف والوثائق الإرشادية ذات الصلة والعمل على تنفيذها.
7. **يوجه نداء** إلى المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من أجل رفع مستوى الوعي لدى الشباب لاكتساب المعارف السليمة عن ثقافتهم الذاتية فضلاً عن ثقافات الآخرين.
8. **يدعو أعضاء** الاتحاد إلى مضاعفة جهودهم المشتركة من أجل درء التصورات الخاطئة ومكافحة الإقصاء والتطرف وكراهية الأجانب والتوجهات المناهضة للمهاجرين والإسلاموفوبيا، وذلك في إطار تحالف الحضارات للأمم المتحدة.
9. **يؤكد** الدور المحوري الذي تضطلع به السلطات في التعليم والتأثير على مجتمعاتها لرفع مستوى الوعي للحفاظ على المواقف الإيجابية حيال الثقافات الأخرى من خلال الروابط مع فئات مثل الشباب والنساء والآباء والأطفال.
10. **يطلب** من المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي تحفيز وتنمية إهتمام الطلبة بالثقافة بوجه عام، والتواصل والحوار بين الثقافات.

11. **يعرب عن الأمل** في استخدام المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لوسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية بشكل فعال لتعزيز قيم تحالف الحضارات وأهدافه.

12. **يدعو** المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المبادرة الأفريقية بشأن التعليم من أجل السلام والتنمية عن طريق إقامة حوار مشترك بين الأديان وبين الثقافات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم A/69/L.41 بتاريخ 15 ديسمبر 2014، وعن القمة 24 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في 31 يناير 2015.

قرار رقم CONF-16/CLDCR-3

بشأن

حماية المسجد الأقصى من التهديدات الصهيونية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية» المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29–30 يناير 2023)

انطلاقاً من المبادئ والأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وكذلك في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

واستناداً إلى القرارات الصادرة عن مختلف المؤتمرات والاجتماعات الإسلامية ذات الصلة،

ودعماً لخطة عمل مجموعة الاتصال الوزارية بشأن قضية فلسطين والقدس التي تم اعتمادها في اجتماع المجموعة الذي عقد في الرباط في 12 نوفمبر 2014،

وبالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بخصوص مدينة القدس والمقدسات الدينية فيها،

ونظراً للتهديدات الإسرائيلية المتواصلة بهدم المسجد الأقصى المبارك وبناء الهيكل المزعوم مكانه،

1 – **يؤكد** مجدداً ضرورة تنفيذ جميع القرارات الإسلامية السابقة بشأن الحفاظ على الشخصية الإسلامية والموروث الإنساني للقدس.

2 – **يؤكد** أن المسجد الأقصى يتعرض الآن، أكثر من أي وقت مضى، لخطر حقيقي يهدد وجوده نتيجة للانتهاكات الخطيرة التي تقوم بها سلطات الاحتلال، والتي تشمل جريمة إغلاق المسجد ومنع المصلين من الدخول والصلاة فيه إلى جانب اقتحام المسجد بقوة الاحتلال.

3 – **يدين** بأقوى العبارات محاولات الكيان الصهيوني، قوة الاحتلال، لتقسيم المسجد الأقصى المبارك من خلال التدخلات اليومية التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون والسياسيون الصهاينة تحت حماية قوات الاحتلال، وفرض قيود على حرية العبادة للمسلمين، ووضع العراقيل أمام العمل الذي تقوم به هيئة الأوقاف الأردنية المسؤولة عن إدارة الأماكن المقدسة.

4 – **يندد** بدخول قوات الاحتلال الصهيوني إلى المسجد الأقصى، وتدنيسه، خاصة من وزير متطرف في الحكومة الصهيونية يوم 3 يناير 2023، والذي يمثل إساءة بالغة للأمة الإسلامية واستفزازاً جديداً لمئات الملايين من المسلمين والمؤمنين عبر العالم. ويعرب عن القلق من أن الأنتهاكات الصهيونية ضد المسجد الأقصى يمكن أن تدفع المنطقة نحو نزاع ديني وتهدد السلام والأمن أقليمياً ودولياً.

5 – **يؤيد** مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني وصموده في انتفاضة المسجد الأقصى المبارك.

6 – **يؤكد** أن المسجد الأقصى المبارك مكان لعبادة المسلمين ولا يحق لليهود الدخول إلى ساحاته وإقامة طقوسهم في جنباته.

7 – **يدعم** مقاومة المقدسيين من خلال تمويل مشروعات حيوية في مدينة القدس الشريف.

8 – **يدعو** المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته لضمان أن تحترم إسرائيل قوة الاحتلال، قدسية المسجد الأقصى المبارك وأن لا تغلقه أو تهدده. ويجب أن تتوقف الانتهاكات الصهيونية لقدسية المسجد والقيود على حرية العبادة للمسلمين. كما يجب المحافظة على الوضع القائم التاريخي للحرم الشريف.

9 – **يدين بشدة** جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد سلامة المسجد الأقصى والمنطقة المحيطة به. ويطالب بالوقف الفوري للحفريات وأعمال الهدم التي تقوم بها سلطات الاحتلال أسفل المسجد وفي محيطه.

10 – **يحث** المسلمين والمسيحيين في كافة أنحاء العالم على العمل سوياً من أجل حماية المسجد الأقصى، وذلك لأن محاولات الكيان الصهيوني لهدم المسجد الأقصى تمثل تهديداً لدور العبادة الجميع الديانات.

11 – **يشدد** على ضرورة مضاعفة الجهود الإسلامية على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية الهادفة لحماية المسجد الأقصى.

12 – **يؤيد** خطة عمل مجموعة الاتصال الوزارية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن فلسطين والقدس والتي تم اعتمادها في اجتماع المجموعة الذي عقد بالرباط في 12 نوفمبر 2014. **ويؤكد** على ضرورة تنفيذها فوراً بما في ذلك الزيارات التي تقوم بها الوفود الوزارية للمنظمة إلى مختلف البلدان والمنظمات الدولية لنقل رسالة المنظمة حول أهمية حماية القدس والمسجد الأقصى المبارك.

13 – **دعم** طلب أوقاف القدس الذي أنشأ بتوجيهات ملكية سامية في المملكة الأردنية الهاشمية وممثلاً لكل أطياف القدس وكذلك إدانة الإجراءات التي قام بها الإحتلال والإشادة بصمود أهل القدس وفتح باب الرحمة والصلاة فيها.

14 – **يعرب عن التقدير** لمقترح تركيا لاستضافة مؤسسة القدس الدولية المستقلة بمدينة اسطنبول والتي ستكون عضويتها مفتوحةً لجميع الدول أعضاء المنظمة الراغبة في ذلك.

15 – **يؤكد مجدداً** أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي قام بها الكيان الصهيوني، قوة الاحتلال، والتي غيرت أو قصدت أن تغير طبيعة ووضع مدينة القدس المقدسة وخصوصاً ما يسمى «القانون الأساسي» للقدس وإعلان القدس عاصمةً للكيان الصهيوني، تعتبر لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً.

16 – **يدعو** لمواصلة العمل العاجل والفعال على جميع المستويات الإسلامية والدولية بغية إجبار الكيان الصهيوني على إلغاء قرارها بضم مدينة القدس. **ويؤكد** مجدداً الطبيعة العربية والإسلامية للمدينة ويرفض ضمها أو تهويدها مما يتفق مع القرارات ذات الصلة للشرعية الدولية وخصوصاً قراري مجلس الأمن الدولي رقم 465 و478، وبذل كل الجهود بهدف تنفيذ هذين القرارين تمشياً قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

17 - **يؤكد مجدداً إدانته** لقرار الكيان الصهيوني غير القانوني بضم المسجد الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم إلى قائمة التراث الصهيوني. ويعتبر هذا العمل الإسرائيلي سرقة للمواقع التراثية والثقافية الفلسطينية ويدين بقوة الدمار الذي ألحقته سلطات الاحتلال بالتراث الديني والثقافي الفلسطيني، كما يدعو المجتمع الدولي واليونسكو لتحمل مسؤولياتهما في حماية الأماكن التراثية والثقافية الفلسطينية، ولحمل الكيان الصهيوني على وقف هذه الأعمال الاستفزازية والتي تتعارض مع القانون الدولي ومواثيق جنيف ومن شأنها تقويض فرص السلام والحوار والوئام بين الأديان.

18 - يتعين إبراز دور لجنة القدس في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني، وكذا دور بيت مال القدس في حماية بيت المقدس وإنجاز عدد من المشاريع لفائدة الساكنة المقدسية.

19 - **يحث** المجالس الأعضاء على مطالبة حكوماتها القيام بعمل سريع وفعال بغرض حمل الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة على القيام بمسؤولياتها كاملة للضغط على الكيان الصهيوني للالتزام بواجباتها القانونية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والالتزامات الدولية ووقف ممارساتها غير القانونية والعدوانية والمدمرة للقدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية.

20 - يحث أيضاً المجالس الأعضاء على الطلب من حكوماتها تعبئة وتوجيه سفاراتها وممثلياتها الدبلوماسية في الخارج لخلق رأي عام عالمي مساند لقضية القدس والأخطار التي يتعرض لها المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة بغية حمايتها.

21 - **يطلب أيضاً** من الأمانة العامة التنسيق مع الوكالات والمؤسسات الدولية، وخصوصاً منظمة اليونسكو، من أجل تنفيذ مبادرة المدير العام للمنظمة لإجراء ترميمات في المدينة المقدسة، والحفاظ على المباني التاريخية في مدينة القدس وكذلك المباني العتيقة المحيطة بالحرم القدسي الشريف، وإغلاق النفق، ووقف عمليات الحفر، وخصوصاً في الأنحاء الجنوبية والغربية من المسجد الأقصى المبارك، ومنع تنفيذ أي مخططات تهدف إلى تشويه المسجد الأقصى المبارك.

22 - **يحث** الأمانة العامة والدول الأعضاء على توفير المساعدات المادية وذلك تنفيذاً لما ورد في البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة حول مساهمة كل مسلم بدولار إلى جانب مساهمات الدول الأعضاء من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة الاعتداءات والمخططات الصهيونية التي تستهدف طمس المعالم الدينية لمدينة القدس الشريف، **ويؤكد مجدداً** ضرورة تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للمواطنين العرب الفلسطينيين من سكان مدينة القدس لترميم مساكنهم ودعم صمودهم وإنقاذ المقدسات الإسلامية.

23 - **يحث** الدول الأعضاء على الإهتمام بالمناهج الدراسية للأجيال الناشئة في العالم العربي وخاصة في المدارس الابتدائية والثانوية لتدريس القضية الفلسطينية وقضية القدس بشكل خاص.

24 - **يدعو** دول المجالس الأعضاء للضغط على الكيان الصهيوني لإيقاف تدمير مقبرة «مأمن الله» في مدينة القدس، وعدم تحويل الاحتلال لهذه المقبرة الاسلامية التاريخية إلى متحف حيث إنها تضم عدداً من قبور صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قرار رقم CONF-17/CLDCR-4

بشأن

حماية المقدسات في الدول الإسلامية وغير الاسلامية

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7-8 رجب 1444هـ الموافق *29 -30 يناير 2023م*،

إذ يستذكر القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الأخرى لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة والدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، والدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة والدورة الثامنة للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)،

وإذ يذكر بأهداف اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك بأهداف منظمة التعاون الإسلامي التي تشدد على ضرورة تنسيق الجهود لحماية الأماكن المقدسة وتعزيز كفاح الشعوب الإسلامية من أجل صون كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية،

وإذ يؤكد أهداف ومبادئ النظام الأساسي للاتحاد وميثاق منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تنسيق الجهود لحماية وصون التراث الإسلامي،

وإذ يذكر أيضاً بقرارات الاتحاد ومنظمة التعاون الإسلامي حول الموقف الموحد تجاه تدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة، خاصة القرار رقم 6/3 . ث (ق,أ) الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي السادس،

وإذ يذكر بقرارات الاتحاد ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن الموقف الموحد تجاه إدانة الانتهاكات التي تتعرض لها حرمة الأماكن الإسلامية المقدسة.

أ) تدمير المسجد البابري بالهند وحماية المواقع الإسلامية المقدسة:

وإذ يلاحظ أن المسجد البابري بتاريخه الممتد عبر خمسة قرون كان موضع احترام للمسلمين وتقديرهم في كل أرجاء العالم،

وإذ يلاحظ، مع الأسف، أن حلول الذكرى العشرين لتدمير المسجد البابري قد مرّت دون القيام بأية خطوات ملموسة لإعادة بناء المسجد أو معاقبة المسؤولين عن تدنيسه وهدمه وقتل آلاف الأبرياء من المسلمين في أعقاب ذلك،

وإذ يذكر أيضاً بتوجيه العديد من النداءات إلى الحكومة الهندية لمنع أي انتهاك لحرمة المسجد والتي أكدت مسؤولية حكومة الهند عن صون حرمة المسجد وحماية مبانيه من هجمات المتطرفين الهندوس:

1 - **يدين بشدة** قيام المتطرفين الهندوس بتدمير المسجد البابري في أيوضيا بالهند في 6 ديسمبر 1992.

2 – **يعرب عن أسفه العميق** لعدم اتخاذ السلطات الهندية للإجراءات المناسبة لحماية هذا الموقع الإسلامي المقدس والهام.

3 – **يدين** إقدام المتطرفين الهندوس على اقتحام موقع المسجد البابري بطريقة غير قانونية يوم 17 أكتوبر 2001.

4 – **يدين كذلك** تزايد التعصب والتطرف في الهند، بما في ذلك تزايد عدد حراس الأبقار وحوادث الشنق غير القانونية، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المسلمين الهنود.

5 – **يدين أيضاً** فشل حكومة الهند فى حل النزاع وتوفير السلامة والأمن للأقلية المسلمة في الهند، واستغلال المسجد البابري للحصول على مكاسب سياسية لمصلحة حزب بهاراتا جناتا وقاعدته الفكرية وإشعال نار التطرف الهندوسي.

6 – **يعرب أيضاً عن انشغاله العميق** إزاء التصريحات الاستفزازية الأخيرة لقادة حزب بهاراتيا جاناتا القائلة إن تاج محل أقيم على موقع معبد هندوسي، ويرى أن هذه التصريحات تنبئ بوجود مخططات شريرة تتجه إلى انتهاك قدسية هذا المعلم التاريخي.

7 – **يعتقد جازماً** أن هذه التصريحات مناقضة للواقع ولا هدف لها إلا إهانة الأقلية المسلمة في الهند، ويحث الحكومة الهندية على ضمان حماية هذا المعلم التاريخي العظيم.

8 – **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي إلى إثارة مسألة المسجد البابري لدى اليونسكو والمجموعة الإسلامية لدى اليونسكو بغية متابعتها بطريقة تتوخى الحصول على نتيجة ومن أجل منع تكرار حدوث تدنيس للمواقع الإسلامية في الهند مستقبلاً.

9 – **يوصي** حكومات المجالس الأعضاء في الاتحاد بمتابعة تنفيذ الفقرات العاملة من القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 38/3-ث الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية والقرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية التي تدعو حكومة الهند إلى:

9 –1 ضمان سلامة وحماية المسلمين وجميع الأماكن الإسلامية المقدسة في سائر أرجاء الهند وفقاً لمسؤولياتها والتزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية.

9 – 2 اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ التزامها الرسمي بإعادة بناء المسجد البابري في مكانه الأصلي وإعادته مكاناً مقدساً للمسلمين والإسراع بمعاقبة الذين اقترفوا أعمال التدنيس بهدم رمز ديني إسلامي مقدس.

9 – 3 اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون بناء معبد مكان المسجد البابري.

9 – 4 اتخاذ خطوات فورية لضمان حماية حوالي 3000 مسجد آخر خاصة في ماطورا وفاراناسي والتي كانت أهدافاً لتهديدات المتطرفين الهندوس ومحاولاتهم لتدميرها.

9 – 5 التنديد بمشروع القانون الخلافي الذي تنوي الهند تنفيذ بنوده، ذلك أنه يشكل تمييزاً ضد الهند إضافة إلى كونه خرقاً لمبادئ العلمانية المجسمة في الدستور الهندي. ويحث الهند على سحب هذا المشروع الذي يتسامح مع المهاجرين غير النظاميين من غير المسلمين والقادمين من ثلاثة بلدان مجاورة إذ أنه لا يجوز الاعتماد على المعتقد الديني باعتباره شرطاً للمواطنة، ويحظر التمييز الديني ضد مواطنيه وضمان المساواة أمام القانون والحماية القانونية لكل الأفراد.

9 – 6 يدين كذلك أعمال الشغب في غوجارات والمخططات البغيضة مثل Ghar wapsi و Love Jihad" وقانون تعديل المواطنة (CCA) والسجل الوطني للمواطنين (NRC) وتزايد حوادث الإعدام خارج نطاق القانون

ضد الأقليات، مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المسلمين الهنود، كجزء من أيديولوجية هندوتفا المتطرفة لتحويل الهند إلى «راشترا هندوسية».

9 – 7 يعرب كذلك عن قلقه العميق إزاء التصريحات الاستفزازية لقادة حزب بهاراتيا جاناتا حول بناء تاج محل في موقع معبد هندوسي ، ويرى أن مثل هذه التصريحات تعكس خططًا شريرة لتدنيس هذا الموقع التاريخي.

9 – 8 يعتقد بشدة أن مثل هذه التصريحات تتعارض تمامًا مع الحقائق التاريخية وتهدف فقط إلى تشويه سمعة الأقلية المسلمة في الهند، وتحث الحكومة الهندية على ضمان حماية هذا الموقع التاريخي العظيم.

9– 9 يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إثارة قضية مسجد بابري في اليونسكو والمجموعة الإسلامية في اليونسكو لمتابعتها بطريقة موجهة نحو النتائج من أجل منع وقوع حوادث تدنيس المواقع الإسلامية في الهند في المستقبل.

9 – 10 يطلب من تحالف الأمم المتحدة للحضارات (UNAOC) إجراء تمرين لرسم الخرائط يتألف من جميع هذه المواقع الدينية الضعيفة في الهند بهدف تحسين حمايتها الشاملة.

أ) ضمان سلامة وحماية المسلمين وجميع الأماكن الإسلامية المقدسة في جميع أنحاء الهند وفقًا لمسؤولياتها والتزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى.

ب) اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ التزامها الرسمي بإعادة بناء مسجد بابري في موقعه الأصلي، واستعادته كمكان مقدس للمسلمين، ومعاقبة المذنبين بارتكاب أعمال تدنيس المقدسات المتمثلة في تدمير رمز مسلم مقدس.

ج) اتخاذ إجراءات فعالة لمنع بناء معبد في موقع المسجد البابري.

د) اتخاذ خطوات فورية لضمان حماية المساجد الثلاثة آلاف الأخرى، خاصة تلك الموجودة في ماثورا وفاراناسي، والتي كانت أهدافًا للتهديدات ومحاولات التدمير من قبل المتطرفين الهندوس.

ب) تدمير مجمع شرار شريف الإسلامي في كشمير وأماكن إسلامية أخرى بها:

وإذ يعرب عن قلقه العميق أنه نتيجة لعمل هندي مسلح خلال مناسبة عيد الأضحى عام 1414هـ، (1995م)، تم إتلاف ما يربو على 1500 منزل ومتجر، وتدمير أماكن مقدسة ونسف مسجد ومجمع شرار شريف،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء حوادث تخريب أخرى تعرض لها ضريح شاه الحمدان في ديسمبر /كانون الأول 1997م والمسجد الجامع في صافابور بمقاطعة بارامولا في يناير/كانون الثاني 1998م ، والمسجد الجامع التاريخي في كشتوار في يناير/كانون الثاني 2001م ومسجد شادورا في أكتوبر/ تشرين الأول 2001م ومسجد سيرينغار مع إحراق نسخ من المصحف الشريف في 14 ديسمبر/كانون الأول 2002م Dastgeer Sahab في عام 2012، Ashmaqam Zaraith Zain Shah Wali في عام 2013:

1 – **يشجب** بقوة تدمير مجمع شرار الشريف الإسلامي الذي بني منذ 542 سنة، الأمر الذي يشكل اعتداءً خطيراً على التراث الإسلامي، لشعب كشمير المسلم.

2 – **يعرب** عن قلقه حيال الخسائر في الأرواح وحرق ما يزيد عن ألف وخمسمائة من بيوت السكان المدنيين في شرار الشريف.

3 – يدين بشدة إحراق ضريح الشاه حمدان وتدنيس المسجد الجامع في صفابور، وإحراق المسجد الجامع في كشتوار وغيرها من أعمال التدنيس الأخرى لأماكن إسلامية مقدسة.

4 – **يدين أيضاً** استمرار تدنيس المساجد والأماكن الإسلامية المقدسة وانتهاك الحقوق الدينية للمسلمين ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

5 – **يحث** المجتمع الدولي، وخاصة الدول الأعضاء على بذل قصارى جهودها لتأمين حماية الحقوق الأساسية لشعب كشمير، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك الحفاظ على حقوقه الدينية والثقافية، وتراثه الإسلامي.

ج) تدمير وتدنيس الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي أذربيجان المحتلة نتيجة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان:

وإذ يؤكد أن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والأثنوغرافيا الأذربيجانية في الأراضي الخاضعة للاحتلال الأرمني جزء لا يتجزأ من التراث الإسلامي وبالتالي يجب حمايتها،

وإذ يؤكد مجدداً قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 822 (1993) و853 (1993) و874 (1993) و884 (1993) والتي تدعو القوات الأرمينية إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الأذربيجانية، ومن بينها منطقة لاشين، ومنطقة شوشا فوراً، وبدون شروط والتي حثت أرمينيا بقوة على احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها،

وإذ يؤكد مجدداً أن الدمار الشامل والهمجي الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في أذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية،

وإذ يسجل ما ألحقه المعتدون الأرمن من خسائر فادحة بالتراث الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة من قبل جمهورية أرمينيا بما في ذلك التدمير الكامل أو الجزئي للآثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلامية، كالمساجد والمعابد والمقابر والمواقع الأثرية والمتاحف والمكاتب وصالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الحكومية ومعاهد الموسيقى، إضافة إلى إتلاف وتهريب كميات كبيرة من الكنوز النفيسة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية،

وإذ يشير إلى أن هذه الأعمال التي اقترفتها جمهورية أرمينيا تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وبروتوكولات 1999 الملحقة بها،

وإذ يشاطر شعب أذربيجان وحكومته قلقهما بصورة كاملة في هذا الشأن:

1. **يدين بقوة** الأعمال الوحشية التي ارتكبها المعتدون الأرمن في أراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلى تدمير كامل التراث الإسلامي في جمهورية أذربيجان المحتلة.

2. **يطالب بقوة** بقيام جمهورية أرمينيا بالتنفيذ الصارم وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: 822 (1993)، 853 (1993)، 874 (1993)، 884 (1993).

3. **يشدد** على ضرورة ضمان حماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية المواقع المقدسة الواقعة في الأراضي المحتلة لأذربيجان، بما في ذلك، من جملة عناصر أخرى، حظر ومنع أي تصدير بطريقة غير مشروعة وغير ذلك من عمليات

نقل أو تحويل ملكية الممتلكات الثقافية، أي حفريات أثرية، بالإضافة إلى أي تبديل أو تغيير استعمال الممتلكات الثقافية، يراد به محو أو إخفاء بينة ثقافية أو تاريخية أو علمية،

4. **يطالب** أرمينيا بالكف عن أية مساعٍ لإدراج التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني، في المعارض والفعاليات السياحية، وإظهاره على أنه ملك لها،

5. **يؤكد مجدداً دعمه** للجهود التي تبذلها أذربيجان على الصعيدين الإقليمي والدولي الرامية إلى حماية وصون القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي التي تحتلها أرمينيا.

6. **يجدد تأكيد حق** أذربيجان في المطالبة بالتعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها، ويؤكد مسؤولية جمهورية أرمينيا في التعويض الكامل عن هذه الأضرار.

7. **يطلب** من الأجهزة المتفرعة عن منظمة التعاون الاسلامي والوكالات المتخصصة إستكشاف إمكانية وضع برنامج للمساعدة في إعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الأذربايجانية المحررة وذلك بمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة.

8. **يوجه الشكر** للأمين العام للاتحاد من أجل على رفع هذا الموقف حول هذه المسألة إلى الأمم المتحدة، وإلى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، واليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك على التدابير التنسيقية التي تم اتخاذها فى إطار الأجهزة المتفرعة والمتخصصة والمنتمية التابعة للمنظمة. ويشكر أيضاً تلك الأجهزة والمنظمات على تفاعلها وخصوصاً قيام البنك الاسلامي للتنمية والإسيسكو باعتماد برامج لتنفيذ مشروعات تستهدف حماية المقدسات الإسلامية فى جمهورية أذربايجان.

د. تخريب دور العبادة والمقدسات:

وإذ يدين بشدة عمليات تخريب المقدسات ودور العبادة في الدول الإسلامية،

وإذ يشجب بشدة العمل الإجرامي الذي يستهدف المساجد والكنائس، **فإنه:**

1. **يشدد** على ضرورة تنسيق الجهود لحماية المقدسات مثل أضرحة تمبكتو في مالي والمساجد ودور العبادة الإسلامية والمسيحية.

2. **يناشد** المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني وحكومات اتحاد المجالس الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بذل قصارى جهدها لاستحداث آليات عمل لحماية الأماكن الدينية سيما وأنها تمثل صرحاً من صروح الحضارة الإسلامية.

3. **يدين** التفجيرات الانتحارية في المساجد والأماكن المقدسة وأماكن العبادة وقتل المصلين ورجال الدين الأبرياء.

4. **يدعو** حكومات الدول الإسلامية إلى تقديم مشروع قانون دولي صادر عن الأمم المتحدة يقضي بتجريم المساس والإساءة للمقدسات والرموز والثوابت الدينية.

5. **يرفض** جميع أنواع الفتاوى التي تحض على تكفير الناس ويرفض التحريض والتطرف الديني والغلو الذي يرمي إلى تفتيت وحدة الشعب السوري وتعايشه.

6. **يشجب** أيضاً تدمير مسجد النبي يونس، ومسجد النبي شيث، ومسجد النبي إلياس، ومراقد الأئمة الصالحين، وتدمير الكنائس ومنع إقامة صلاة المسيحيين فيها، وكذلك تدمير وهدم المعابد الدينية الأيزيدية.
7. **يندد ويعرب** عن قلقه العميق بشأن جميع أشكال الهجمات الأرهابية على المواقع الدينية والمساجد والأضرحة والأماكن العامة في أفغانستان.
8. **يدعو** الحكومة الصينية إلى رفع الحظر المفروض على مسلمي أويغور بهدف تغيير هويتهم الإسلامية من خلال منعهم من ممارسة طقوسهم الدينية وإظهار أي علامات تدل على انتمائهم إلى الديانة الإسلامية.

هـ – حماية الأضرحة والمكتبات الاثرية في مدينة تمبكتو – جمهورية مالي:

1 – **يدين** الهجمات الإرهابية على الموروثات الثقافية والأضرحة ويدعو لحفظ المخطوطات التارخية النادرة في مدينة تمبكتو.

2 – **يهيب** بالمجالس الأعضاء والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً أكبر في حماية وحفظ الموروث الحضاري والثقافي العالمي.

3 – يدعو الدول الإسلامية وبخاصة تلك التي لها قدرات مالية وكذلك المنظمات والهيئات الإسلامية وصندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لتقديم كل مساعدة ممكنة من أجل المساهمة في تنفيذ الخطط والمشروعات الهادفة لإجراء الترميمات والحفاظ على المباني التاريخية وكذلك طباعة وحوسبة المخطوطات في مدينة تمبكتو.

و – دعم إعادة بناء وتأهيل المعالم التاريخية والممتلكات في العراق:

إذ يشير إلى قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن جرائم داعش حيث أدانت التدمير الكامل والممنهج، وخصوصاً في الموصل، لآثار الحضارة الإنسانية في العراق،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وآخرها القرار رقم 2347 (2017) بشأن حماية الممتلكات التاريخية الثقافية خلال النزاع المسلح، وخصوصاً في العراق وسوريا ويدعوه إلى بحث وسائل حماية هذه الآثار وإعادة الممتلكات الثقافية المنهوبة،

وإذ يشيد بدور دولة الكويت في استضافة المؤتمر المعني بإعادة بناء العراق وإذ يشيد كذلك بدور جميع الدول والمنظمات التي قدمت دعما للعراق،

1 – **يدين مجدداً** تدمير وهدم الآثار التاريخية والممتلكات الثقافية العراقية على يد منظمة داعش الأرهابية ويدعو المجالس الأعضاء لمساعدة العراق لاستعادة القطع الأثرية، إذا وجدت في أراضيها والتى أرسلت إلى الخارج خلال احتلال الأراضي العراقية بواسطة عصابات داعش الإجرامية.

2 – يدعو إلى عقد مؤتمر دولي، في أقرب فرصة ممكنة، وخصوصاً بعد تحرير جميع المدن والأراضي العراقية من قبضة منظمة داعش الإرهابية ويتولى المؤتمر، الذي يعقد برعاية منظمة التعاون الإسلامي وبالتنسيق مع الحكومة العراقية والشركاء الإقليميين والدوليين، بما فى ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بحث وسائل إعادة بناء وتأهيل الآثار العراقية والممتلكات الثقافية التي دمرتها منظمة داعش الإرهابية، ودعم جهود الحكومة العراقية لاستعادة آثارها وذلك بتقديم الدعم والخبرة الفنية بغية تأهيل المواقع والمعالم والبنية التحتية التاريخية اللازمة للمحافظة عليها.

3 – **يطلب** من المجالس الأعضاء متابعة الجهود لعقد المؤتمر المذكور والتنسيق من أجل هذه الغاية مع الحكومة العراقية ومع جميع البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية.

يطلب من الأمين العام متابعة القضايا المدرجة ضمن هذا القرار وإعداد تقرير خاص عنها يقدم إلى المؤتمر السابع عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

قرار رقم CONF-17/CLDCR-5

بشأن التصدي الفعال لظاهرة كراهية الإسلام والمسلمين (الإسلاموفوبيا)

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة في العاصمة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7-8 رجب 1444 هـ الموافق 29-30 يناير 2023م،

انطلاقاً من أن الإسلام دين الرحمة والتسامح، وأن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم جاء رحمة للعالمين {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين} - 107 من سورة الأنبياء .. وأن غير المسلمين عاشوا في كنف الإسلام عبر التاريخ بحرية وسلام.

وسعياً إلى تحقيق أهداف اتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامي القاضية بالتعريف بسمو التعاليم الإسلامية وتعزيز التنسيق بين شعوب العالم من أجل إرساء أركان السلم القائم على العدل.

ومتابعة للقرارات الصادرة عن مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن حوار الحضارات وتحالف الحضارات، خاصة منها ما يتعلق بمواجهة الحملات الموجهة ضد الإسلام والمسلمين.

وفى ظل تفاقم ظاهرة «التخويف من الإسلام» المعروفة «بالإسلاموفوبيا» حيث اتخذت أبعاد جديدة من العنف ومضايقة المسلمين فى البلاد غير الاسلامية

فإنه؛

1. يعبر عن قلقه الشديد مما يعانيه المسلمون فى بعض البلدان غير الإسلامية من أعمال عنف بلغت درجة قتل العشرات منهم داخل بيوت الله وفى أثناء الصلاة.
2. يدعو إلى إقرار يوم عالمي لمناهضة الإسلاموفوبيا «التخويف من الإسلام» لتعبئة جماعية من أجل مجابهة هذه الظاهرة، خاصة من خلال التعريف بديننا الإسلامي السمح، وإبراز أن الأفكار الخاطئة عن الإسلام والمسلمين هي السبب في هذه الظاهرة.
3. يوصي بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية خاصة منظمة اليونسكو لإقرار هذا اليوم العالمي خدمة للسلم والانسجام فى عالمنا المعاصر.
4. يطالب أعضاء الاتحاد بمواصلة جهودهم للتعريف بهذا الدين الحنيف ودرء التصورات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين، ومكافحة الإقصاء والتطرف وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا بكل أشكالها.
5. يشجع أعضاء الاتحاد على القيام بنشاطات تعرف بالإسلام فى البلدان التى تنمو فيها ظاهرة التطرف والتعصب ضد الإسلام خاصة في الجامعات ومراكز البحوث، وعبر وسائل الإعلام بل و ووسائط التواصل الاجتماعي.

حادي عشر– الاجتماع الحادى عشر للجنة فلسطين الدائمة للاتحاد:

انعقد الاجتماع الحادي عشر للجنة فلسطين الدائمة في مدينة الجزائر العاصمة بتاريخ 26 يناير 2023، ضمن أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في هذه المدينة.

ترأس الاجتماع سعادة السيد / سليم مراح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري، وحضر الاجتماع ممثلو مجالس كل من دولة فلسطين ودولة الكويت والمملكة المغربية ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإندونيسية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية وبوركينا فاسو وجمهورية السنغال، باعتبارهم أعضاء اللجنة، كما حضر الاجتماع عدد من غير أعضاء اللجنة.

افتتح الاجتماع بكلمة قصيرة من سعادة سليم مراح، رحّب فيها بضيوف أرض البطولات والشهداء الجزائر، وشدد على محنة الشعب الفلسطيني ومعاناته اليومية من جرائم الصهاينة المحتلين، مؤكداً أولوية قضيتهم العادلة على رأس أولويات الأمتين الإسلامية والعربية، ومؤملاً بحتمية تحقق آماني الشعب الفلسطيني من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

بعد ذلك ألقى معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد كلمة أشار فيها إلى كون الشعب الفلسطيني معرّض لأقسى أنواع الاضطهاد على يد حكومة صهيونية شديدة العنصرية والتطرف بشكل لم يسبق له مثيل، فتجاوزت في عنصريتها نظام الفصل العنصري (الآبارتايد) الذي كان جاثماً على جمهورية جنوب أفريقيا، وجدد الترحيب بإعلان محكمة العدل الدولية بأنها تلقّت طلباً من الأمم المتحدة بشأن إصدار رأي استشاري في موضوع «احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية» كما رحّب بإعلان الجزائر بشأن المصالحة الوطنية بين الفلسطينيين.

ثم تحدث سعادة السيد / فهمي سالم الزعارير، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس لجنة فلسطين، وأكد على أن استشهاد 9 فلسطينيين صباح هذا اليوم في جنين يشكّل أحدث جريمة يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني. وأضاف أنه رغم جرائم الصهاينة وإذلالهم للشعب الفلسطيني فإن هذا الشعب لم ولن يستسلم أبداً وإن الكيان الصهيوني مصيره إلى زوال وما نريده منكم هو دعمنا في المحافل الدولية وتأمين حماية دولية لشعبنا الأعزل.

بعد ذلك عرض رئيس الاجتماع مشاريع ثلاثة قرارات سياسية بشأن «الوضع في فلسطين» و«التصدي لتهويد القدس» و«الأراضي السورية واللبنانية المحتلة» وعلى ضوئها بدأ النقاش حول مختلف القضايا المتصلة بفلسطين. وتحدث على التوالي ممثلو مجالس الأردن والمغرب وفلسطين والسنغال وإندونيسيا والجزائر والسعودية والعراق والكويت وإيران والإمارات وفلسطين والبحرين ومصر.

وأهم الأمور الواردة في معظم المداخلات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تأكيد مركزية القضية الفلسطينية لدى الأمتين الإسلامية والعربية.
2. المطالبة باستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتجميد عضوية إسرائيل لكونها لم تنفذ قراري الجمعية العامة ذي الرقمين 181 و 194 اللذين كانا شرطاً لقبول عضوية الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة.
3. إدانة تمادي الكيان الصهيوني في ارتكاب الجرائم اللاإنسانية وانتهاك القوانين والأعراف الدولية بأكثر الأساليب عنصرية وأبشع مظاهر التطرف العنيف المتمثل في الإعدامات الميدانية اليومية التي تنفذ بدون أية محاكمة ضد أبناء الشعب الفلسطيني.
4. المطالبة باقتران الأقوال بالأفعال وعدم إهدار الوقت والانتظار. فقد بلغ السيل الزبا. ولا بد من متابعة تنفيذ القرارات.
5. رفض الانحياز الأمريكي والأوروبي لإسرائيل، والذي شجع ويشجعها على ضرب القوانين والأعراف الدولية عرض الحائط، الأمر الذي تسبب في استمرار أزمة الشرق الأوسط لأكثر من سبعة عقود من الزمن.
6. تسريع الخطى لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وفق مبادرة الجزائر المعروفة بـ «لم الشمل» لما لهذه المصالحة من تأثيرات على الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه الوطنية، وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7. دعم تحرك محكمة العدل الدولية حتى صدور الرأي الاستشاري بشأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.
8. التأكيد على أن القضية الفلسطينية تجمع المسلمين كافة، رغم الخلافات المستشرية بين العديد من الدول الإسلامية.
9. تأمين الدعم المادي والمعنوي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.
10. إسناد الوكالة الدولية لغوث اللاجئين (الأنروا) لمواصلة مهامها الإنسانية.
11. تأكيد أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، خاصةً الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونماً، باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين، محمي بالقانون الدولي وبالوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة المخولة بإدارة شؤون المسجد الأقصى، وإن حماية المقدسات وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، يحمل أمانتها جلالة الملك عبد الله الثاني.
12. دعم وتنشيط وكالة بيت مال القدس، لتمكينها من الحفاظ على هوية القدس وتمكين أهلها من الصمود والثبات.

13. مساعدة الفلسطينيين في إعادة بناء ما دمره الصهاينة من ممتلكات عائدة للفلسطينيين في غزة وعموم فلسطين المحتلة.
14. المطالبة بتنفيذ قرارات اليونيسكو ذات العلاقة بالأوضاع الثقافية في فلسطين.
15. شجب الضغوط التي تمارسها أمريكا وأوروبا لمنع الفلسطينيين من الذهاب إلى المحكمة الدولية للمطالبة بحقوقهم المشروعة.
16. العمل على تكثيف الجهود لتفعيل مشروع مساواة الصهيونية بالعنصرية.

وإكمالاً لبنود جدول الأعمال، تمت مناقشة موضوع جائزة فلسطين للديموقراطية والعدالة الدولية. وقد استغرقت المناقشة وقتاً طويلاً، شمل عنوان الجائزة ومجالات منحها ونوعية المرشحين لنيلها، إذا ما كانوا شخصيات حقيقية أم اعتبارية.

وبما أن النقاشات المفصلة لم تؤد إلى اتفاق الآراء فقد اعتمد الاجتماع تسمية الجائزة «جائزة فلسطين» على أن تترك المواصفات الفنية والأمور الإجرائية للأمانة العامة، حيث تقوم بالتواصل مع أعضاء اللجنة وأخذ آرائهم وعرضها على الاجتماع القادم للجنة.

ثان عشر– الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين لمجالس الاتحاد :

انعقد في الجزائر، بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يوم السبت 7 رجب 1444هـ، الموافق 28 يناير 2023م، الاجتماع الرابع لجمعية الأمناء العامين في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

افتتح الاجتماع بآيات من الذكر الحكيم

ثم تم انتخاب المكتب على النحو التالي:

الرئيس: البرلمان الجزائري

نائب الرئيس من المجموعة الإفريقية: السنغال

نائب الرئيس من المجموعة الآسيوية: تركيا

المقرر : الجزائر

وتم اعتماد جدول الأعمال

وألقى سعادة السيد / محمد دريسي دادة الأمين العام لمجلس الأمة كلمة رحب في مستهلها بالأمناء العامين في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقال إننا اليوم نلتقي في الاجتماع الرابع لجمعيتنا لنتباحث آليات التعاون والتنسيق بين برلماناتنا من أجل تحسين الأداء وتبادل الخبرات والتجارب وعرض أفضل الممارسات في مجال الإدارة البرلمانية. وأضاف أن الإدارة البرلمانية تكتسي أهمية كبيرة في إنجاح المهمة النيابية.

بعد ذلك ألقى معالي السيد / محمد قريشي نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلمة عبّر فيها عن أمله في أن يتواصل الاجتماع إلى وضع برنامج عمل للجمعية يجعل من هذه الجمعية إطاراً لتحقيق تعاون مثمر بين الأمانات العامة للمجالس.

وقال إن من أكثر أهداف الجمعية إلحاحاً هو تبادل الخبرات العملية والعلمية بغية ترقية الأداء في الأمانات العامة للمجالس الأعضاء.

وذكر بضرورة وضع آلية للتنسيق بين مراكز الدراسات بالمجالس الأعضاء في سبيل إنشاء خلية في نطاق الجمعية للدراسات التشريعية وكذلك للتنسيق بين مراكز التدريب القائمة.

ودعا معاليه الأمناء العامين إلى حضور المنتديات الدولية لتوسيع الآفاق وزيادة الخبرات، وأشار إلى أنه بإمكان الجمعية إنشاء مجلة تصدر عنها.

وألقى سعادة السيد فؤاد بن سليمان الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني الجزائري كلمة في مستهل الاجتماع، رحّب فيها بالسادة الأمناء العامين وقال إن استقبال المتدربين في مراكز التدريب الخاصة بالمجالس يعتبر خطوة جيدة تساهم في ترقية وتطوير الأداء البرلماني لمجالسنا، وأضاف أن المجلس الشعبي الذي ينظم دورات تكوينية للنواب والموظفين مستعد لتوسيع دائرة هذا التكوين بالتنسيق مع كل الأمانات العامة لاتحادنا. وقال بأن وضع آلية تنسيق تجمع بين مراكز الدراسات في الاتحاد بهدف إنشاء خلية موحدة للدراسات التشريعية يعتبر مبادرة ستكون بمثابة الأداة العلمية الجامعة بين برلمانات العالم الإسلامي. وقال بأن البرلمانات الإسلامية بحاجة لمنصة رقمية للبيانات

والمعلومات الدقيقة التي ستكون بمثابة المرجعية التي توفر للمجالس مختلف البحوث والدراسات المتخصصة في ميدان التشريع، وذلك بالاعتماد على أحدث تقنيات الرقمنة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال. واقترح سعادته عقد اجتماع افتراضي بين الأمناء العامين خلال السنة الجارية لوضع الخطوات الأولى لدراسة إجراءات إنشاء مركز للتدريب وتحديد أساليب عمله.

تحدث خلال الاجتماع عدد من السادة الأمناء العامين أو نوابهم، وناقشوا النقاط المبرمجة في جدول الأعمال.

وشددوا على أهمية مراكز البحث والدراسات، مبرزين أن على كل برلمان أن يكون له مركز خاص به، وأنه يجري بعد ذلك التنسيق بين هذه المراكز، من طرف الأمانة العامة للاتحاد.

واقترحوا أن يتم اختيار موضوع لكل اجتماع، وتأتي الوفود بمشاركتها في إطاره، حتى تتم الاستفادة للجميع.

وتحدثت بعض الوفود عن الهياكل الإدارية القائمة في مجالسهم للبحث والدراسة وتجاربها في هذا المجال.

وورد اقتراح بإنشاء مركز للدراسات التشريعية تحت مظلة الاتحاد، واعتبر آخرون أن عقد اجتماع افتراضي لتشكيل جمعية لمراكز الدراسات وإقامة منصة الكترونية سيشكل الآلية المناسبة للتنسيق المطلوب.

ورأى بعض المتحدثين أن إنشاء منتدى لتحسين الخبرة ودعم العمل البرلماني سيحسن من الأداء داخل البرلمانات.

واعتبر البعض الآخر أن إنشاء هيكلة جديدة في نطاق الاتحاد للتدريب والبحوث والدراسات سيشكل عبئاً مالياً جديداً، في حال أن هناك مراكز في كل أو جل، البرلمانات وأن المطلوب هو أن تتولى الأمانة العامة التنسيق بين هذه المراكز وتعميم الاستفادة منها على البرلمانات المحتاجة إلى ذلك.

ثالث عشر– الاجتماع الثاني للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة:

عقد الاجتماع الثاني للجنة الجماعات والأقليات المسلمة، المتفرعة من اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، في 26 يناير 2023، 8 رجب 1444هـ، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حضر الاجتماع أعضاء اللجنة وترأسه سعادة البروفسور أورهان أتلاي من الجمهورية التركية.

وخاطب معالي السيد محمد قريش نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الاجتماع، مرحباً بإنشاء اللجنة، وعبّر عن أمله في أن الأهداف النبيلة للجنة وتفاني أعضائها، ودعم الاتحاد لها سوف تمهّد الطريق الذي تكتنفه التحديات، لتمضي اللجنة إلى الأمام. كما عبّر عن تقديره لمقرر اللجنة لجهوده وتفانيه. ثم أكد على شفافية عمل اللجنة بالإضافة إلى الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي البلدان التي تعيش فيها الجماعات المسلمة. وأكد الأمين العام مجدداً على الاهتمام الخاص الذي يجب إيلاءه لقضية فلسطين.

وفي كلمته أمام اللجنة قدم السيد أورهان أتلاي تقريره حول الزيارة التي قام بها بعض أعضاء اللجنة إلى ألمانيا وفرنسا وبنغلاديش (من أجل مسألة مسلمي الروهنغيا) واقترح مشروع قرار بشأن الجماعات والأقليات المسلمة، وفي تفاعلهم مع مشروع القرار المعدل اقترح بعض أعضاء اللجنة تعديلات يمكن إدراجها في المشروع بواسطة الأمانة العامة، هذا ومشروع القرار المعدل ملحق بهذا التقرير.

قرار رقم CON-17/CMM-1

حول

حماية حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة

في الدول غير الأعضاء في الاتحاد

إن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة تحت شعار «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، في مدينة الجزائر بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 7 – 8 رجب 1444هـ (29-30 يناير 2023)

نحن الدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

نرى ضرورة تشكيل لجنة خاصة كما ورد في إعلان اسطنبول المعتمد في المؤتمر السادس عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول في 10 ديسمبر/كانون الأول 2021، وجاء ذكره في إعلان الجزائر في الدورة السابعة والأربعين للاجتماع الاعتيادي للجنة التنفيذية المنعقد في الجزائر 13-14 مارس/ آذار 2022.

ونولي أهمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة لعام 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والعهد الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965+

ونشدد على أهمية التقارير التي تصدرها منظمة التعاون الإسلامي حول الإسلاموفوبيا بشكل منتظم، وضرورة مواصلة تطوير هذه التقارير.

نرحب بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنت بالإجماع في 15 مارس/ آذار يوماً عالمياً لمكافحة الإسلاموفوبيا، وفقاً للقرار 254/76.

نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بموافقة جميع الدول الأعضاء بالإجماع على القرار رقم 130/72، الذي اقترحته الجزائر، لإعلان يوم 16 مايو يوماً دولياً للعيش معاً في سلام. ويهدف هذا الأخير إلى تعبئة جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتسامح والوحدة والتفاهم والتضامن.

نذكر بـ «توصية السياسة العامة رقم 5 بشأن مكافحة العنصرية والتمييز ضد المسلمين»، التي قامت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بتنقيحها وتقديمها في عام 2022.

ونشدد على أهمية أعمال رئيس الدورة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والمبعوث الخاص لمكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين.

ندرك أن العنصرية المعادية للمسلمين لا تتجلى فقط من خلال المواقف والإجراءات الفردية، ولكن أيضاً من الناحية الهيكلية في المبادرات السياسية واللوائح المؤسسية.

ونتابع بقلق بالغ، تصاعد الإسلاموفوبيا والشعبوية والعنصرية ومعاداة الأجانب خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى ازدياد العنف ضد المجتمعات والأقليات المسلمة، وأن هذا تم تشجيعه بوسائل وطرق مختلفة.

نأخذ في الاعتبار حقيقة أن هناك مصطلحات مختلفة مثل الإسلاموفوبيا وكراهية الإسلام ومعاداة الإسلام والعنصرية ضد المسلمين والكراهية ضد المسلمين ومعاداة المسلمين، لكنها كلها تصف التمييز والعنصرية والمعارضة والعداء والكراهية والعنف والتهميش ضد المسلمين.

ونأخذ في الاعتبار حقيقة أن الإسلام ومفاهيمه قد تم تحريفها من قبل بعض مراكز القوة لأغراضها الاستراتيجية الخاصة، ولذلك ندرك ضرورة إعادة صياغة هذه المفاهيم من منظور إسلامي.

نرفض جميع أشكال الحكم المسبق والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، كما نرفض كل أشكال التمييز القائم على أساس القصد أو الشريحة أو اللغة أو الدين أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو الجنس.

نؤكد أن منظور الفهم الغربي لحقوق الإنسان لا ينتج حلولاً كافية لمشاكل اليوم، وفي هذا الإطار نشدد على أهمية منظور الإسلام لحقوق الإنسان، الذي يتجاوز المنظور الذي يركز على الإنسان والعقل غير المحدد بشيء، والذي يأخذ في الاعتبار علاقة الإنسان بالآخرين والإنسان بالمجتمع والإنسان بالطبيعة والكون.

نؤكد أهمية انفتاح الغرب على خبرات البلدان الأخرى في مجال حقوق الإنسان وجعلها أكثر شمولية واحتضاناً للغير، من خلال تناول قضية حقوق الإنسان في إطار نهج عالمي والاستفادة من تجارب الحضارات المختلفة بما في ذلك الثقافة الإسلامية.

وندرك وجود العديد من الأسباب المختلفة وعلى رأسها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والنفسية والسياسية، التي تؤدي إلى التمييز والتهميش والإقصاء وانتهاك الحقوق ضد المسلمين.

كما ندرك أن خطاب الكراهية والإقصاء ضد المسلمين قد أصبحا بشكل ممنهج في جميع المجالات السياسية والتعليمية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياة اليومية.

ونشاهد أن التمييز وانتهاكات الحقوق ضد المسلمين في العديد من البلدان **الغربية**، لا سيما ألمانيا وفرنسا **والسويد وهولاندا**، قد وصلت إلى مستوى متصاعد ومثير للقلق، ونؤكد في هذا الصدد أن ذلك يتعارض مع كرامة الإنسان وجميع نهج حقوق الإنسان بما فيها المنظور الغربي.

ونعلن بكل وضوح أن الممارسات على مستوى التطهير العرقي والإبادة الجماعية في ميانمار، والتي تعد مثالاً صارخاً على انتهاكات حقوق الإنسان، تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي كما تشكل جريمة ضد الإنسانية يجب إيقافها بشكل سريع، كما نذكر بالعمل الإنساني والمسؤوليات الإنسانية والدينية لجميع الدول الإسلامية في هذا الصدد.

كما ندرك خطورة الصورة التي اتضحت نتيجة الزيارات التي قامت اللجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة إلى ألمانيا وفرنسا وبنغلاديش لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين والتحقيق فيها.

وبناء على النقاط المذكورة أعلاه، فإننا نتعهد بما يلي:

نذكر بأن جعل انتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين أموراً طبيعية واستمرار تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا يشكلان تهديداً خطيراً للسلام العالمي.

نؤكد أهمية المكافحة الوطنية **والإقليمية** والدولية ضد العداء والخطاب العنصري والاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين.

ندعو جميع المنظمات الوطنية والدولية إلى العمل بأكثر تأثيراً وفاعلية من أجل التحقيق في الأزمة ضد المسلمين على نطاق عالمي بشكل أكثر شمولاً وتطوير آليات أكثر فاعلية وتناول المشكلة بشكل يصل إلى نتائج.

ندعو الدول الغربية إلى التخلي عن ممارساتها بمعايير مزدوجة وعدم تجاهل الانتهاكات ضد المسلمين التي ترتكب في الغرب، أثناء إعداد تقارير مستفيضة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في مناطق أخرى خارجها.

نشدد على الحاجة إلى إنشاء آليات دولية جديدة للتحقيق ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان ضد المجتمعات والأقليات المسلمة في الغرب وأماكن أخرى.

إن الإسلاموفوبيا تصاعدت عالمياً في السنوات الأخيرة ونتيجة لذلك تم تشجيع العنف المتزايد ضد المجتمعات والأقليات المسلمة بطرق مختلفة. وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة تناول انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها المجتمعات والأقليات المسلمة في البلدان الغربية، لا سيما في فرنسا وألمانيا والتي قامت اللجنة بالزيارات التفتيشية على المستوى المؤسسي وليس فقط على المستوى الفردي.

نؤكد أهمية إنشاء آليات تتمكن من خلالها المجتمعات والأقليات المسلمة أن تسعى للحصول على حقوقها ورفع الشكاوى في مختلف سلطات الدولة، لاسيما في السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلدان الغربية ولا سيما في فرنسا وألمانيا، ونشدد على أهمية تطوير الآليات القائمة.

ندين بأشد العبارات التعدي الذي وقع في السويد على القرآن الكريم، والذي يعد أهم حرمة للمسلمين ولسماح الحكومة السويدية بهذه المحاولة الاستفزازية التي تستهدف المسلمين بذريعة ما يسمى حرية التعبير، ونذكّر بأن هذه الأعمال الشنيعة في السويد وهولندا ليست مجرد خطاب كراهية وإسلاموفوبيا، بل جريمة ضد الإنسانية في كل جانب منها، وندعوا البلدان الأخرى لتتبع نفس السبيل بغية التعجيل بتعديل سياساتها.

نؤكد ضرورة أن تعمل الأنظمة القانونية فيما يتعلق بالمسلمين الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان الغربية، ولا سيما في فرنسا وألمانيا، بشكل نزيه وحيادي.

مرة أخرى، **ندعو** إلى تعديلات تشريعية لضمان التمثيل العادل للمجتمعات والأقليات المسلمة في البلدان الغربية، لا سيما في فرنسا وألمانيا.

نذكّر أن على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والآليات الأخرى ذات الصلة ألا تفسّر قوانين حقوق الإنسان المكفولة في القانون الدولي في إطار ضيق عندما يتعلق الأمر بطلبات حرية الدين والمعتقد للمسلمين.

نؤكد أهمية إيجاد آليات من أجل منع جهود التمييز والتهميش التي تبذلها وسائل الإعلام والبيئة الرقمية ضد الإسلام والأماكن المقدسة للمسلمين، والمسلمين والقادة المسلمين، لا سيما في ألمانيا وفرنسا. نؤكد أن تحويل الإسلاموفوبيا ومعاداة المسلمين إلى أداة يستخدمها السياسيون الشعبويون من أجل الفوز بالانتخابات في البلدان الغربية، ولا سيما ألمانيا وفرنسا، سيعمق الشرخ أكثر بين المجتمعات.

ندين بشدة أعمال الاضطهاد العنصري المؤسسي والتمييز والتطهير العرقي والإبادة الجماعية التي تمارسها دولة ميانمار ضد مسلمي الروهينغيا.

نرى أن توفير الحل الدائم لمشكلة مسلمي الروهيغيا يتوقف على ضرورة منح حكومة ميانمار حق المواطنة لهم، في إطار ما ينص عليه الدستور في البلاد بالتعامل مع كل مواطن في إطار حرية الدين والمعتقد، ونوصي بقوة بهذا المقترح.

ندعو المجتمع الدولي إلى عدم التزام الصمت إزاء الجرائم والاعتداءات الممنهجة التي ترتكبها دولة ميانمار ضد المسلمين والإنسانية، وممارسة جميع الضغوط اللازمة عليها وإيجاد حلول فعالة للمشكلة.

ندعم المنظمات الإقليمية والدولية لا سيما آسيان، تضمن عدم تعرض مسلمي الروهينغيا للتطهير العرقي والإبادة الجماعية، وتضمن لهم عيش حياتهم بطريقة تليق بالكرامة الإنسانية وجهود آسيان لإيجاد حل دائم للأزمة في ميانمار.

نؤكد ضرورة استمرار وتكثيف المساعدات الإنسانية التي يحتاجها لاجئو الروهينغيا الذين تعرضوا للاضطهاد الممنهج من دولة ميانمار التي تسببت في أزمة لاجئين مزمنة في المنطقة، وخاصة في بنغلاديش.

نشدد على ضرورة تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي إلى بنغلاديش التي تعد موطناً لمسلمي الروهينغيا الذين تعرضوا للعنف والتطهير العرقي والإبادة الجماعية، وفي هذا السياق نجدد التأكيد مرة أخرى على مسؤولية المجتمع الدولي ودول المنطقة في تقاسم عبء بنغلاديش.

نؤكد على أهمية تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة لمسلمي الروهينغيا إلى ميانمار.

نؤكد أهمية قيام منظمات حقوق الإنسان في البلدان الإسلامية والمؤسسات والمنظمات الدولية أصحاب الضمير الإنساني ومنظمات المجتمع المدني بالعمل المشترك والتعاون من أجل تناول انتهاكات حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة في البلدان التي تعيش فيها.

نعلن ضرورة أن يعمل السياسيون والأكاديميون والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني وقادة الرأي، وخاصة المنظمات الدولية في العالم الإسلامي، على تولي زمام المبادرة في إنشاء المصطلحات المتعلقة بالإسلاموفوبيا ومعاداة الإسلام.

نؤكد من جديد ضرورة وأهمية قيام منظمة التعاون الإسلامي بالتشاور والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى من أجل حماية مصالح المسلمين.

نؤكد أهمية العمل الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي من أجل مكافحة الإسلاموفوبيا من خلال مرصد الإسلاموفوبيا التابع لها، ونعلن أن زيادة عدد هذه المبادرات يلعب دوراً رئيسياً في الحد من التمييز ضد المسلمين.

التأكيد على أهمية إنشاء البنية التحتية المؤسسية وتطوير إجراءات لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، باعتبارها لجنة مستقلة ودائمة تعمل في إطار نظامها الداخلي الخاص، وكتابة تقرير اللجنة بشكل دوري، نقوم بتكليف الهيئة العامة للأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامي لبدء الدراسات اللازمة حول هذا الموضوع على الفور،

نؤكد أن الوحدة والتضامن بين الدول الإسلامية يلعبان دوراً رئيسياً في حماية حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول الأخرى، من خلال شعار «المسلم أخ المسلم»، ونكرر دعوتنا لتنمية الوحدة بين جميع البلدان الإسلامية.

التأكيد على أهمية ودور الأئمة والمساجد والمراكز الإسلامية المحوري في نشر وتعزيز مبادئ الإسلام، والتأكيد كذلك على ضرورة مكافحة الاسلاموفوبيا، وخاصة في المجتمعات الغربية.

ورغبة منا في إثراء العمل في مجال حقوق الإنسان بين الدول الإسلامية، نجدد دعوتنا لتشجيع تبادل الأفكار والعمل المشترك بين البرلمانات والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان.

نلاحظ الحاجة الملحة إلى قيام البلدان ذات الأغلبية المسلمة بتكثيف الحوارات العميقة مع البلدان الغربية، ولا سيما حيث تتفشى الاسلاموفوبيا، بهدف منع الاسلاموفوبيا وحماية الأقليات المسلمة فيها.

ندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد للاحتفال باليوم الدولي للعيش معاً في سلام واليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا بالتي هي أحسن.

نؤكد أهمية المكافحة التي تقوم بها الدول الإسلامية في جميع المجالات ضد المنظمات الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني وغولن ومجاهدي خلق وداعش والقاعدة والتي تشكل أرضية لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين.

نشدد على أن الاستثمارات الإعلامية على المستوى الدولي لرأس المال الإسلامي لها أهمية مصيرية في مكافحة الإسلاموفوبيا، وفي هذا السياق نؤكد أهمية زيادة الاستثمارات المذكورة.

نشجع الأقليات المسلمة على العمل بحزم للحصول على حقوقهم على أسس مشروعة في إطار الشعور بالوحدة والاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه.

نؤكد ضرورة أن تقوم المجتمعات والأقليات المسلمة بالبحث عن جميع أنواع الطرق القانونية في مواجهة الهجمات العنصرية والتمييزية في العديد من المجالات، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونذكّر بأهمية عدم التزام الصمت في مواجهة المشاكل، دون الاعتبار لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ضدهم.

نشير إلى أن القادة والفنانين والسياسيين الذين يبرزون بهويتهم الإسلامية، باختصار كل الأفراد الذين لهم تأثير على مجتمعاتهم، لهم دور مهم في منع انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المسلمون.

رابع عشر– الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية

عقدت الوفود العربية المشاركة في اجتماعات الجزائر اجتماعاً تشاورياً برئاسة معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي – رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، خصص للتشاور حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وكذلك الاتفاق على ملء الشواغر في لجان وهيئات الاتحاد وما يستجد من أعمال، وذلك مساء يوم الخميس الموافق 2023/01/26، في **قاعة أورنسيس** بمركز المؤتمرات الدولية (CIC).

وفي بداية الاجتماع ألقى معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، كلمة جاء فيها:

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود،

سعادة الأخ السيد فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرحّب بكم في هذا الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية للاتحاد، الذي يُعقد مواصلةً لمسار التعاون والتنسيق بين برلماناتنا ومجالسنا التشريعية، انطلاقاً من أهمية العمل البرلماني العربي المشترك في المحافل الإقليمية والدولية، والسعي الدائم لوضع الرؤى الموحدة بشأن مختلف القضايا المرتبطة بالمستجدات الراهنة، بما يسهم في تجاوز التحديات التي تواجه المنطقة والعالم.

كما يأتي اجتماعنا اليوم، لبحث توحيد المواقف ووجهات النظر فيما يخص الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماعات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والاجتماعات المصاحبة الأخرى، والتنسيق لملء الشواغر في اللجان والهيئات المرتبطة بها.

وأشكركم جميعاً على تلبيتكم الدعوة لعقد اجتماعنا هذا في ربوع الجزائر الحبيبة، بلد المليون شهيد، في مرحلةٍ دقيقةٍ تشهد فيها منطقتنا العربية والعالم أجمع تحدياتٍ جسامٍ وأزماتٍ غير مسبوقة، الأمر الذي يستلزم تكاتف الجميع وتضافر الجهود، انطلاقاً من المسؤولية التي حملتها الشعوب لبرلماناتنا.

وإنني على ثقة أيها الأخوات والإخوة، أنكم على قدرٍ عالٍ من المسؤولية لمواجهة كافة القضايا التي نمرّ بها اليوم في عالمنا العربي، إذ أصبحت التكتلات، سواءً السياسية أو الاقتصادية، هي التي تلعب الدور الأكبر في السياسة الدولية الفاعلة، إنني على يقين أنكم تعون ذلك بامتياز.

أيها الأخوات والإخوة، أعتقد أنه آن الأوان كي يكون العالم العربي لاعباً رئيسياً في القضايا السياسية المؤثرة به وعليه، حيت لا تنقصنا الإرادة ولا المقدرات ولا الثروات الطبيعية والكفاءات العالية كي نحقق ذلك.

وختاماً، أتمنى التوفيق والسداد لاجتماعنا هذا، وأدعوكم الآن لبدء الاجتماع.

بعد ذلك وافق الأعضاء على جدول الأعمال الذي تضمن البنود الآتية:

1- انتخاب رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد، واستضافة هذه الدورة. (من مجموعة العربية)
2- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة العربية لعضوية اللجنة التنفيذية اجتماعها القادم.
3- مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.
4- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة العربية لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع لاجتماعاتها القادمة:
   1.4 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.
   2.4 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.
   3.4 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.
   4.4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.
5- ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.
6- التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس لعضوية اللجنة العامة من المجموعة العربية لاجتماعها القادم.

ملاحظة:

- **هناك قرار سابق بالنسبة إلى انتخابات ممثلي المجموعة العربية في اللجان الدائمة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يتم التوزيع على النحو التالي:**
  - **تمثيل المنطقة الإفريقية من المجموعة العربية في كل لجنة بعضوين.**
  - **تمثيل المنطقة الآسيوية من المجموعة العربية في كل لجنة بعضو واحد.**
  - **تمثيل منطقة الخليج من المجموعة العربية في كل لجنة بعضو واحد.**

وفي نهاية الاجتماع توافقت المجموعة البرلمانية العربية على أسماء ممثليها حيث كانت على النحو الآتي:

اللجنة التنفيذية للاتحاد

الجمهورية اللبنانية

سلطنة عمان

المملكة المغربية

المملكة العربية السعودية

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دولة الكويت

دولة فلسطين

الجمهورية العربية السورية

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الاقتصادية والبيئة

جمهورية مصر العربية

جمهورية العراق

المملكة الأردنية الهاشمية

دولة قطر

اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون حقوق الإنسان والمرأة والأسرة

مملكة البحرين

دولة ليبيا

جمهورية العراق

جمهورية الصومال الفيدرالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

دولة الامارات العربية المتحدة

أعضاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة

دولة الكويت

دولة فلسطين

خامس عشر – الاجتماع التشاوري للمجموعة الإفريقية

عقدت الوفود البرلمانية الإفريقية المشاركة في اجتماعات الجزائر اجتماعاً تشاورياً خصص للتشاور حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وكذلك الاتفاق على ملء الشواغر في لجان وهيئات الاتحاد وما يستجد من أعمال، وذلك مساء يوم الجمعة الموافق 2023/01/27، في **قاعة الهقار** بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)، وتضمن جدول أعمال الاجتماع التشاوري البنود الآتية:

مشروع جدول أعمال

الاجتماع التشاورى للمجموعة الافريقية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(27 يناير 2023)

المكان: قاعة الهقار بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

19:00 – 17:00

المقرر:

1- انتخاب رئيس الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد، واستضافة الدورة.

2- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الافريقية لعضوية اللجنة التنفيذية لاجتماعها القادم

3- مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4- التشاور لترشيح أربعة أعضاء لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع من المجموعة الافريقية لاجتماعاتها القادمة:

1.4 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية .

2.4 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.

3.4 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4.4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان .

5- ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.

6- التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس من المجموعة الأفريقية لعضوية اللجنة العامة للاتحاد لاجتماعها القادم.

سادس عشر – الاجتماع التشاوري للمجموعة الآسيوية

عقدت الوفود البرلمانية الآسيوية المشاركة في اجتماعات الجزائر اجتماعاً تشاورياً خصص للتشاور حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وكذلك الاتفاق على ملء الشواغر في لجان وهيئات الاتحاد وما يستجد من أعمال، وذلك مساء يوم السبت الموافق 2023/01/28، في **قاعة زيبان** بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)، ويتضمن جدول أعمال الاجتماع التشاوري البنود الآتية:

مشروع جدول أعمال

الاجتماع التشاوري للمجموعة الآسيوية للاتحاد

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

28 يناير 2023

المكان: قاعة زيبان بمركز المؤتمرات الدولية (CIC)

الساعة : 19:00–17:00

المقرر:

1- انتخاب رئيس الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، واستضافة هذه الدورة. (من المجموعة الآسيوية)

2- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الآسيوية لعضوية اللجنة التنفيذية لاجتماعها القادم.

3- مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة الآسيوية لكل لجنة من لجان الاتحاد الدائمة المتخصصة الأربع لاجتماعاتها القادمة:

4-1 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

4-2 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة.

4-3 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

4-4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

5- ترشيح عضوين من بين الأعضاء المنتخبين للجنة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية للجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة الفرعية.

6- التشاور لترشيح عضوين إثنين من كل مجلس لعضوية اللجنة العامة من المجموعة الآسيوية لاجتماعها القادم.

ملاحظة: المرجو من رئيس المجموعة الموقر أن يتكرم بموافاة الأمانة العامة كتابة بنتيجة المشاورات فى ختام الاجتماع.

سابع عشر – الخاتمة:

برجاء التفضل بالاطلاع والعلم، آملاً أن يقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أية ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

وتفضلوا بقبول وافر احترامي وتقديري

فايز الشوابكة

الأمين العام
للاتحاد البرلماني العربي